# أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الأزمة المالية العالمية

صندوق النقد العربي

سبتمبر 2009

قسم الدراسات
الدائرة الاقتصادية والفنية

# أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الأزمة المالية العالمية

إعداد

د. جمال الدين زروق
د. نبيل دحدح
د. عادل التجاني
د. إبراهيم رزق الله

صندوق النقد العربي

سبتمبر 2009

© صندوق النقد العربي 2009

الطبعة الأولى

ينشر صندوق النقد العربي هذه الدراسة التي تبحث في قضايا تتعلق بالتطورات في أداء وإصلاح القطاع المصرفي في الدول العربية وانعكاسات الأزمة المالية العالمية وجهود الدول العربية المبذولة لحماية سلامة هذا القطاع.

**إن الآراء الواردة في الدراسة لا تمثل بالضرورة وجهة نظر إدارة صندوق النقد العربي، وتبقى معبرة عن وجهات نظر معدي هذه الدراسة.**

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذه الدراسة أو ترجمتها أو إعادة طباعتها بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

**توجه جميع المراسلات على العنوان التالي :**
**الدائرة الاقتصادية والفنية**
**صندوق النقد العربي**
**ص.ب ٢٨١٨ - أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة**
**هاتف : 560 6171-2-971+**
**فاكس : 6454 632-2-971+**
**البريد الإلكتروني : economic@amfad.org.ae**
**Website : http://www.amf.org.ae**

# المحتويات

الصفحة


**مقدمة** ..... 1

**أولاً : تطور أداء القطاع المصرفي في الاقتصادات العربية** ..... 2

أ- تطور الموجودات والودائع والائتمان المصرفي ..... 3

1. الموجودات المصرفية ..... 3

2. الودائع المصرفية ..... 4

3. الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص ..... 5

ب- القطاع المصرفي والنشاط الاقتصادي والدورة الاقتصادية ..... 7

ج- تطور هيكل القطاع المصرفي ..... 11

د- الكثافة والتقنية المصرفية ..... 13

و- تقييم سلامة وربحية القطاع المصرفي في الدول العربية ..... 14

1. سلامة المصارف العاملة في الدول العربية ..... 14

1.1- كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر على الأصول ..... 14

2.1- القروض المتعثرة ..... 15

2. ربحية المصارف العاملة في الدول العربية ..... 17

1.2 هامش أسعار الفائدة والعوائد ..... 17

2.2 العائد على الأصول ..... 18

3.2 تكاليف التشغيل ..... 19

**ثانياً : إصلاحات القطاع المصرفي في الدول العربية** ..... 21

أ- تحرير القطاع المصرفي من الكبح المالي ..... 21

1. تحرير أسعار الفائدة ..... 22

2. إزالة القيود على الائتمان ..... 22

ب- تطوير إدارة واستقلالية السياسة النقدية ..... 23

1. نظام الاحتياطي الإلزامي ..... 23

2. تعديل قانون البنك المركزي ..... 24

ج- تطوير النظم الرقابية والإطار التنظيمي للجهاز المصرفي ..... 24

1. النظم الرقابية في الدول العربية ..... 25

2. تنظيم النشاطات المسموح للمصارف التجارية ممارستها ..... 25

د. تطوير البنية الأساسية وشفافية القطاع المصرفي ..... 25

1. نظم الدفع والتسوية ..... 26
2. مكاتب الاستعلام عن الائتمان المصرفي ..... 27
3. نظم تأمين (ضمان) الودائع المصرفية ..... 30
4. الالتزام بالمعايير المحاسبية المتبعة على المستوى العالمي ..... 31
5. الحوكمة في القطاع المصرفي ..... 31
و- دور صندوق النقد العربي في دعم الإصلاح في القطاع المصرفي والمالي ..... 32

**ثالثاً : تحرير تجارة الخدمات المصرفية في الدول العربية** ..... 34
أ- تواجد المصارف الأجنبية في السوق المصرفية المحلية ..... 34
ب- تواجد المصارف الوطنية العربية في الخارج ..... 36
ج- تحرير الخدمات المصرفية في إطار الاتفاقيات التجارية الدولية ..... 37
1. تحرير الخدمات المصرفية في إطار إتفاقية "الجاتس" لمنظمة التجارة العالمية ..... 37
2. تحرير الخدمات المصرفية في إطار اتفاقيات التجارة الحرة ..... 41

**رابعاً : الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على القطاع المصرفي في الدول العربية** ..... 41
أ- انكشاف القطاع المصرفي العربي على القطاع المصرفي العالمي ..... 43
ب- انكشاف القطاع المصرفي العربي على الأسواق العالمية لرأس المال ..... 46
ج- مخاطر تدهور نوعية الأصول وربحية القطاع المصرفي في الدول العربية ..... 48
د- جهود الدول العربية لحماية سلامة القطاع المصرفي المحلي من مخاطر الأزمة المالية العالمية .. 49
1. تنفيذ سياسات لدعم المصارف من جانب "المطلوبات" ورأس المال في ميزانياتها ..... 49
2. تنفيذ سياسات دعم المصارف من جانب "الأصول" ..... 50
3. استخدام أدوات السياسة النقدية ..... 50
و- الجهود المبذولة من جانب صندوق النقد العربي ..... 51

**الخلاصة والاستنتاجات** ..... 52

**المراجع** ..... 56

**الأطـــر :**

الإطار رقم (1) : تصنيف أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية ..... 2
الإطار رقم (2) : دور صندوق النقد العربي في دعم الإصلاحات والتعاون العربي ..... 33
الإطار رقم (3) : الوسائل الأساسية لفتح الخدمات المصرفية والمالية الأخرى أمام المنافسة الأجنبية ..... 38
الإطار رقم (4) : القيود أمام تجارة الخدمات المصرفية والمالية ..... 40
الإطار رقم (5) : التطورات في الأزمة المالية العالمية ..... 42

**الجداول** :

الجدول رقم (1) : علاقة الارتباط بين مؤشرات حجم القطاع المصرفي والنشاط الاقتصادي ..... 8
الجدول رقم (2) : هيكل القطاع المصرفي في الدول العربية .....13
الجدول رقم (3) : الاستعلام الائتماني في الدول العربية ..... 29
الجدول رقم (4) : التزامات الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية .....39
الجدول رقم (5) : مطلوبات المصارف الأجنبية على الاقتصادات العربية .....45

**الأشكال** :

الشكل (1) : نسبة إجمالي موجودات المصارف العاملة في الدول العربية .....4
الشكل (2) : تطور قيمة الودائع المصرفية في الدول العربية ..... 5
الشكل (3) : منحنيات أداء (حجم) القطاع المصرفي والنشاط الاقتصادي ..... 9
الشكل (4) : هيكل القطاع المصرفي للدول العربية حسب قيمة الموجودات المصرفية عام 2007 ..... 11
الشكل (5) : معدل كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر في بعض الدول العربية ودول أخرى .....15
الشكل (6) : نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في بعض الدول العربية ودول أخرى .....16
الشكل (7) : صافي القروض المتعثرة كنسبة إلى رأس مال المصارف التجارية .....17
الشكل (8) : هامش أسعار الفائدة والعوائد في المصارف العاملة في الدول العربية .....18
الشكل (9) : العائد على موجودات المصارف العاملة في الدول العربية ..... 19
الشكل (10) : تكاليف التشغيل كنسبة إلى الدخل التشغيلي للمصارف العاملة في الدول العربية ..... 20
الشكل (11) : أهمية القروض والتسهيلات الممنوحة من المصارف الأجنبية ..... 44
الشكل (12) : تزايد العلاوة على عقود مقايضة مخاطر الائتمان في دول عربية ودول أخرى ..... 47

**الملاحق الإحصائية**..... 57
ملحق (1) : إجمالي موجودات المصارف العاملة في الدول العربية ..... 59
ملحق (2) : إجمالي موجودات المصارف العاملة في الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ..... 60
ملحق (3) : إجمالي ودائع المصارف العاملة في الدول العربية ..... 61
ملحق (4) : إجمالي ودائع المصارف التجارية العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) ..... 62
ملحق (5) : إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ..... 63
ملحق (6) : إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص (كنسبة من إجمالي ودائع المصارف التجارية العربية) ..... 64
ملحق (7- أ) : هيكل القطاع المصرفي في الدول العربية (قيمة الموجودات حسب أنواع المصارف) ..... 65
ملحق (7-ب) : هيكل القطاع المصرفي في الدول العربية (الحصة في إجمالي الموجودات المصرفية) ..... 66

ملحق (8) : تطور الكثافة والتقنية المصرفية في الدول العربية ..... 67
ملحق (9) : بعض الإصلاحات في مجال السياسة النقدية والمصرفية في الدول العربية ..... 68
ملحق (10) : النشاطات المسموح للمصارف التجارية ممارستها في الدول العربية، في نهاية عام 2008.. 74
ملحق (11) : أنظمة ضمان الودائع لدى المصارف التجارية في الدول العربية في نهاية عام 2008 ... ....77
ملحق (12) : مطلوبات المصارف الأجنبية على الاقتصادات العربية ..... .....79

# أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية
# وتحديات الأزمة المالية العالمية

## مقدمة

شهد القطاع المصرفي في الدول العربية تطورات هامة في الأعوام الماضية. فقد ساهم ارتفاع أسعار النفط العالمية وتزايد الإيرادات النفطية في طفرة السيولة النقدية لدى المصارف العاملة في الدول العربية ومنها بوجه خاص المصارف العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي. كذلك امتدت طفرة السيولة نسبياً إلى المصارف العاملة في عدد من الدول العربية الأخرى، في ظل زيادة التدفقات المالية الواردة إليها من الخارج. ولقد حفزت هذه التطورات على تطوير وتحسين قدرات القطاع المصرفي على استقطاب موارد الطفرة المالية ومن ثم إعادة توزيعها لتمويل التنمية الاقتصادية في الدول العربية. غير أن الأزمة المالية العالمية التي تفاقمت تداعياتها خلال الربع الأخير لعام 2008، بالإضافة إلى الانخفاض في أسعار النفط العالمية قلصت التدفقات المالية النفطية لدول المنطقة وتراجعت الودائع المصرفية وتأثر سوق الإقراض في دول مجلس التعاون الخليجي بوجه خاص، وهي الدول الأكثر انفتاحاً على الأسواق المالية العالمية.

وعلى الرغم من أن الأبعاد الكاملة للأزمة على الاقتصادات العربية لم تستكمل بعد في ضوء التقلبات الحاصلة وعدم التيقن في أسواق المال العالمية وما ترتب عنه من تراجع حاد في نمو الاقتصاد العالمي، فإن هذه الدراسة تهدف إلى استكشاف الآثار المتوقعة على القطاع المصرفي في الدول العربية وذلك من خلال تحليل المستجدات في أداء القطاع خلال الأعوام الماضية، في ظل الإصلاحات التي نفذتها الدول العربية في هذا القطاع، وإبراز مدى مناعته في تقليل الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية والمساهمة في إعادة استقرار الاقتصاد الكلي.

لاشك أن العديد من الدول العربية بذل جهوداً حثيثة لإصلاح وتحرير القطاع المصرفي لديها، في ظل الإصلاحات الاقتصادية الشاملة التي بدأت تلك الدول في تنفيذها منذ أواخر الثمانينات وخلال عقد التسعينات. ولقد ساهمت هذه الإصلاحات في تطوير القطاع المصرفي بشكل عام، في حين لا زالت جوانب أخرى تتطلب بذل المزيد من الجهود للوصول إلى قطاع مصرفي كفؤ ومتطور. وتشكل تبعات الأزمة المالية العالمية الحالية على القطاع المصرفي العربي تحدياً إضافياً تواجهه الاقتصادات العربية حاضراً ومستقبلاً. إذ أن الانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تبنته غالبية الدول العربية بدرجات متفاوتة جعل الأسواق المصرفية والمالية المحلية أكثر ترابطاً بالأسواق العالمية وبالتالي يصعب كثيراً أن تتصدى النظم المصرفية المحلية في الدول العربية للأزمة المالية العالمية دون أن تترك تأثيراتها السلبية على أداء وسلامة القطاع المصرفي في دول المنطقة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وتبدأ الدراسة في قسمها الأول بإلقاء الضوء على أوضاع القطاع المصرفي المحلي في الاقتصادات العربية قبيل اندلاع الأزمة المالية العالمية. ويستعرض القسم الثاني عناصر الإصلاحات الهيكلية والسياسات التي انتهجتها الدول العربية لتحسين كفاءة القطاع المصرفي ككل، وفي القسم الثالث المسارات التي اتخذتها الدول العربية لتحرير الخدمات المصرفية وفتح الأسواق المصرفية والمالية المحلية على المنافسة العالمية. وأخيراً، يسعى القسم الرابع من الدراسة إلى استكشاف تأثيرات الأزمة المالية العالمية على القطاع المصرفي في الدول العربية، ومناقشة جهود الدول العربية المبذولة بشأن السياسات النقدية والمصرفية التي اتخذتها لمواجهة هذه التأثيرات. وتختتم الدراسة بخلاصة واستنتاجات.

## أولاً: تطور أداء القطاع المصرفي في الاقتصادات العربية

شهدت المصارف العاملة في الدول العربية تطورات هامة خلال الأعوام الخمسة الماضية، حيث ساهمت طفرة السيولة النقدية الناجمة عن الزيادات الضخمة في الإيرادات النفطية وزيادة التدفقات الرأسمالية الواردة إلى الداخل، بالإضافة إلى توسع دور القطاع الخاص في الاقتصاد، في زيادة الموارد المتاحة لدى المصارف العربية. ولغرض هذه الدراسة يعتمد التحليل على تصنيف معظم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات رئيسية، كما هو موضح في الإطار رقم (1).

**الإطار رقم (1)**
**تصنيف أوضاع القطاع المصرفي**
**في الدول العربية**

تصنف الدراسة القطاع المصرفي في الدول العربية إلى ثلاث مجموعات رئيسية، تضم المجموعة الأولى **دول مجلس التعاون الخليجي**، وهي الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر والكويت. ولقد أمكن للقطاع المصرفي الاستفادة من ارتفاع الدخل من الصادرات النفطية والسياسة المتحررة والانفتاح على الخارج التي اتبعتها هذه الدول في التوسع في الوساطة المالية وتيسير تقديم الائتمان المصرفي والخدمات المصرفية المتطورة بالتناسب مع مستويات الدخل في هذه الدول.

أما المجموعة الثانية فتضم **الدول النفطية الأخرى** وهي الجزائر، السودان، ليبيا، موريتانيا واليمن، حيث يغلب الاتجاه في هذه الدول نحو هيمنة القطاع العام على القطاع المصرفي وصغر حجم المصارف العاملة فيها، مقاساً بالموجودات والائتمان المتاح للقطاع الخاص كنسبة للناتج المحلي الإجمالي، كذلك لا يزال تقديم الخدمات المصرفية وقيام المصارف بدور الوساطة المالية أقل تطوراً.

وأما المجموعة الثالثة، فهي **مجموعة الدول غير النفطية**، والتي تضم الأردن، تونس، لبنان، مصر والمغرب، والتي تعتبر دولاً ذات موارد مالية متواضعة غير أن اقتصاداتها متنوعة. وتتمتع هذه المجموعة بمستوى تطور وعمق مالي مقبول مقارنة بالدول متوسطة الدخل في العالم.

ولغرض مقارنة أوضاع وأداء القطاع المصرفي، أخذت فترتان، أولهما الفترة 1995-1999، والفترة الثانية 2003-2007. ولقد تميزت الفترة الأولى بكونها، بشكل عام، مرحلة انتهاج عدد من الدول العربية إصلاحات هيكلية بهدف تحسين الأداء ومعالجة أوجه الضعف والاختلالات في القطاع المصرفي. أما الفترة الثانية 2003-2007 فتمثل مرحلة تحرير القطاع المصرفي من خلال التوسع في الوساطة المالية والانفتاح على الخارج.

## أ- تطور الموجودات والودائع والائتمان المصرفي

شهد الحجم الكلي للقطاع المصرفي في الدول العربية، مقاساً بإجمالي الموجودات والودائع والائتمان المصرفي المتاح للقطاع الخاص توسعاً ملحوظاً خلال الأعوام الماضية، مدعوماً بالانتعاش الاقتصادي وطفرة الموارد المالية من الإيرادات النفطية. ولقد ساهمت طفرة السيولة النقدية في التوسع الكبير في الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص، الأمر الذي أدى إلى تدخل السلطات النقدية لاتخاذ إجراءات للحد من التوسع في الائتمان، وما نتج عنه من ضغوطات تضخمية في الاقتصاد. وفيما يلي تفاصيل التطورات في أوضاع هذا القطاع.

### 1. الموجودات المصرفية

شهدت قيمة الموجودات المصرفية للدول العربية كمجموعة نمواً ملحوظاً خلال السنوات الخمس الماضية، حيث بلغ معدل نموها السنوي نحو 21 في المائة خلال الفترة 2003-2007، وهي نسبة تفوق ضعف نسبة النمو المسجلة خلال الفترة 1995-1999. وفيما يتعلق بتطور الموجودات المصرفية حسب التجمعات الفرعية، فقد سجلت موجودات مصارف دول مجلس التعاون الخليجي أعلى نمو بنسبة 26.5 في المائة تلاها زيادة موجودات مصارف الدول النفطية الأخرى بنسبة 22.1 في المائة، فيما نمت الموجودات المصرفية للدول غير النفطية بنسبة 12.2 في المائة خلال الفترة نفسها.

كما ارتفعت نسبة الموجودات المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية كمجموعة إلى حوالي 92 في المائة خلال الفترة 2003-2007. وقد تجاوزت موجودات المصارف العربية قيمة الناتج المحلي الإجمالي في الدول غير النفطية لتصل إلى حوالي 114 في المائة، في حين بلغت هذه النسبة نحو 94 في المائة في دول مجلس التعاون الخليجي، وحوالي 48 في المائة في الدول النفطية الأخرى خلال الفترة ذاتها. وتبلغ أعلى نسبة للموجودات المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي في لبنان بنحو 322 في المائة، ولقد فاقت قيمة الموجودات المصرفية قيمة الناتج المحلي الإجمالي في ست دول عربية، وتراوحت هذه النسبة بين حوالي 50 في المائة و99 في المائة في سبع دول عربية أخرى، وسجلت نسبة دون 50 في المائة في كل من موريتانيا وليبيا واليمن والسودان، الملحقان (1) و(2) والشكل (1).

الشكل (1) : نسبة إجمالي موجودات المصارف العاملة في الدول العربية إلى الناتج المحلي الاجمالي
متوسط الفترة 2003-2007

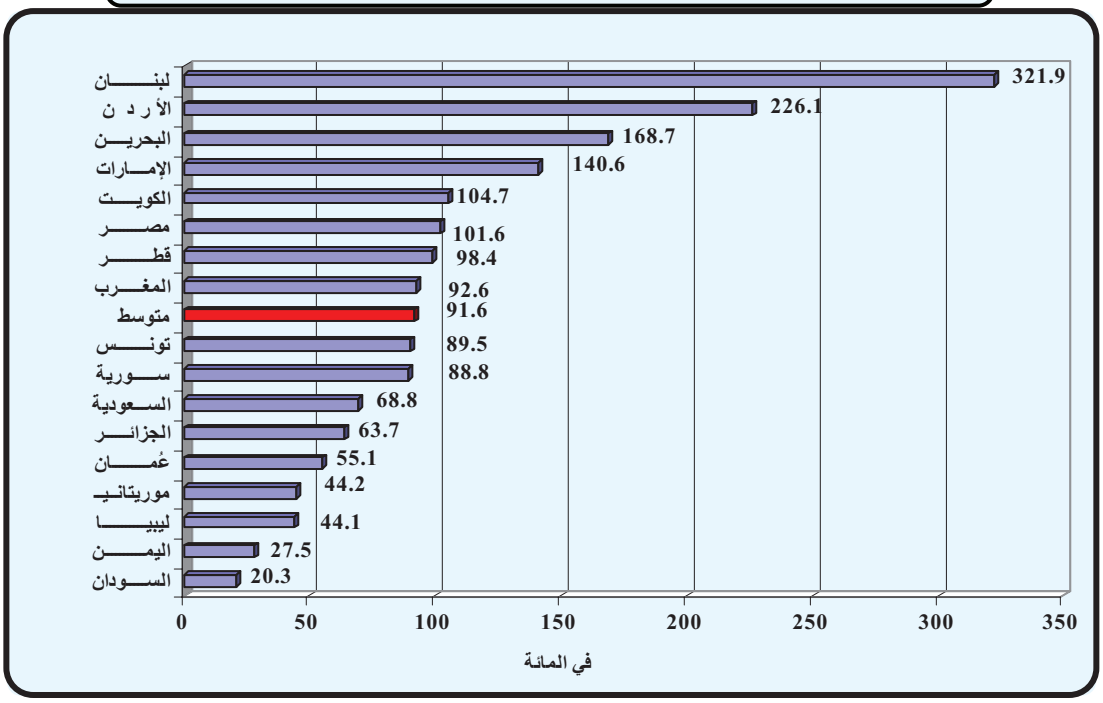


المصدر : الملحق (1).

## 2. الودائع المصرفية[1]

سجل القطاع المصرفي للدول العربية كمجموعة زيادات ملحوظة في السيولة النقدية والناجمة في معظمها عن ارتفاع الإيرادات النفطية. ولقد حققت المصارف العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي أكبر زيادة في القيمة التراكمية للودائع المصرفية، حيث بلغت نحو 300 مليار دولار ما بين عامي 2003 و2007 أي بزيادة سنوية وصلت إلى حوالي 75 مليار دولار، وهي تشكل ما يزيد عن أربعة أمثال الزيادة السنوية في قيمة الودائع المصرفية لدول المجلس خلال الفترة 1998-2002، وهي الفترة التي كانت أسعار النفط فيها منخفضة نسبياً. ولقد حظيت أيضاً المصارف التجارية في مجموعة الدول العربية غير النفطية، وهي الأردن، تونس، لبنان، مصر والمغرب، بزيادة تراكمية في الودائع المصرفية بلغت قيمتها نحو 95 مليار دولار وذلك فيما بين عامي 2003 و2007، أي بزيادة تقدر بنحو 24 مليار سنوياً خلال هذه الفترة. أما مجموعة الدول النفطية الأخرى، وهي الجزائر، السودان، ليبيا، موريتانيا واليمن، فقد سجلت زيادات أقل من المجموعتين السابقتين، حيث بلغت القيمة التراكمية للودائع المصرفية فيها حوالي 55 مليار دولار فيما بين عامي 2003 و2007، وبزيادة تقدر بنحو 14 مليار دولار سنوياً، الملحق (3) والشكل (2).

[1] تشمل الودائع الجارية والودائع الآجلة والادخارية والودائع الحكومية لدى المصارف التجارية.

الشكل (2) : تطور قيمة الودائع المصرفية في الدول العربية
2007-1999

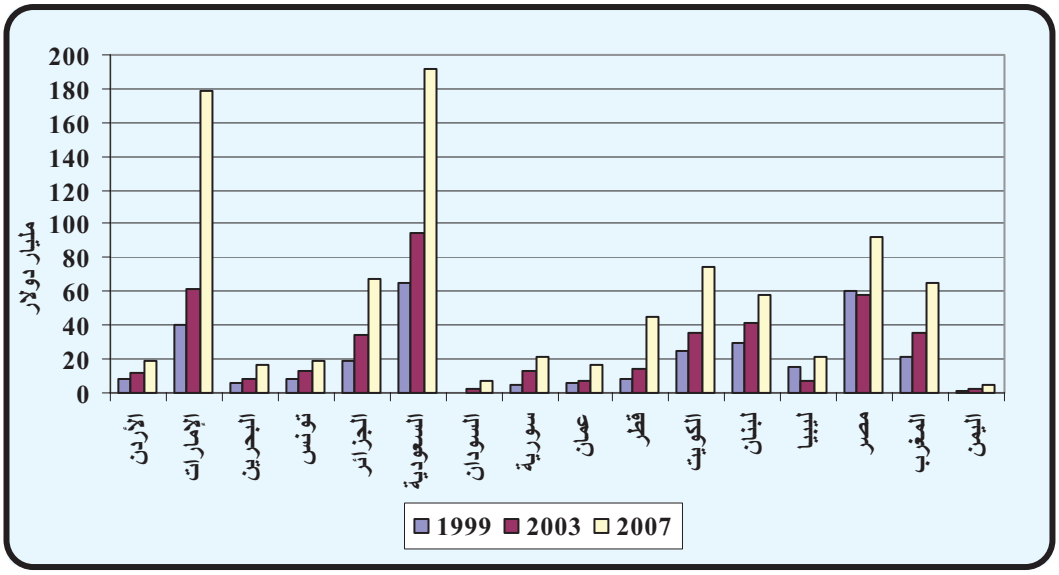


المصدر : الملحق (3).

وفيما يتعلق بأهمية الودائع المصرفية في الاقتصادات العربية، مقاسة بنسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت في المتوسط نسبة 59 في المائة في الدول العربية ككل خلال الفترة 2003-2007. أما حسب التجمعات الفرعية، فقد بلغت هذه النسبة نحو 81 في المائة في الدول غير النفطية، وحوالي 57 في المائة في دول مجلس التعاون الخليجي، ونحو 33 في المائة في الدول النفطية الأخرى خلال الفترة ذاتها. ويلاحظ على صعيد الدول أن نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة نسبياً في لبنان والأردن والبحرين والإمارات ومصر والمغرب، وأنها كانت أعلى نسبياً في غالبية هذه الدول خلال الفترة 2003-2007 مقارنة بالفترة 1995-1999، الملحق (4).

### 3. الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص

ارتفع الطلب على القروض المصرفية خلال الأعوام الخمسة الماضية في ضوء تسارع وتيرة النشاط الاقتصادي في عدد من الدول العربية. فقد ارتفع المتوسط السنوي لقيمة القروض والتسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة من نحو 34 في المائة خلال الفترة 1995-1999 إلى نحو 45 في المائة خلال الفترة 2003-2007. وتتباين هذه النسبة فيما بين مجموعات الدول العربية، ففي دول مجلس التعاون الخليجي ارتفع المتوسط السنوي لقيمة القروض والتسهيلات للقطاع الخاص منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي بصورة ملحوظة من نحو 35 في المائة خلال الفترة 1995-1999 إلى حوالي 45 في المائة خلال الفترة

2007-2003، وفي الدول غير النفطية من حوالي 44 في المائة إلى 52 في المائة. أما في الدول النفطية الأخرى فقد تراجع المتوسط السنوي لقيمة الائتمان المصرفي منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي بصورة طفيفة من نحو 11 في المائة خلال الفترة 1995-1999 إلى 10 في المائة خلال الفترة 2003-2007. وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع المتوسط السنوي للائتمان المصرفي كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2003-2007 في الدول غير النفطية يعكس ارتفاع التدفقات المالية الواردة إليها ومنها تحويلات العاملين في الخارج، والتي تحولت إلى زيادات في الودائع المصرفية وبالتالي إلى قروض مقدمة من المصارف التجارية إلى القطاع الخاص. ويلاحظ على صعيد الدول فرادى أن متوسط نسبة الائتمان المتاح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت أعلى نسبياً في الأردن ولبنان وتونس والإمارات والبحرين والكويت ومصر والمغرب، وذلك خلال الفترة 2003-2007 مقارنة بالفترة 1995-1999، الملحق (5).

وفي سياق التوسع الكبير في الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص، فقد شكلت القروض الاستهلاكية النصيب الأكبر في غالبية دول مجلس التعاون. فمثلاً في السعودية[2]، سجلت القروض الاستهلاكية زيادات ضخمة خلال الفترة 2001-2007 وبمعدل نمو سنوي عال نسبياً وصل إلى نحو 62 في المائة، وذلك مقارنة بمعدل الزيادة في الائتمان المصرفي ككل والمقدم للقطاع الخاص والذي بلغ نحو 38 في المائة سنوياً خلال الفترة نفسها. كذلك فقد اتجه جزء كبير من القروض والتسهيلات المصرفية الممنوحة للاستثمارات الخاصة في العديد من دول المجلس وفي الأردن أيضاً إلى الاستثمار في أسواق الأوراق المالية، والتي شهدت بدورها تسارع ارتفاع القيم السوقية للأسهم. ولقد شكلت هذه التطورات إحدى أهم العوامل المساهمة في نمو الائتمان المصرفي في عدد من الدول العربية، وعلى الأخص دول مجلس التعاون.

ولقد اتجه النمو السريع في القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص إلى تمويل العقارات مما ساهم في تنشيط قطاع العقارات في العديد من الدول العربية. ففي عدد من دول مجلس التعاون استفاد القطاع المصرفي من رفع السلطات النقدية القيود المتعلقة بسقف تمويل المصارف للعقارات، وتم تمديد فترات السداد لتتراوح مدتها بين 20 و25 عاماً. ولقد أسفر ارتفاع قيمة القروض لشراء العقارات عن ارتفاع نسبة القروض والتسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع المصرفية، حيث وصلت إلى حوالي 100 في المائة في الكويت، و90 في المائة في عمان، و81 في المائة في كل من السعودية والإمارات. ولقد صاحب ارتفاع نسب القروض والتسهيلات إلى الودائع المصرفية تزايد انكشاف المصارف على المخاطر الناجمة عن التصحيح المتوقع في القطاعات سابقة الذكر، الأمر الذي أدى مؤخراً إلى تدخل السلطات النقدية لفرض إجراءات تتعلق بتحديد سقوف نسب القروض والتسهيلات إلى الودائع لدى المصارف التجارية، في كل من عمان والكويت والإمارات، الملحق (6).

(2) أنظر التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي (44) لعام 2008.

وعلى الرغم من تركز القروض والتسهيلات المصرفية المقدمة للقطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي في تمويل الاستثمارات الخاصة في مجال شراء الأسهم والعقارات، إلا أن قطاعات غير نفطية أخرى حظيت أيضاً بتمويل المصارف التجارية للعديد من المشاريع فيها، كالسياحة والصناعات البتروكيماوية، والتي ينتظر أن تدعم استمرارية نمو اقتصادات دول المجلس في الأعوام القادمة.

### ب- القطاع المصرفي والنشاط الاقتصادي والدورة الاقتصادية[3]

يرتبط أداء القطاع المصرفي بمستوى النشاط الاقتصادي وبالدورة الاقتصادية في الدول العربية، ففي ظل الطفرة الاقتصادية، تتزايد قدرة المصارف على الإقراض وتقل المخاطر نتيجة تحسن الجودة الائتمانية وزيادة ربحية المصارف. وفي المقابل وفي ظل ركود اقتصادي تتزايد مخاطر عدم سداد القروض، وتتقلص القدرة الائتمانية للمصارف. ولقد تم اختبار علاقة حجم القطاع المصرفي بمستوى النشاط الاقتصادي في عدد من الدول العربية، وذلك بقياس مدى ارتباط الحجم الكلي للقطاع المصرفي بالناتج المحلي الإجمالي وبالدورة الاقتصادية خلال الفترة 1992-2007. ويتم قياس الحجم الكلي للقطاع المصرفي بقيم الموجودات المالية والنقدية والودائع المصرفية والائتمان المتاح للقطاع الخاص.

ففيما يخص ارتباط حجم القطاع المصرفي بالناتج المحلي الإجمالي، تبين نتائج معامل الارتباط وجود علاقة إيجابية بين حجم القطاع المصرفي والناتج المحلي الإجمالي، حيث أن زيادة النشاط الاقتصادي تؤدي إلى زيادة الموجودات المصرفية والائتمان المقدم للقطاع الخاص في الدول العربية، والذي بدوره يزيد في الاستثمارات التي تؤدي إلى زيادة النمو القابل للاستمرار.

ولقد اتسم الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1992-2007 باتجاهات تصاعدية في جميع المجموعات الفرعية للدول العربية وبالنسبة لغالبيتها فرادى. وتعتبر وتيرة الارتفاع السنوي عالية نسبياً في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2002-2007، الأمر الذي يعزى إلى الزيادات الملحوظة في أسعار النفط خلال الفترة نفسها. وقد سلكت اتجاهات مكونات حجم القطاع المصرفي مسارات مشابهة للناتج المحلي الإجمالي، وإن كانت اتجاهات الائتمان المصرفي للقطاع الخاص أكثر تقارباً من اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للدول العربية كمجموعة وبالنسبة لدول مجلس التعاون والدول غير النفطية، بوجه خاص، الجدول رقم (1)، والشكل (3).

---

(3) Business Cycle.

**الجدول رقم (1)**
**علاقة الارتباط بين مؤشرات حجم القطاع المصرفي والنشاط الاقتصادي**
**الفترة 1992-2007**

| | الدول العربية | المجموعات الفرعية | | |
|---|---|---|---|---|
| | | دول مجلس التعاون | دول نفطية أخرى | دول غير نفطية |
| الارتباط بين الموجودات المصرفية والناتج المحلي الإجمالي | 0.989 | 0.976 | 0.971 | 0.965 |
| الارتباط بين الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي | 0.990 | 0.987 | 0.964 | 0.954 |
| الارتباط بين الودائع المصرفية والناتج المحلي الإجمالي | 0.992 | 0.988 | 0.984 | 0.968 |

* جميع قيم معامل الارتباط معنوية إحصائياً عند مستوى 1 في المائة.
المصدر : احتسبت معاملات الارتباط باستخدام بيانات الملاحق (1) إلى (5). بيانات الناتج المحلي الإجمالي من قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

ومن جانب علاقة القطاع المصرفي بالدورة الاقتصادية والتي تعكس التقلبات الاقتصادية الكلية قصيرة الأجل[4]، فإن بيانات الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1992-2007 توضح أن حدة التقلبات[5] في الناتج المحلي الإجمالي في الدول النفطية تفوق حدة التقلبات في الدول غير النفطية، الأمر الذي يفسر على أساس التغيرات المتعددة والكبيرة أحياناً في أسعار النفط خلال هذه الفترة. كما أن التقلبات تحدث عادة لفترات قصيرة تتراوح بين السنة والثلاث سنوات في غالبية الدول، علماً بأن الفترة 2002-2007 تمثل أطول فترة استمر فيها الناتج المحلي الإجمالي (وبالتالي النشاط الاقتصادي) في الارتفاع وذلك بالنسبة للدول النفطية، وعلى وجه الخصوص دول مجلس التعاون الخليجي.

ويتبين من مقارنة تقلبات منحنيات أداء (حجم) القطاع المصرفي بمنحنى الدورة الاقتصادية للناتج المحلي الإجمالي أن تذبذبات الناتج لم تسايرها تذبذبات مماثلة في أداء القطاع المصرفي. وبوجه عام، تبرز هذه النتائج أن وقع الصدمات الخارجية التي تؤد إلى تراجع النشاط الاقتصادي، لم تؤد إلى تراجع مماثل في أداء القطاع المصرفي في الدول العربية كمجموعة، الأمر الذي يشير إلى أن الائتمان المصرفي قد يساعد على دعم الاستهلاك والاستثمار المحليين، واللذان بدورهما قد يساعدان على تخفيف التأثيرات السلبية للصدمات الخارجية على معدلات النمو الاقتصادي.

(4) تمثل التقلبات قصيرة الأجل في المتغير الفرق بين قيمة المتغير الفعلية (وفق السلسلة الزمنية) وقيمته الممكنة (وفق منحنى اتجاهه العام) التي يتم استخلاصها باستخدام الفلاتر الإحصائية، وقد قمنا هنا باستخدام فلتر هودريك - برسكوت.

(5) تقاس حدة التقلبات بالانحراف المعياري، الذي تبين أنه يفوق بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي ضعفي قيمته في كل من الدول النفطية الأخرى والدول غير النفطية.

الشكل (3) : منحنيات أداء (حجم) القطاع المصرفي والنشاط الاقتصادي :
الأداء الفعلي، الاتجاه العام طويل الأجل والدورة الاقتصادية
الفترة 1992-2007

## الدول العربية مجتمعة

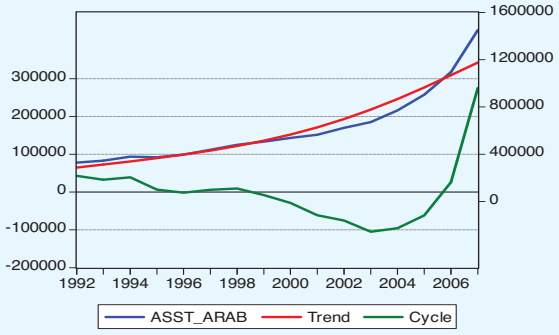


----- الموجودات ----- الاتجاه العام ----- الدورة الاقتصادية

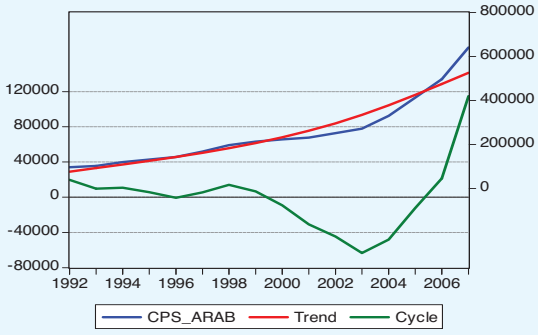


----- الانتمان المتاح للقطاع الخاص ----- الاتجاه العام ----- الدورة الاقتصادية

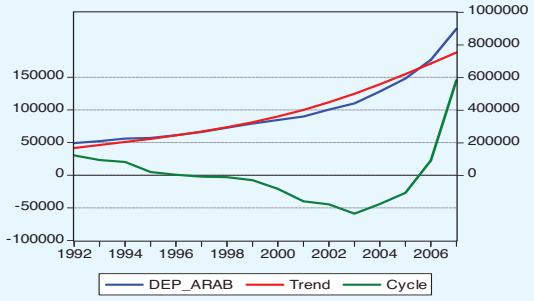


----- الودائع المصرفية ----- الاتجاه العام ----- الدورة الاقتصادية

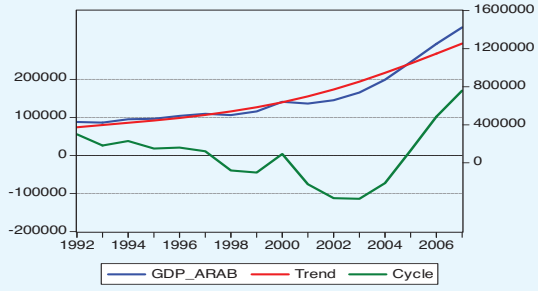


----- الناتج المحلي الإجمالي ----- الاتجاه العام ----- الدورة الاقتصادية

## دول مجلس التعاون الخليجي

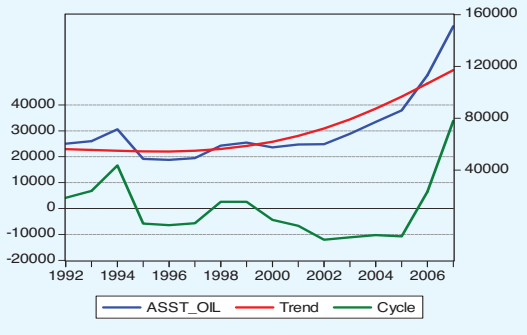


----- الموجودات ----- الاتجاه العام ----- الدورة الاقتصادية

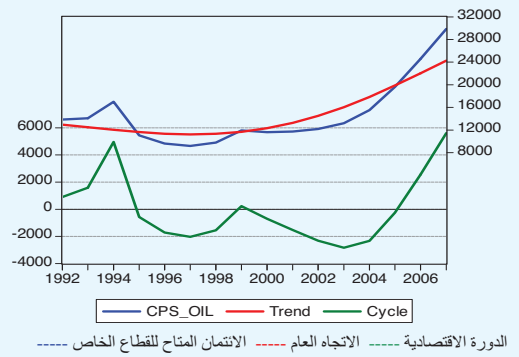


----- الانتمان المتاح للقطاع الخاص ----- الاتجاه العام ----- الدورة الاقتصادية

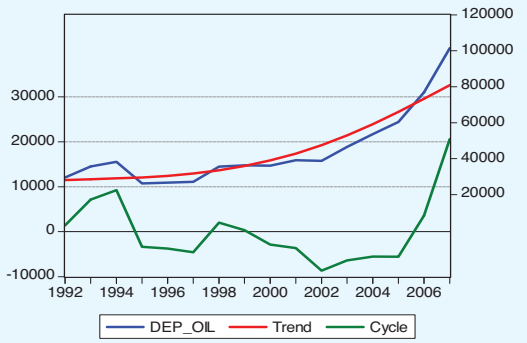


----- الودائع المصرفية ----- الاتجاه العام ----- الدورة الاقتصادية

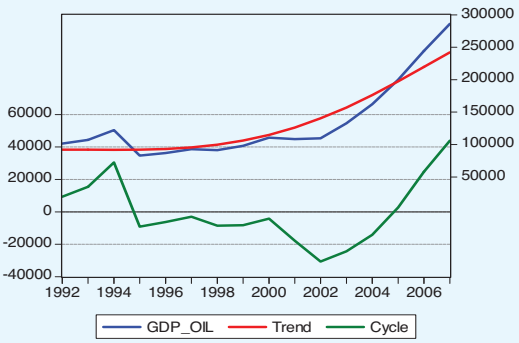


----- الناتج المحلي الإجمالي ----- الاتجاه العام ----- الدورة الاقتصادية

## الدول النفطية الأخرى

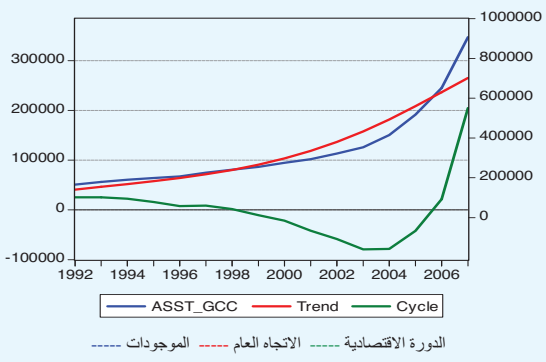


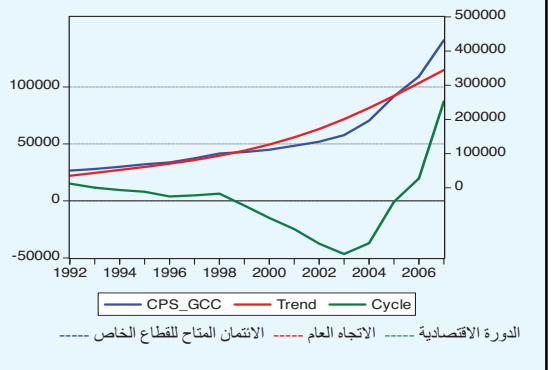


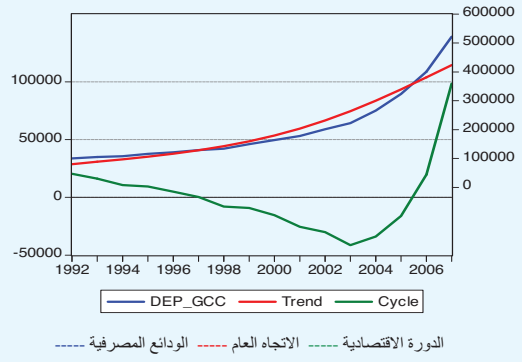


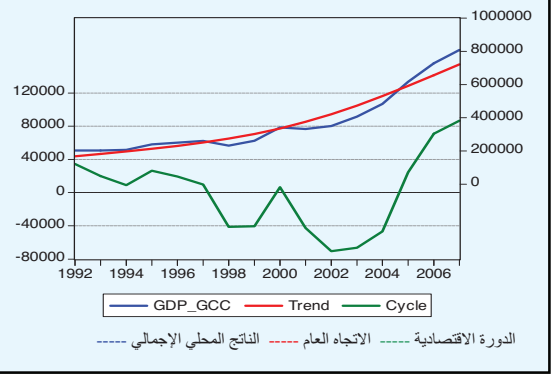


## الدول غير النفطية

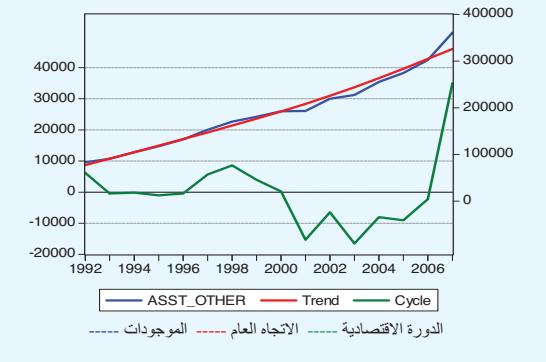


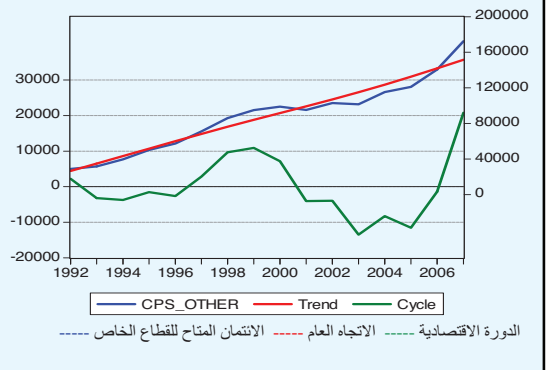


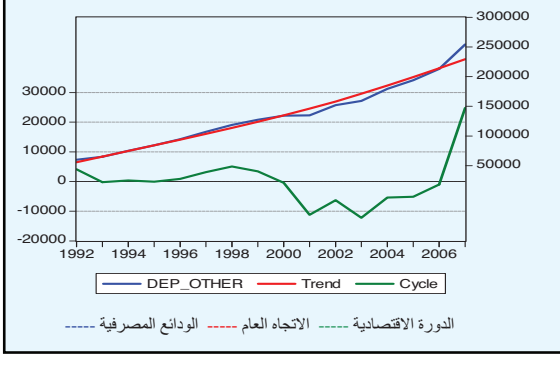


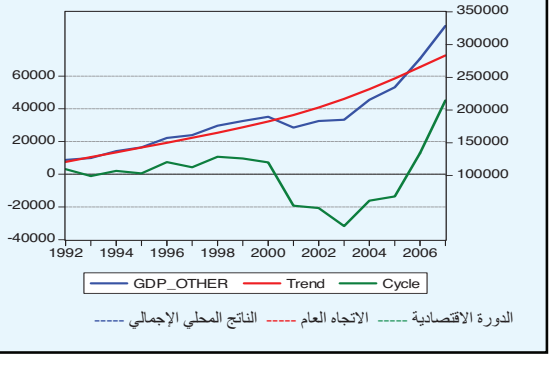


(1) تم استخدام فلتر Hodrik Prescott لتحديد التقلبات قصيرة الأجل حول الاتجاه العام طويل الأجل للسلاسل الزمنية لكل من الموجودات المصرفية، والانتمان المتاح للقطاع الخاص والودائع المصرفية للدول العربية.

(2) محور القياس على يمين الشكل يتعلق بتقلبات مؤشرات القطاع المصرفي (الموجودات، الانتمان المتاح للقطاع الخاص والودائع المصرفية – تقاس بالمليون دولار) وعلى يسار الشكل بالنسبة لتقلبات الدورة الاقتصادية.

المصدر : تم استخدام بيانات الملاحق (1) إلى (5) وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

## ج- تطور هيكل القطاع المصرفي

يبلغ عدد المصارف في الدول العربية حوالي 500 مصرف، وتشكل كل من المصارف التجارية التقليدية، والمصارف الإسلامية، والمصارف المتخصصة الأخرى المكونات الأساسية للقطاع المصرفي العربي. فبالنسبة **للمصارف التجارية التقليدية**، تشير البيانات المجمعة من قاعدة Bankscope أن هذه المصارف تهيمن على الحجم الكلي للقطاع المصرفي في الدول العربية حيث حافظت هذه المصارف على الحصة الكبرى من الموجودات المصرفية وبنسبة 81.5 في المائة من إجمالي الموجودات المصرفية العربية في عام 2007. ويلاحظ تزايد أهمية المصارف التجارية في بداية الألفية حيث شكلت نسبة موجوداتها حوالي 87.5 في المائة من إجمالي الموجودات المصرفية في عام 2000 ونحو 89 في المائة في عام 2003، وذلك بالتزامن مع تحسن أوضاع الاقتصاد في الدول العربية، بالإضافة إلى جهود الإصلاح التي بذلها العديد من المصارف العربية والمتمثلة في زيادة رساميلها وتعزيز قدراتها التمويلية، وتطوير أنظمة إدارة المخاطر المصرفية وتبني معايير مكافحة غسل الأموال، الشكل (4) والجدول رقم (2).

**الشكل (4) : هيكل القطاع المصرفي للدول العربية**
**حسب قيمة الموجودات المصرفية، عام 2007**

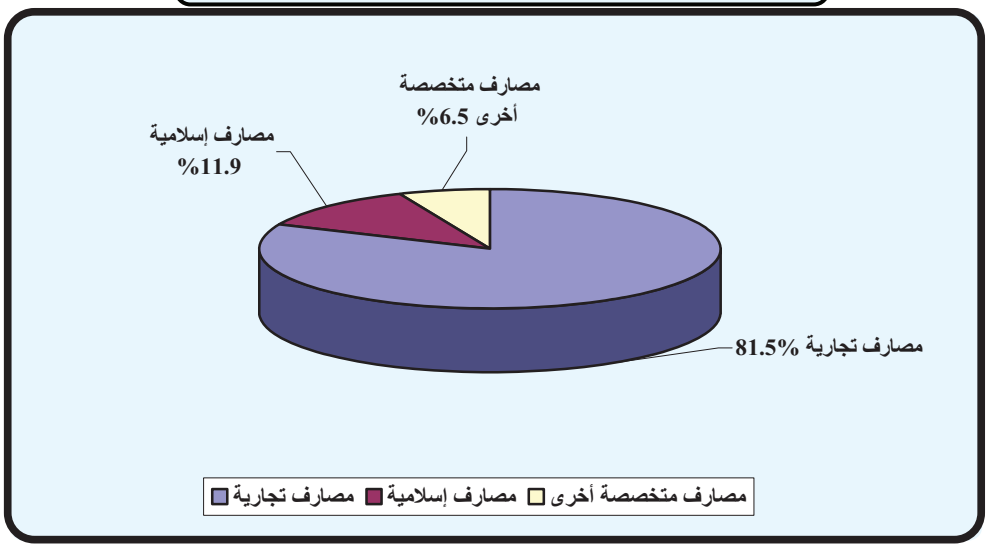


المصدر : الملحقان (7- أ) و (7- ب).

من جانب هيكل ملكية المصارف التجارية، أدت برامج الخصخصة التي نفذها عدد من الدول العربية إلى تخفيض مساهمة القطاع العام في ملكية المصارف التجارية وتخفيف قيود دخول المصارف الأجنبية إلى السوق المصرفية. ففي مجموعة الدول غير النفطية، شهدت كل من تونس ومصر والمغرب، تطورات في هيكل ملكية المصارف خلال الأعوام القليلة الماضية، إثر تنفيذها إصلاحات شملت خصخصة بعض مصارف القطاع العام، أو إعادة

هيكلتها، والاتجاه نحو إنشاء المصارف الشاملة وتقليل قيود الدخول إلى السوق المصرفية المحلية أمام المصارف الأجنبية. وتشير البيانات المتاحة[6] إلى أن القطاع الخاص في المغرب يمتلك حوالي 85 في المائة من إجمالي الموجودات المصرفية، في حين أنه في كل من تونس ومصر أصبحت حصتا القطاع العام والقطاع الخاص متساويتان تقريباً في ملكية المصارف التجارية.

أما فيما يتعلق بدول مجلس التعاون الخليجي، فإن القطاع العام لا يزال يمتلك أو لديه غالبية في ملكية المصارف التجارية. فعلى سبيل المثال، يمتلك القطاع العام نحو 65 في المائة من إجمالي موجودات المصارف العاملة في الإمارات ونحو 75 في المائة في قطر. وبالنسبة لمجموعة الدول النفطية الأخرى، فعلى الرغم من قيام عدد من هذه الدول بإصلاحات تتعلق بدمج بعض مصارف القطاع العام والسماح بدخول بعض المصارف الأجنبية، كما في الجزائر واليمن، وإنشاء مصارف تجارية مشتركة بين القطاع العام ومصارف أجنبية كما في ليبيا، لكن لا يزال القطاع العام يستحوذ في الجزائر، على سبيل المثال، على حوالي 90 في المائة من ملكية المصارف العاملة فيه.

وفيما يتعلق **بالمصارف الإسلامية**، والتي تقوم على الصيرفة وفقاً للشريعة الإسلامية، فلقد تزايدت أهميتها النسبية بصورة ملحوظة في السنوات الأخيرة، من خلال تأسيس عدد متزايد من هذه المصارف في مختلف الدول العربية والدول الإسلامية. ولقد قفزت حصة موجودات المصارف الإسلامية من حوالي 4.3 في المائة من إجمالي الموجودات المصرفية للدول العربية في عام 2000 إلى نحو 12 في المائة في عام 2007. وبذلك تعتبر المصارف الإسلامية أسرع المصارف نمواً، ويعزى ذلك إلى تزايد الطلب على توظيف أموال العملاء وفقاً للشريعة الإسلامية، وفي ظل السيولة الناجمة عن الطفرة النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي وعدد من الدول الأخرى.

ومن حيث الأهمية النسبية للمصارف الإسلامية في الدول العربية فرادى، يتركز تواجد هذه المصارف في دول المجلس وفي السودان واليمن. ففي الإمارات، شهدت المصارف الإسلامية نمواً ملحوظاً حيث ارتفعت موجوداتها فوصلت إلى حوالي 50 مليار دولار عام 2007. كذلك شهدت المصارف الإسلامية في كل من السعودية والكويت والبحرين نمواً مماثلاً، حيث بلغت قيمة موجودات المصارف الإسلامية فيها نحو 48 مليار دولار و43 مليار دولار و28 مليار دولار على التوالي في العام نفسه.

وتأتي **المصارف المتخصصة الأخرى** في المرتبة الثالثة في هيكل القطاع المصرفي العربي، وهي تتضمن مؤسسات مالية واستثمارية ومصارف لتمويل المشاريع الصناعية والزراعية والعقارية في دول مجلس التعاون، بينما هي في غالبيتها مصارف صغيرة الحجم بوجه عام، وموجهة لقطاعات وفئات اقتصادية معينة، مثل توفير التسهيلات والقروض لتمويل المشاريع الصغيرة للأفراد والمؤسسات الصغيرة في الدول غير النفطية، كما في

(6) IMF (2008).

تونس والأردن. ولقد تراجعت أهميتها خلال العقد الماضي في ضوء قيام عدد من الدول العربية بإعادة هيكلة القطاع المصرفي وتأسيس المصارف الشاملة. ووصلت موجودات المصارف المتخصصة الأخرى إلى نسبة 6.5 في المائة من إجمالي الموجودات المصرفية في الدول العربية في عام 2007.

**الجدول رقم (2)**
**هيكل القطاع المصرفي في الدول العربية**
**(الحصة في إجمالي الموجودات المصرفية)**

**(نسبة مئوية)**

| | مصارف تجارية | مصارف إسلامية | مصارف متخصصة أخرى |
|---|---|---|---|
| **دول مجلس التعاون الخليجي** | | | |
| **2000** | 84.7 | 6.5 | 8.8 |
| **2003** | 87.3 | 7.1 | 5.7 |
| **2007** | 76.1 | 18.1 | 5.8 |
| **الدول العربية النفطية الأخرى** | | | |
| **2000** | 87.2 | 1.3 | 11.5 |
| **2003** | 84.8 | 3.4 | 11.8 |
| **2007** | 82.7 | 5.8 | 11.4 |
| **الدول العربية غير النفطية** | | | |
| **2000** | 88.2 | 2.6 | 9.1 |
| **2003** | 88.5 | 2.1 | 9.4 |
| **2007** | 90.2 | 1.9 | 7.9 |
| **الدول العربية كمجموعة** | | | |
| **2000** | 87.5 | 4.3 | 8.2 |
| **2003** | 88.9 | 4.5 | 6.6 |
| **2007** | 81.5 | 11.9 | 6.5 |

المصدر: الملحقان (7- أ) و(7- ب).

### د- الكثافة والتقنية المصرفية

من منظور تطور الكثافة المصرفية، فقد تحسن هذا المؤشر في الدول العربية كمجموعة خلال السنوات القليلة الماضية، حيث حققت أعداد الفروع المصرفية نمواً تجاوز معدل النمو السكاني في الدول العربية. فقد تحسنت الكثافة المصرفية في الدول العربية من 24.7 ألف شخص لكل فرع في عام 2000 إلى 23.8 ألف شخص لكل فرع في عام 2007. وقد حافظ لبنان على المرتبة الأولى في أفضل كثافة مصرفية بواقع 4.6 ألف شخص لكل فرع في عام 2007 مقارنة بحوالي 4.9 ألف شخص لكل فرع مصرفي في عام 2000. وجاءت قطر في المرتبة الثانية بكثافة مصرفية بلغت 5.6 آلاف شخص لكل فرع في عام 2007 مقابل 9.5 ألف شخص لكل فرع عام 2000. وقد حلت البحرين في المرتبة الثالثة بكثافة مصرفية بلغت من 6.4 آلاف شخص لكل فرع في عام 2000 إلى 5.8 ألف شخص لكل فرع في عام 2007، فالإمارات بكثافة مصرفية تحسنت من 7.8 إلى 7.1 ألف شخص لكل فرع خلال

الفترة نفسها. وعلى صعيد المجموعات، فقد استمرت دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق أفضل مؤشر كثافة مصرفية، حيث تحسن من 12.9 ألف شخص لكل فرع مصرفي في عام 2000 إلى 12.4 ألف شخص لكل فرع في عام 2007، كما تحسن المؤشر في الدول العربية غير النفطية من 21.6 إلى 17.6 ألف شخص لكل فرع، الملحق (8).

وبالنسبة للتطور الحاصل في التقنيات والخدمات المصرفية، استمر العديد من المصارف العربية في السعي لتطوير أنشطتها عبر تقديم خدمات تقنية متميزة للعملاء إضافة لاستخدامها أحدث تقنية للمعلومات في أعمالها الداخلية. فقد استمر انتشار أجهزة الصراف الآلي في الدول العربية، حيث بينت المعلومات المتاحة ارتفاع أعداد هذه الأجهزة في السعودية من 2,234 جهاز في عام 2000 إلى 7,534 جهاز في عام 2007، وزيادتها في تونس من 249 جهاز إلى 729 جهاز في عام 2006. ولقد صاحب ازدياد عدد أجهزة الصراف الآلي في السعودية زيادة عدد موظفي المصارف من حوالي 22,039 موظف في عام 2000 إلى نحو 35,963 موظف في عام 2007، بحيث ازداد متوسط عدد الموظفين لكل فرع من حوالي 18.4 موظف إلى 26.6 موظف خلال هذه الفترة، بما يدل على زيادة الطلب على الخدمات المصرفية بأنواعها.

## و- تقييم سلامة وربحية القطاع المصرفي في الدول العربية

### 1. سلامة المصارف العاملة في الدول العربية

سجل القطاع المصرفي في الدول العربية كمجموعة أداءاً جيداً خلال الفترة 2003-2007، حيث تعزز مستوى مناعته وسلامته من خلال تبني الأسس والمعايير الدولية وتحسين جودة الأصول. وسيتم تقييم سلامة القطاع المصرفي من خلال تحليل تطور عدد من المؤشرات، ومن أبرزها كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر على الأصول، ونسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي القروض ومخصصات القطاع المصرفي للقروض غير المنتجة.

#### 1.1- كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر على الأصول[7]

من جانب مؤشر كفاية رأس المال المحتسب برأس المال المرجح بأوزان المخاطر على أصول المصارف، ينبئ هذا المؤشر بقدرة المصارف على مواجهة خسائر ممكنة أو ناجمة عن التركز الائتماني. ولقد تحسن معدل كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر للمصارف التجارية في غالبية الدول العربية خلال الفترة 2003-2007، حيث سجلت كل من لبنان والأردن ودول مجلس التعاون الخليجي أعلى معدلات كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر على الأصول من بين الدول العربية وحتى العديد من الدول النامية والدول المتقدمة. ففي لبنان، تحسن معدل كفاية رأس المال

[7] Bank Regulatory Capital to Risk–Weighted Assets.

المرجح بالمخاطر على الأصول من نسبة 22.3 في المائة في عام 2003 إلى 24 في المائة في عام 2007، وفي السعودية والكويت والأردن من 19.4 في المائة و18.4 في المائة و15.9 في المائة في عام 2003 إلى 20.6 في المائة و18.5 في المائة و20.8 في المائة في عام 2007، على التوالي. غير أن معدل كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر تراجع في كل من الإمارات وعمان من 18.6 في المائة و17.6 في المائة في عام 2003 إلى 14.4 في المائة و15.9 في المائة في عام 2007 على التوالي، وذلك بالرغم من أنهما معدلين أعلى من معدل كفاية رأس المال وفقاً لمعايير بازل(2) المحدد بنسبة 8 في المائة. ويعزى هذا التراجع إلى النمو السريع التي سجلته الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية للمصارف العاملة في الدولتين، الشكل (5).

**الشكل (5) : معدل كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر في بعض الدول العربية ودول أخرى لعامي 2003 و2007**

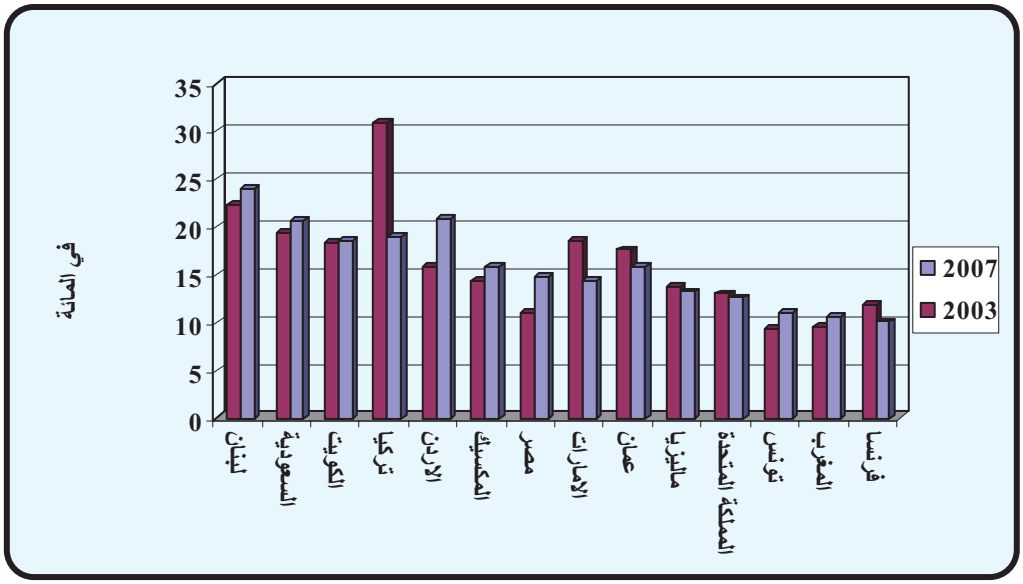


ملاحظة : معدل كفاية رأس المال وفقاً لمعايير بازل (2)، التي حددت الحد الأدنى بنحو 8 في المائة.
المصدر : IMF (2009).

### 2.1- القروض المتعثرة

في جانب مؤشر القروض المتعثرة كنسبة إلى إجمالي القروض، الذي يقيس حصة القروض التي تعتبر مشكلة ضمن محفظة المصرف المعني، فإن هذا المؤشر يتأثر بوتيرة النشاط الاقتصادي، فعندما يتراجع النشاط الاقتصادي تزداد احتمالات عدم سداد القروض. ولقد سجلت المصارف التجارية في غالبية الدول العربية انخفاضاً ملحوظاً في هذا المؤشر خلال الفترة 2003-2007، مما يشير إلى تحسن نوعية المحافظ الائتمانية وصحة القطاع المصرفي بشكل عام. وتجدر الإشارة إلى أن نوعية أصول المصارف تتأثر بعلاقة المصرف بالعملاء إلى حد كبير. أما

بالنسبة للمصارف الإسلامية التي تعتمد على مبدأ المشاركة في الخسائر التي قد تنجم عن تمويلها للمشاريع التجارية والتي تحول دون تمكن عملائها من سداد القروض الممنوحة من قبلها، فإن إدارة المخاطر تعتبر من أهم ركائز نجاح هذه المصارف، حيث تعمل هذه المصارف بالتركيز ليس فقط على نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، بل أيضاً على تنوع القروض بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

وعلى صعيد الدول العربية فرادى، يلاحظ تباين أداء المصارف التجارية، حيث انخفضت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض بصورة ملحوظة في دول مجلس التعاون الخليجي، ووصلت إلى مستويات تقارب 2 في المائة في عام 2007، في حين لا زالت نسبة القروض المتعثرة مرتفعة نسبياً لدى المصارف التجارية في بقية الدول العربية. ولقد سجلت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الممنوحة في كل من تونس ومصر مستويات مرتفعة مقارنة ببقية الدول النامية والمتقدمة. ويعزى ذلك في حالة تونس، التي تقدر فيها نسبة القروض المتعثرة بنحو 17.3 في المائة في عام 2007 في جزء كبير، إلى الصدمات التي تعرض لها القطاع السياحي خلال السنوات الماضية. وفي مصر، تقدر نسبة القروض المتعثرة للقطاع المصرفي بحوالي 19.3 في المائة، وذلك في ظل تراكم القروض غير المنتجة والتي لحقت بمصارف القطاع العام بوجه خاص، وذلك قبل قيام السلطات المصرية بتنفيذ برنامج خصخصة المصارف التجارية وإعادة تأهيل ديونها. أما في دول مجلس التعاون الخليجي، فتتقارب هذه النسب مع تلك المسجلة في عدد من الدول النامية مثل المكسيك، والدول المتقدمة ومنها فرنسا والمملكة المتحدة، الشكل (6).

**الشكل (6) : نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي القروض في بعض الدول العربية ودول أخرى لعـــامي 2003 و2007**

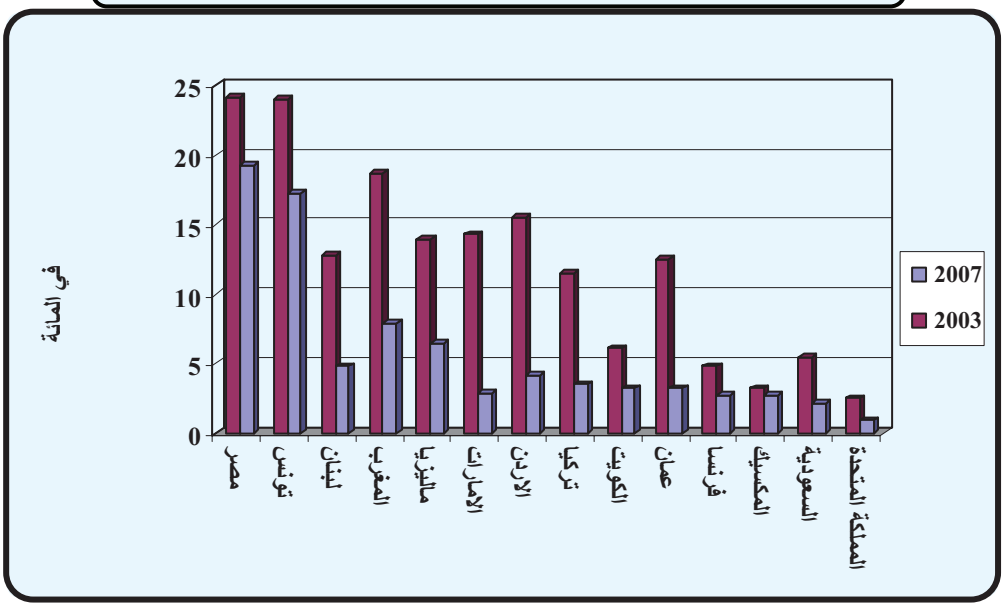


المصدر : IMF (2009).

وبالنسبة لمؤشر صافي القروض المتعثرة[8] كنسبة إلى رأس المال، يلاحظ من البيانات المجمعة للمصارف التجارية أن هذا المؤشر قد انخفض بصورة ملحوظة في غالبية الدول العربية، إلا أنه يوجد تباين هام بين النسب المتدنية والمسجلة في القطاع المصرفي لدول مجلس التعاون الخليجي، والتي تتراوح بين 4.6 في المائة في السعودية و12.7 في المائة في الكويت في عام 2007، والنسب العالية نسبياً والمسجلة في القطاع المصرفي لكل من الأردن وتونس ولبنان والمغرب واليمن والتي تتراوح بين 17.0 في المائة 167 في المائة. ويعزى ارتفاع المؤشر في هذه الدول إلى زيادة نسبة القروض المتعثرة التي يصاحبها ضعف في كفاية المخصصات في ظل تدني مستوى الأرباح أو ضآلة رؤوس أموال المصارف التجارية فيها، الشكل (7).

الشكل (7) : صافي القروض المتعثرة كنسبة إلى رأس مال المصارف التجارية عامي 2005 و2007

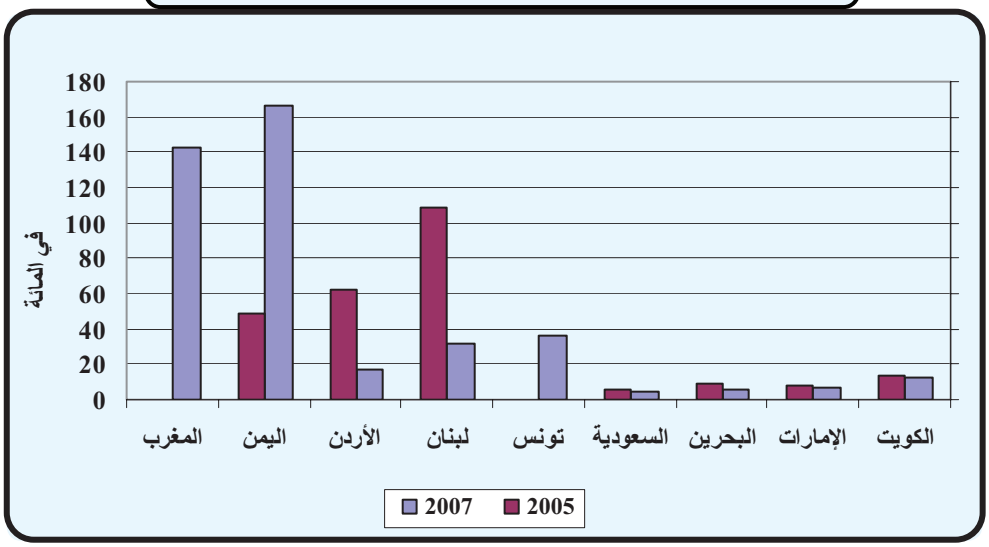


المصدر : قاعدة بيانات Bankscope.

## 2. ربحية المصارف العاملة في الدول العربية

تتأثر ربحية المصارف بعدة عوامل، أهمها دورة النشاط الاقتصادي وإدارة المخاطر ودرجة المنافسة في القطاع المالي والمصرفي وتكاليف التشغيل، التي تعكس كفاءة استخدام الموارد. ولاستكشاف مدى ربحية المصارف العاملة في الدول العربية سيتم التطرق إلى عدد من المؤشرات المحتسبة بالنسبة للمصارف بشقيها التجاري والإسلامي.

### 1.2 هامش أسعار الفائدة والعوائد

بالنظر إلى الهامش بين أسعار الفائدة على القروض والودائع للمصارف التجارية في الدول العربية، فإن كفاءة القطاع المصرفي تكون عالية نسبياً كلما انخفض هذا الهامش نتيجة لزيادة المنافسة في القطاع. ويعتبر هامش أسعار

[8] صافي القروض المتعثرة يساوي إجمالي القروض المتعثرة مطروحاً منه المخصصات المقابلة لهذه القروض.

الفائدة منخفضاً نسبياً في كل من البحرين ومصر والإمارات ولبنان وذلك مقارنة بالهامش المسجل في بقية الدول العربية، حيث يعكس الانخفاض النسبي لهامش أسعار الفائدة درجة المنافسة المرتفعة نسبياً، خاصة من منظور العدد الكبير للمصارف التجارية العاملة في كل من البحرين ومصر ولبنان. وبصفة عامة، تتقارب معدلات هامش أسعار الفائدة في بقية الدول العربية مع معدلات الهامش في دول جنوب شرق آسيا والباسيفيك. وبمقارنة هامش أسعار الفائدة للمصارف التجارية مع هامش عوائد المصارف الإسلامية يتبين أن المصارف الإسلامية سجلت هوامش أعلى نسبياً في الدول التي تتواجد فيها هذه المصارف، مثل السعودية والبحرين وقطر والسودان. ويشير هذا المؤشر إلى أن ارتفاع ربحية المصارف الإسلامية نسبياً يعزى بدرجة كبيرة إلى انخفاض تكلفة إدارة الودائع لديها، وتزايد الطلب على الاقراض الإسلامي لتمويل المشاريع الاستثمارية حسب مبادئ الشريعة الإسلامية، الشكل (8).

**الشكل (8) : هامش أسعار الفائدة والعوائد في المصارف العاملة في الدول العربية عام 2007**

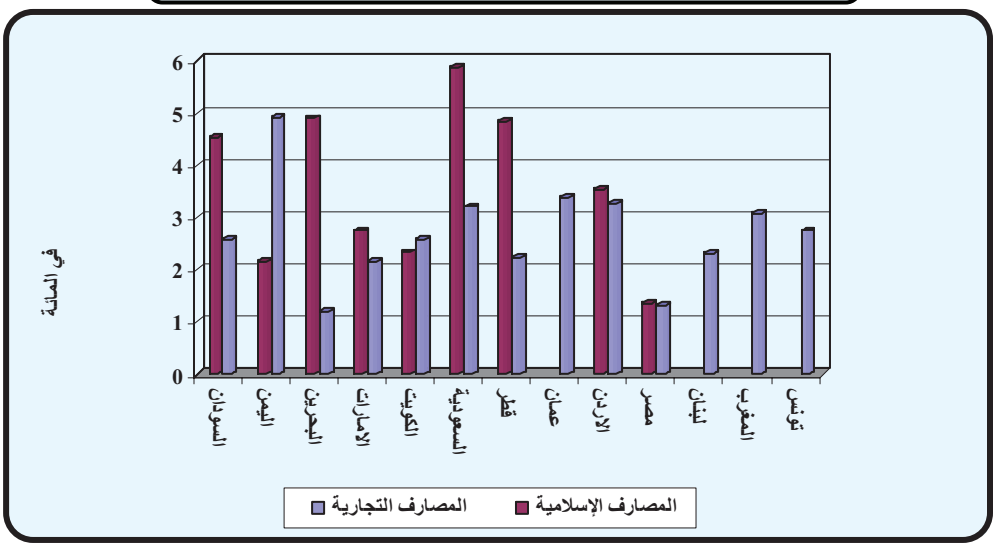


المصدر : قاعدة بيانات Bankscope.

### 2.2 العائد على الأصول

يعكس مؤشر العائد على الأصول (Return on Assets) مدى كفاءة القطاع المصرفي في استخدام الأصول (الموجودات). ولقد حققت المصارف التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي عوائد عالية نسبياً على الموجودات مقارنة مع العوائد على موجودات المصارف التجارية في الدول العربية الأخرى، حيث بلغ متوسط العائد على موجودات المصارف التجارية الخليجية حوالي 2.4 في المائة في عام 2007، في حين بلغ متوسط العائد على موجودات المصارف التجارية في مجموعة الدول غير النفطية، وهي الأردن، تونس، لبنان، مصر والمغرب واحد في المائة في عام 2007. ولقد ساهم في الارتفاع النسبي للعوائد على موجودات المصارف التجارية الخليجية النمو السريع في القروض المصرفية، وتراجع حجم القروض المتعثرة خلال الفترة 2003-2007، مما أدى إلى زيادة الربحية لدى هذه المصارف.

وبمقارنة مؤشر العائد على الموجودات بين المصارف التجارية والمصارف الإسلامية، فقد سجلت المصارف الإسلامية عوائد على الموجودات أعلى من تلك التي حققتها المصارف التجارية في الدول العربية التي تتواجد المصارف الإسلامية فيها إلى جانب المصارف التجارية، وهي بوجه خاص دول مجلس التعاون الخليجي والسودان والأردن، حيث تراوح متوسط العائد على موجودات المصارف الإسلامية في هذه الدول ما بين 1.5 في المائة في الأردن و7.2 في المائة في قطر، الشكل (9).

**الشكل (9) : العائد على موجودات المصارف العاملة في الدول العربية عام 2007**

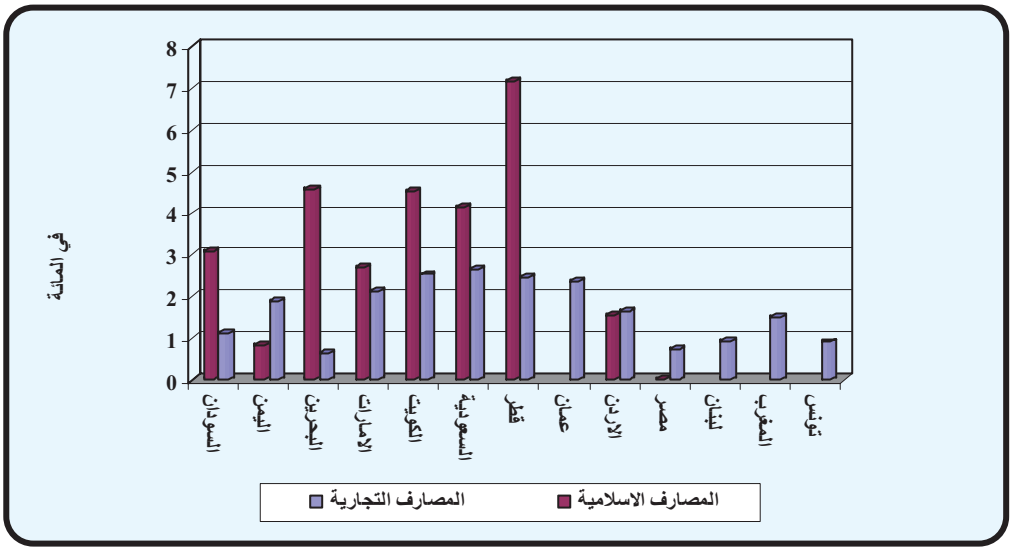


المصدر : قاعدة بيانات Bankscope.

### 3.2 تكاليف التشغيل

يشير مؤشر نسبة تكاليف التشغيل إلى الدخل التشغيلي للمصارف[9] أن هذه النسبة المحتسبة للمصارف التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي، تراوحت بين نحو 28 في المائة في الكويت و44 في المائة في البحرين في عام 2007. أما في مجموعة الدول غير النفطية، فقد تراوحت معدلات هذا المؤشر بين حوالي 44 في المائة في الأردن و55 في المائة في تونس ولبنان في عام 2007. وفي اليمن والسودان، شكلت تكاليف التشغيل حوالي 30 في المائة و60 في المائة من الدخل التشغيلي للمصارف التجارية على التوالي في الفترة نفسها. وتشير هذه البيانات إلى أهمية استخدام التقنية في النشاط المصرفي في الدول العربية مثل عدد من دول مجلس التعاون الخليجي التي سجلت نسباً منخفضة لتكاليف التشغيل إلى الدخل التشغيلي، والتي مكنتها من تقليص التكاليف وزيادة كفاءة الجهاز المصرفي، الشكل (10).

(9) Operating Expenditures / Operating Income.

الشكل (10) : تكاليف التشغيل كنسبة الى الدخل التشغيلي للمصارف العاملة في الدول العربية عام 2007

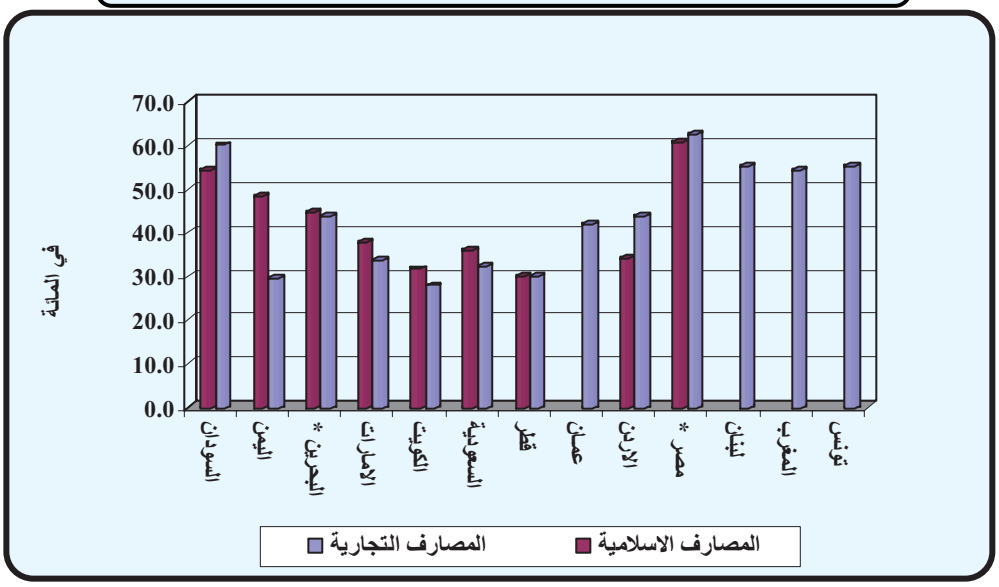


* بيانات مصر والبحرين لعام 2006.
المصدر : قاعدة بيانات Bankscope.

وفيما يتعلق بنسبة تكاليف التشغيل إلى الدخل التشغيلي للمصارف الإسلامية، فبالرغم من النجاح النسبي والنمو الملحوظ في أنشطة هذه المصارف، إلا أن تكلفة التشغيل فيها تعتبر عالية نسبياً مقارنة بالمصارف التجارية. وتبقى تكاليف التشغيل في المصارف الإسلامية من أهم العوائق التي تؤثر على ربحيتها، ويعزى ذلك للنقص في توفر الكوادر المصرفية الكفوءة، مما يجعل مستوى الرواتب في المصارف الإسلامية مرتفعاً مقارنة برواتب المصارف التجارية التقليدية. ومن المرجح أن تنخفض هذه التكاليف مستقبلاً، حيث أصبحت المواد العلمية والتطبيقية عن المصارف الإسلامية تدرس في الجامعات والمعاهد العليا المتخصصة، والتي تعمل على تخريج الكوادر المطلوبة في السوق.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن السيولة المرتفعة نسبياً في المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التجارية، تعزى إلى كون الابتكارات المتماشية مع الشريعة الإسلامية والتي تمكن من استخدام السيولة العالية بطريقة أكثر كفاءة لا تزال في بداياتها، حيث تتركز الاستثمارات الإسلامية عادة في القطاع السلعي والعقارات، مما يؤثر بطريقة مباشرة على الدخل التشغيلي للمصارف الإسلامية وعلى ربحيتها بوجه عام.

## ثانياً : إصلاحات القطاع المصرفي في الدول العربية

أظهر التحليل السابق تحسن أداء وسلامة وربحية القطاع المصرفي للدول العربية كمجموعة في السنوات الخمس الماضية، غير أنه يوجد تباين بينها يتعلق بدرجة تطورها وأدائها. ويعزى ذلك إلى عدد من العوامل، منها الاختلافات في مستويات التنمية والأوضاع الاقتصادية قبل إصلاح القطاع المصرفي وتحريره. ففي دول مجلس التعاون الخليجي التي انتهجت منذ زمن بعيد أنظمة اقتصادية متحررة، تمكن القطاع المصرفي من الاستفادة من الزيادات في الدخل الناجم عن الإيرادات النفطية بالتوسع في الوساطة المالية واستخدام التقنية المتطورة واجتذاب الكوادر والخبرات الفنية إلى هذا القطاع. وفي المقابل، اتسم القطاع المصرفي في عدد من الدول العربية الأخرى قبيل الإصلاحات بإتباع سياسات الكبح المالي. ويتمثل ذلك في إخضاع القطاع المصرفي والمالي إلى قيود متعددة في مجال الودائع والإقراض، وعدم وجود منافسة حقيقية بين المصارف في السوق المحلية، وتجزئة النشاط المصرفي، وتصاعد المخاطر جراء ارتفاع نسبة القروض المتعثرة، والمساهمة الكبيرة للقطاع العام في ملكية المصارف وسيطرته على إدارة وعمليات هذه المصارف، وضعف نظم المدفوعات وضعف البنية الأساسية للقطاع المصرفي.

وإزاء هذه المصاعب، فقد برزت الحاجة لإحداث الإصلاح والتحرير المصرفي، حيث بدأت عدد من الدول العربية بتطبيق الإصلاحات في جوانب عديدة اعتباراً من مطلع التسعينات. وقد جاءت هذه الإصلاحات كما في الدول النامية الأخرى، تدريجية وفي سياق تنفيذها للإصلاحات الهيكلية الأخرى لتحرير الاقتصاد وتحسين كفاءته، من خلال تعزيز دور قوى السوق في تخصيص الموارد الإنتاجية وتقوية جوانب العرض في الاقتصاد. ويرتكز الإصلاح في القطاع المصرفي والمالي بشكل عام على عدد من العناصر الرئيسية، أهمها تحريره من الكبح المالي، وتطوير السياسة النقدية ودعم سلامة القطاع المصرفي، وتطوير البنية الأساسية، ودعم حوكمة المؤسسات المصرفية والمالية وفتح الخدمات المصرفية أمام المنافسة الأجنبية. وكذلك يشكل توقيت وترتيب عناصر الإصلاح الهيكلي للقطاع المصرفي أمراً في غاية الأهمية، ويعزى ذلك في حقيقة الأمر لارتباط إصلاح القطاع المصرفي بالإصلاحات الشاملة في الاقتصاد الوطني، والتي تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي والوصول إلى تثبيت معدلات تضخم منخفضة وبما يدعم نجاح تنفيذ الخطوات المطلوبة لإصلاح القطاع المصرفي. ويقدم الملحق (9) قائمة تلخص أبرز عناصر الإصلاح التي طبقتها الدول العربية.

### أ- تحرير القطاع المصرفي من الكبح المالي

انصبت جهود الإصلاح في عدد من الدول العربية لتحرير القطاع المصرفي من الكبح المالي على تحرير أسعار الفائدة وإلغاء الضوابط الإدارية على الائتمان.

### 1. تحرير أسعار الفائدة

توجهت معظم الدول العربية نحو تحرير أسعار الفائدة بصورة تدريجية، وذلك لما له من أثر على تحسين قدرة القطاع المصرفي على تعبئة وتفعيل دور المدخرات المحلية في الاقتصاد وتقوية سلامة القطاع المصرفي. وتزامنت هذه الإصلاحات مع تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة من خلال رفع مستوى أسعار الفائدة الاسمية المحددة رسمياً في عدد من هذه الدول، ويلاحظ أن التوجه نحو تحرير أسعار الفائدة في غالبية الدول العربية قد بدأ منذ العام 1991. ففي كل من تونس والمغرب بدأ تحرير أسعار الفائدة منذ العام 1996، وفي ليبيا وضعت السلطات النقدية حداً أقصى على أسعار الفائدة على القروض لا يتعدى سعر الخصم بأكثر من 2.5 في المائة، وفي اليمن وضعت السلطات النقدية حدا أدنى لسعر الفائدة على الودائع الادخارية. وتجدر الإشارة إلى أن أسعار الفائدة في غالبية دول مجلس التعاون الخليجي قد تم تحريرها في وقت مبكر في سياق انتهاجها سياسات اقتصادية متحررة. غير أن السلطات النقدية في الكويت لا زالت تفرض سقفا على أسعار الفائدة على الائتمان، لا يتعدى سعر الخصم بأكثر من 2 في المائة بالنسبة للقروض قصيرة الأجل، و3 في المائة بالنسبة للقروض الأخرى. ويلاحظ أيضاً أن أسعار الفائدة على الودائع قد تم تحريرها في وقت مبكر في غالبية الدول، في حين عملت بعض الدول على التوجه تدريجياً نحو تحرير أسعار الفائدة على الإقراض، وخاصة الموجه نحو القطاعات ذات الأولوية من خلال وضع حدود قصوى لها أو تحديد الهوامش بين أسعار الفائدة (interest rate spreads) ومن ثم تحريرها. وتعد سورية الدولة العربية الوحيدة التي لم تحرر أسعار الفائدة حتى الآن بالرغم من التعديل الذي قامت به السلطات المعنية في عام 2003 وللمرة الأولى بعد حوالي 25 عاماً.

### 2. إزالة القيود على الائتمان

تزامن التوجه بتحرير أسعار الفائدة مع قيام الدول العربية التي انتهجت إصلاحات هيكلية بإزالة أو خفض الضوابط والقيود على الائتمان للقطاع الخاص كالابتعاد عن الائتمان الموجه لقطاعات معينة. ويلاحظ أن عملية التحرير قد تمت في غالبية هذه الدول بشكل تدريجي، بدءاً بوضع التشريعات الخاصة بذلك، ومن ثم إزالة الإعانات الائتمانية وأسعار الفائدة التفضيلية (preferential rates). ثم بعد ذلك تمت إزالة أو تخفيف القيود على حيازات سندات الخزانة التي كانت تفرض على المؤسسات المصرفية لكونها كانت تمثل أداة تمويل الديون العامة للدولة. وفي المرحلة الأخيرة تمت إزالة السقوف المفروضة على أسعار الفائدة والتخلي عن توجيه الائتمان لبعض القطاعات ذات الأولوية بموجب التشريعات الجديدة (de jure). غير أن بعض الدول استمر في منح امتيازات ائتمانية خاصة لبعض القطاعات، كما حدث في الأردن لصالح قطاعات الزراعة والصناعات اليدوية والتصدير، وفي تونس التي لا يزال تشجيع منح امتيازات ائتمانية لقطاعات معينة قائماً. وبالإضافة، يلاحظ في حالة اليمن أن أسعار الفائدة الدنيا

على الودائع الادخارية لا تزال تحدد من قبل السلطات النقدية، وفي قطر تعمل بعض المصارف المتخصصة على توفير قروض مدعومة للشركات الصغيرة. وفي سورية تعطى الأولوية للقطاع العام في الحصول على الائتمان، على الرغم من قصوره عن التسديد الكامل في أحيان كثيرة، وفي المقابل لا يزال القطاع الخاص يعاني من صعوبات في الحصول على الائتمان من المصارف المحلية.

### ب- تطوير إدارة واستقلالية السياسة النقدية

إن من أبرز الإصلاحات في مجال زيادة كفاءة السياسة النقدية التوجه نحو اعتماد السلطات النقدية بشكل أكبر على أسلوب الإدارة غير المباشرة للسياسة النقدية لتنظيم مستوى السيولة المحلية بشكل يكفل تحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار.

#### 1. نظام الاحتياطي الإلزامي

يشكل الاحتياطي الإلزامي للمصارف إحدى أدوات السياسة النقدية غير المباشرة الهامة لامتصاص السيولة المحلية. وبمقتضى الاحتياطي الإلزامي، تعمد السلطات النقدية إلى تحديد الحد الأدنى من الودائع التي يتعين على المصارف الاحتفاظ بها لتغطية السحوبات، ويتم عادة الاحتفاظ به في خزينة المصرف أو لدى البنك المركزي. وبشكل عام يؤثر استخدام نسبة الاحتياطي الإلزامي على الاقتراض وأسعار الفائدة والاقتصاد ككل. ويلاحظ أن البنوك المركزية في الدول المتقدمة عادة ما تتجنب زيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي لكونها تؤثر بشكل سلبي ومباشر على السيولة. وفي المقابل ونظراً للتأثير المباشر لنسبة الاحتياطي الإلزامي على المعروض النقدي، فإن تغيير هذه النسبة من الممكن أن يستخدم كأداة لمحاربة التضخم، وهو ما يحدث في بعض الدول النامية. غير أن زيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي تؤدي إلى تخفيض خلق النقود، الأمر الذي قد يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي، في حين يؤدي تخفيض النسبة إلى زيادة حجم الموارد المتاحة للإقراض وبالتالي زيادة النشاط الاقتصادي.

وبالنسبة للدول العربية، فقد قامت غالبية دول مجلس التعاون الخليجي بزيادة نسب الاحتياطي الإلزامي في أواخر عام 2007، وذلك ضمن جهودها للحد من التضخم. وفي مصر، ومنذ منتصف عام 2005، استخدم البنك المركزي نسبة الاحتياطي الإلزامي لإدارة السيولة، بالإضافة إلى عمليات السوق المفتوحة باستخدام صكوك وشهادات إيداع البنك المركزي، وعمليات مزادات ربط ودائع البنوك لديه. وفي الجزائر، قام البنك المركزي في يناير 2008 بزيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي من 6.5 إلى 8 في المائة وذلك بهدف امتصاص السيولة المحلية والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء الضغوط التضخمية المرتفعة والناجمة عن ارتفاع كل من أسعار النفط والإنفاق

الحكومي. وفي موريتانيا، يستخدم البنك المركزي نسبة الاحتياطي الإلزامي كإحدى أهم الأدوات لإدارة مستوى السيولة المحلية. وأثر اندلاع الأزمة المالية العالمية، قام عدد من الدول العربية بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي بغرض تعزيز السيولة لدى المصارف منذ الربع الأخير من عام 2008، كما هو موضح في الملحق (9).

### 2. تعديل قانون البنك المركزي

يعد المصرف المركزي من أهم المؤسسات المالية في الدول نظرا لدوره في دعم الاستقرار المالي ومكافحة الضغوط التضخمية، وتنظيم مستوى السيولة المحلية بما يضمن تحقيق معدلات النمو المستهدفة في الاقتصاد الوطني. ولذلك فمن المهم أن يتمتع البنك المركزي باستقلالية عملية[10] تمكنه من مقاومة أي ضغوط خارجية وتدعم مصداقية السياسة النقدية. وفي هذا الإطار تم تعديل قانون البنك المركزي في عدد من الدول العربية بقصد تعزيز مصداقية السياسة النقدية والمحافظة على استقرار الأسعار والاستقرار النقدي. ففي تونس على سبيل المثال، عزز تعديل قانون البنك المركزي لعام 2006 بصورة واضحة استقلالية السياسة النقدية، وكذلك صلاحيات الهيئة الرقابية. وفي البحرين، لعب القانون الجديد لعام 2006 دورا هاما في توحيد الجهاز الرقابي والسياسة النقدية، والذي تحولت بموجبه مؤسسة النقد إلى مصرف مركزي يتمتع بكامل الصلاحيات الرقابية. وفي مصر تم تعديل قانون المصرف المركزي في عام 2003، والذي عزز استقلالية السياسة النقدية التي تستهدف استقرار الأسعار. كذلك في المغرب، فقد عزز القانون الجديد لبنك المغرب لعام 2006 صلاحيات البنك المركزي كجهاز رقابي وأصبح استهداف استقرار الأسعار الهدف الرئيسي للسياسة النقدية وتحسنت استقلالية السياسة النقدية. وبجانب ذلك، فقد قام عدد من الدول العربية الأخرى بوضع قوانين جديدة للبنك المركزي، منها موريتانيا التي أصدرت قانوناً جديداً بهذا الشأن في عام 2005.

## ج- تطوير النظم الرقابية والإطار التنظيمي للجهاز المصرفي

إن وجود قطاع مصرفي كفؤ وفعال يخدم الاقتصاد الوطني والتغيرات الجوهرية في السياسة النقدية في الدول العربية يتطلب تفعيل أسس ومعايير الرقابة والإشراف بما يواكب المعايير الدولية، بالإضافة إلى تنظيم النشاطات المسموح للمصارف ممارستها وبما يدعم التوجه نحو الصيرفة الشاملة.

---

(10) تعني الاستقلالية العملية (operational independence) أن يتمتع البنك المركزي بحرية اختيار واستخدام الأدوات المناسبة لإدارة السياسة النقدية، الأمر الذي يختلف عن الاستقلالية في وضع أهداف السياسة النقدية (target independence) والتي عادة ما تحددها الحكومة.

### 1. النظم الرقابية في الدول العربية

تتولى البنوك المركزية في الدول العربية عادة مسؤولية الإشراف على النظام الرقابي، باستثناء لبنان الذي يتم فيه فصل مهام السلطات الرقابية عن السلطات النقدية. ويعتبر النظام الرقابي إحدى أهم العوامل لتحقيق الاستقرار المالي لكونه يتابع بشكل دقيق ومنتظم أداء القطاع المصرفي من خلال المؤشرات الرئيسية وبواسطة الإمكانيات المتاحة لدى السلطة الرقابية لردع المصارف المخالفة لقواعد الرقابة المصرفية. ويشار في هذا السياق إلى أن معظم الدول العربية تقوم بتطبيق المبادئ الأساسية للجنة بازل للرقابة المصرفية (Basel Core Principles)، وذلك حسب تقارير تقييم القطاع المالي لصندوق النقد والبنك الدوليين. وبالإضافة، فإن عددا متزايدا منها ينتهج معايير لجنة بازل 2، كما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي.

وبصفة عامة فقد تحسن الأداء العام لنظم الرقابة في معظم الدول العربية، الأمر الذي ساهم في انخفاض نسبة القروض المتعثرة وارتفاع المعدلات المناسبة لكفاية رأس المال، كما تم إيضاحه سابقاً. كذلك، فقد أدى تحسن أداء النظام الرقابي والامتثال للقوانين الدولية إلى تحقيق الدول العربية تقدماً ملحوظاً في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

### 2. تنظيم النشاطات المسموح للمصارف التجارية ممارستها

يختلف تنظيم نشاطات المصارف التجارية في الاقتصاد فيما بين الدول العربية. فعلى سبيل المثال، تحظر كل من عمان ولبنان على المصارف التجارية تقديم خدمات التأمين لعملائها، في حين لا تفرض كل من الأردن والكويت والمغرب قيوداً على ممارسة المصارف نشاط التأمين. أما في كل من البحرين والسعودية وتونس، فيسمح للمصارف بتقديم خدمات التأمين ضمن أطر قانونية معينة تخضع لقيود. ويلاحظ أن بعض الدول العربية توجهت نحو اعتماد الصيرفة الشاملة، والتي تعني السماح بالدمج بين الخدمات المصرفية العادية كإدارة الودائع والخدمات المصرفية الاستثمارية. فعلى سبيل المثال، تعمل جميع المصارف في السعودية حاليا وفق نموذج الصيرفة الشاملة، وفي تونس منحت السلطات مصارف التنمية المتخصصة رخصاً لممارسة الصيرفة الشاملة. ويلخص الملحق (10) النشاطات المسموح للمصارف التجارية ممارستها، في نهاية عام 2008.

## د. تطوير البنية الأساسية وشفافية القطاع المصرفي

تتضمن أهم الإصلاحات في البنية الأساسية للقطاع المصرفي في الدول العربية استمرار العمل على تطوير نظم الدفع والتسوية، وإنشاء مكاتب الاستعلام عن الائتمان المصرفي، وإنشاء مؤسسات لضمان الودائع المصرفية، وإتباع معايير محاسبية تماثل المعايير المتبعة على المستوى العالمي، وتحسين شفافية إدارة المصارف وبما يحافظ على حقوق المودعين.

### 1. نظم الدفع والتسوية

مع التطور التقني الكبير والتوسع في استخدام الوسائل الإلكترونية في مجال نظم الدفع والمقاصة والتسوية داخل الدولة الواحدة وعبر الدول، بدأ معظم المصارف المركزية العربية في السنوات القليلة الماضية بتطبيق إصلاحات تتعلق بتحسين نظم وعمليات الدفع والتسوية بما يتسق مع التوجهات العالمية في هذا المجال. وقد تفاوتت عمليات ومستوى التطوير الحاصل في الدول العربية طبقاً لوضع القطاع المصرفي ووتيرة الإصلاحات التي تمت في مجالات عديدة في هذا القطاع، وخصوصاً تلك التي تشكل ضرورة مسبقة للقيام بتطبيق نظم الدفع والتسوية.

وقد جاءت هذه الإصلاحات لتتوافق مع المبادئ الأساسية لتصميم نظم الدفع والتسوية وتشغيلها والإشراف عليها والتي اعتمدتها لجنة الدفع والتسوية الدولية بالاتفاق مع عدد من المصارف المركزية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام 2001. وقد جاء تطوير المبادئ الأساسية لنظم الدفع والتسوية كجزء هام من التوجه نحو معالجة قصور تشريعات وهياكل القطاعين المالي والمصرفي بغية تحقيق الاستقرار المالي على الصعيد العالمي. ومن أهم هذه المبادئ توفير الإطار القانوني المناسب وفق التشريعات المعنية لإنشاء وعمل نظم الدفع والتسوية، وأن يسمح عمل هذه النظم إدراك الأطراف المعنية بالتأثير المحتمل لهذه النظم على المخاطر المالية، وأن تمتلك هذه النظم إجراءات واضحة بخصوص إدارة المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة، وأن توفر تسوية نهائية للمدفوعات خلال اليوم، أو كحد أدنى في نهاية اليوم.

وقد أظهرت مراجعة الإصلاحات التي تمت في نظم الدفع والتسوية في بعض الدول العربية، بأن قضايا الإطار القانوني ما زالت بحاجة إلى تطوير كبير في معظم الدول العربية مثل مسألة نهائية التسوية، التعامل مع الرهونات والضمانات، القواعد القانونية للتعامل والقيد والتوقيع الإلكتروني وحماية التسوية من إجراءات الإفلاس، والقواعد القانونية المنظمة لإشراف المصرف المركزي على نظم الدفع والتسوية. وقد أعدت بعض الدول قانوناً خاصاً لنظم الدفع والتسوية، مثل اليمن، حيث ما زال قيد المصادقة التشريعية، في حين تسعى دول أخرى لإدخال التعديلات اللازمة من خلال مراجعة وتطوير قانون البنك المركزي مثل سورية وقطر. وفي مصر تم تشكيل مجلس للمدفوعات وإدارة متخصصة بنظم الدفع في البنك المركزي، في حين أن إنشاء مثل هذه المجالس والإدارات يتفاوت من دولة إلى أخرى.

وفيما يتعلق بنظم المدفوعات الكبيرة بين البنوك، فإن معظم الدول العربية قامت بجهود متفاوتة لتطبيق نظام للتسوية الآنية الإجمالية. فقد أصبح مصرف قطر المركزي يدير نظاماً للتسوية الآنية الإجمالية للمدفوعات الكبيرة بين البنوك. وفي السعودية، تدير مؤسسة النقد العربي السعودي النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع)،

وهو نظام للتسوية الآنية الإجمالية للمدفوعات بين البنوك الذي بدأ العمل به في عام 1997 ويجري تطويره وتحديثه بشكل مستمر. وقد بدأت الكويت العمل بالنظام الآلي للتسوية الآنية الإجمالية للمدفوعات منذ عام 2004، وتم توسيعه لاحقاً ليشمل فروع المصارف الأجنبية المرخص لها بالعمل في الكويت. كما تعمل كل من تونس والجزائر والمغرب بنظم للتسوية الآنية الإجمالية فيما يخص المدفوعات الكبيرة بين البنوك منذ عام 2006، بينما تقوم ليبيا بالعمل بشكل حثيث على تطبيق نظم للتسوية الآنية الإجمالية. كذلك قام بنك الإمارات المركزي بتطبيق نظام تحويل المدفوعات الذي يعمل وفقاً للتسوية الآنية الإجمالية في عام 2001. وفيما يخص نظم المدفوعات الصغيرة، فقد شهدت السنوات القليلة الماضية تطورات ملموسة في العديد من الدول العربية بمبادرة من المؤسسات المصرفية والمالية حيث تم إنشاء شبكات تربط أجهزة الصرف الآلي عبر المصارف ونقاط الدفع والبطاقات المصرفية.

وعلى صعيد نظم تقاص الشيكات، فقد بذل العديد من الدول العربية جهوداً كبيرة لإدخال نظام تقاص الشيكات الإلكتروني لتسريع عملية صرف الشيكات وتقاصها بين البنوك. ففي الأردن، تم إدخال نظام تقاص الشيكات الإلكتروني حيث يجري التقاص عبر البنك المركزي الأردني عن طريق إرسال صور الشيكات والمعلومات الأخرى بشكل إلكتروني. كذلك تقوم الإمارات بتطوير نظام تقاص الشيكات الكترونياً، بحيث يتم تخفيض مدة هذه العملية إلى ساعات قليلة بدلاً من عدة أيام.

### 2. مكاتب الاستعلام عن الائتمان المصرفي

يعتبر توفر معلومات هامة عن طالبي الاقتراض المصرفي ضرورياً، وذلك ضمن شروط أخرى، تطلبها المصارف لتوخي الحيطة والحذر في منحها للائتمان بما يساهم في تخفيض مخاطر الاقراض. ويأتي ذلك في ظل ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى القروض المصرفية الإجمالية مما يؤدي إلى ارتفاع كلفة الإقراض بالنسبة للمصارف ويشدد في إجراءات منحها لجميع المقترضين المحتملين، ويحد بالتالي من التوسع في منح الائتمان المصرفي.

وتنقسم تقارير توفير المعلومات عن المقترضين إلى قسمين رئيسيين هما سجلات الاقتراض ومكاتب الاستعلام الائتماني. ويدار "سجل الاقتراض" من قبل القطاع العام وتحديداً من قبل المصرف المركزي بهدف الإشراف على معلومات الاقتراض والمقترضين، حيث يتوجب على المصارف تزويد المصرف المركزي بالمعلومات المطلوبة. ولا يتم توفير معلومات عن هذا السجل لأية جهة إلا في حالات خاصة. والغرض الرئيسي من إنشاء سجل الاقتراض هو الرقابة والإشراف على مخاطر الانكشاف في مصرف معين أو في القطاع المصرفي بشكل عام، وبذلك فإنه يركز على المقترضين الكبار.

وفيما يخص "مكاتب الاستعلام الائتماني" فهي تملك وتدار من قبل القطاع الخاص، حيث يقوم المصرف المركزي بتحديد أسس وغايات عملها ضمن تشريعات توضع لهذا الغرض. وقد تقوم شركات خاصة بالعمل على توفير هذه المعلومات من مصادرها الخاصة مقابل رسوم معينة أو أن تقوم المؤسسات المصرفية والمالية الأخرى بإنشاء هذه المكاتب وإدارتها. وتقوم الجهات المشاركة في النوع الأخير من المكاتب بتوفير المعلومات الخاصة بالاقتراض والالتزام بسداد القروض لهذه المكاتب التي تقوم بدورها بتجميع هذه المعلومات ويتم وضع تقييم للتاريخ الاقتراضي للأفراد والشركات يستخدم من قبل الجهات المشاركة في اتخاذ قرارها بشأن طلبات الاقتراض. وقد تضم هذه المكاتب إضافة إلى المصارف التجارية شركات الاتصالات وشركات خدمات البنية التحتية كالماء والكهرباء والتي توفر قواعد بياناتها المجمعة معلومات قيمة حول الأفراد والشركات تستخدم لأغراض تقييم طلبات الاقتراض المقدمة من قبلهم.

وبالنسبة للدول العربية تقوم المصارف المركزية في عدد منها بإدارة "سجل الاقتراض"، حيث يتوفر هذا السجل في كل من الأردن والإمارات وتونس والجزائر وجيبوتي وعمان وفلسطين وقطر ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن. أما مكاتب الاستعلام الائتماني فهي محدودة في الدول العربية حيث تقتصر على الإمارات والبحرين والسعودية والكويت ومصر. ففي السعودية، فقد تم إنشاء شركة "سمة" من قبل 10 مصارف عاملة في السعودية حيث وفرت مؤسسة النقد العربي السعودي التسهيلات الضرورية لإقامة هذه الشركة ومارست أعمالها بدءاً من عام 2004. كما أنشأت المصارف الكويتية شركة للاستعلام عن المقترضين هي "شبكة معلومات الائتمان"، في حين تم الإعلان في مصر عن تأسيس شركة "استعلام" في عام 2005 كأول مكتب للاستعلام عن المقترضين مملوك من قبل 27 مصرف تجاري وصندوق التنمية الاجتماعية. ومن المتوقع أن تباشر هذه الشركة عملها قريباً. أما في الإمارات، فقد تم إنشاء مكتب للاستعلام الائتماني Emcredit في عام 2007 يقوم بتوفير معلومات ائتمانية مصدرها جهات حكومية ومؤسسات مصرفية. وأخيراً، فقد عمد المصرف المركزي في المغرب مؤخراً إلى تحويل إدارة قاعدة بيانات المخاطر الائتمانية من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

وعلى صعيد كفاءة الاستعلام الائتماني في الدول العربية، يشير مؤشر الاستعلام الائتماني[11] أن السعودية تحظى بأفضل كفاءة ائتمانية بين الدول العربية، يليها في المرتبة الثانية كل من الإمارات وتونس ولبنان ومصر. ويتجاوز مؤشر الاستعلام الائتماني في هذه الدول مثيله في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كمجموعة، الجدول رقم (3).

(11) يقيس مؤشر الاستعلام الائتماني، الذي يعده البنك الدولي (Doing Business)، قدرة أنظمة استعلامات الائتمان القائمة على تسهيل الاقتراض اعتماداً على مدى تغطية المعلومات الائتمانية، ونوعية هذه المعلومات وسهولة الحصول عليها. ويتراوح هذا المؤشر بين 6 كأفضل كفاءة للاستعلام الائتماني و0 كأدنى كفاءة.

## الجدول رقم (3)
## الاستعلام الائتماني في الدول العربية

| الدولة | مؤشر الاستعلام الائتماني [1] | نسبة معلومات الائتمان المتوفرة إلى عدد السكان البالغين (%) | |
|---|---|---|---|
| | | سجل الاقتراض [2] | مكاتب الاستعلام الائتماني [3] |
| الأردن | 2 | 1.0 | - |
| الإمارات | 5 | 6.5 | 7.7 |
| البحرين | 4 | - | 35.8 |
| تونس | 5 | 14.9 | - |
| الجزائر | 2 | 0.2 | - |
| جيبوتي | 1 | 0.2 | - |
| السعودية | 6 | - | 14.1 |
| السودان | 0 | - | - |
| سورية | 0 | - | - |
| العراق | 0 | - | - |
| عمان | 2 | 23.4 | - |
| فلسطين | 3 | 7.8 | - |
| قطر [4] | 2 | | - |
| الكويت | 4 | - | 31.2 |
| لبنان | 5 | 6.8 | - |
| مصر | 5 | 2.2 | 4.7 |
| المغرب [5] | 2 | 2.4 | - |
| موريتانيا | 1 | 0.2 | - |
| اليمن | 0 | 0.1 | - |
| **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** | **4.8** | **8.4** | **58.4** |
| أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى | 4.1 | 4.6 | 17.6 |
| أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي | 3.3 | 8.7 | 33.1 |
| **الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** | **2.9** | **4.8** | **9.7** |
| جنوب آسيا | 2.1 | 0.7 | 2.6 |
| شرق آسيا والمحيط الهادي | 2.0 | 7.2 | 11.3 |
| أفريقيا جنوب الصحراء | 1.4 | 2.5 | 4.8 |

(-) تعني عدم وجود سجل اقتراض أو مكتب استعلام إئتماني.

**ملاحظات :**

(1) يتراوح مؤشر الاستعلام الائتماني بين 6 و0، حيث تمثل 6 أفضل كفاءة للاستعلام الائتماني و0 أدنى كفاءة.

(2) يدار سجل الاقتراض من قبل القطاع العام.

(3) مكاتب الاستعلام الائتماني مملوكة ومدارة من قبل القطاع الخاص.

(4) لا تتوفر معلومات عن سجل الاقتراض في قطر.

(5) قام المغرب مؤخراً بتحويل إدارة قاعدة بيانات المخاطر الائتمانية من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

**المصدر :**

(1) Doing Business in the Arab World 2009, The World Bank and the International Finance Corporation, 2008.

غير أن متوسط مؤشر الاستعلام الائتماني في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والذي يشمل غالبية الدول العربية، يأتي في مرتبة متوسطة بين أقاليم العالم، حيث يقل عن المؤشر المقابل في كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي من جهة، ويتجاوز المؤشر المقابل في كل من جنوب آسيا وشرق آسيا والمحيط الهادي وأفريقيا جنوب الصحراء من جهة أخرى.

وفيما يتعلق بمدى تغطية أنظمة الاستعلام الائتماني المحتسبة على أساس نسبة الأشخاص التي تتوفر عنهم معلومات الائتمان إلى عدد السكان البالغين، تأتي البحرين في مقدمة الدول العربية بنسبة 35.8 في المائة، ثم الكويت بنسبة 31.2 في المائة، وعمان بنسبة 23.4 في المائة، وتونس بنسبة 14.9 في المائة، والسعودية بنسبة 14.1 في المائة. ويلاحظ أن هذا المؤشر منخفض في سجلات الاقتراض المدارة من قبل القطاع العام، ليس فقط في الدول العربية بل أيضاً على الصعيد العالمي، حيث أنه يقل عن 9 في المائة في الأقاليم الأخرى. أما بالنسبة لمكاتب الاستعلام الائتماني المدارة من قبل القطاع الخاص فإن مؤشر نسبة معلومات الائتمان المتوفرة إلى عدد السكان البالغين أعلى بكثير من المؤشر المقابل لسجل الإقراض في جميع الدول العربية. وبمقارنة هذا المؤشر بين أقاليم العالم، تبلغ نسبة التغطية في مكاتب الاستعلام الائتماني حوالي 58 في المائة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ونحو 33 في المائة في أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي، مقابل نسبة 9.7 في المائة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

### 3. نظم تأمين (ضمان) الودائع المصرفية

على الرغم من تنوع أساليب الرقابة والإشراف التي تمارسها المصارف المركزية للتأكد من سلامة أوضاع المصارف التجارية، إلا أن المصارف التجارية تبقى عرضة للصدمات أو الخسائر الفادحة التي قد تؤدي في بعض الأحيان إلى إفلاس بعضها. ويبقى الطرف الأضعف في هذه الحالة المودعين الذين قد يفقد الكثير منهم كافة مدخراتهم مما يتطلب اتخاذ إجراءات معينة لحماية المودعين في حالات إفلاس المصارف التجارية. وقد تم العمل على إنشاء نظم لتأمين الودائع من مخاطر إفلاس المصارف التجارية بحيث يتم تأمين الحسابات بسقف معين. وعلاوة على ذلك، فإن وجود أنظمة لتأمين الودائع يحافظ على الاستقرار المالي في ظل الأزمات المصرفية.

ويتوفر نظام لتأمين الودائع في كل من الجزائر والبحرين والأردن ولبنان والمغرب وعُمان والسودان واليمن. وفي عام 2002، تم إطلاق "المؤسسة الدولية لمؤمني الودائع[12]" في سويسرا كمؤسسة مستقلة تهدف إلى المساهمة في تحقيق استقرار النظم المالية عن طريق تشجيع التعاون الدولي بين مؤسسات تأمين الودائع والعمل على تطوير نظم تأمين الودائع وزيادة فاعليتها. وتشارك مؤسسات تأمين الودائع في كل من الأردن ولبنان والمغرب والسودان في عضوية هذه المؤسسة الدولية.

وتتميز أنظمة ضمان الودائع لدى المصارف التجارية في الدول العربية بكونها إجبارية، حيث يفرض على المصارف التجارية في هذه الدول المشاركة في هذا النظام. كما أن جميعها تحدد مبلغ أعلى للتعويض للمودع الواحد

(12) International Association of Deposit Insurers (IADI).

لكل مصرف تجاري، باستثناء الجزائر التي تحدده لكل حساب. ويشرف البنك المركزي في كل من المغرب وعمان على إدارة نظام ضمان الودائع، في حين يتولى الإشراف على هذا النظام مؤسسة مستقلة في كل من الأردن ولبنان، ومجلس لحماية الودائع في البحرين. ويغطي النظام الودائع بالعملة الأجنبية إلى جانب العملة المحلية في كل من البحرين والمغرب وعمان ولبنان، في حين أنه يقتصر على تغطية الودائع بالعملة المحلية في كل من الأردن والجزائر والسودان. وتساهم الحكومة والمصارف التجارية معاً في تمويل نظام ضمان الودائع في كل من الجزائر وعمان ولبنان، في حين تقوم المصارف التجارية بتمويل هذا النظام بالكامل في كل من الأردن والبحرين والمغرب. ويقدم الملحق (11) قائمة الدول العربية التي لديها أنظمة ضمان الودائع المصرفية وأهم خصائص هذه الأنظمة.

وتجدر الإشارة إلى أن أنظمة ضمان الودائع اكتسبت أهمية كبيرة نتيجة انعكاسات الأزمة المالية العالمية على القطاع المصرفي، حيث وفرت الثقة للمودعين بسلامة المصارف التجارية في ظل تعرض العديد منها لخسائر كبيرة في الدول المتقدمة. وعند بروز الأزمة، قامت بعض الدول العربية بزيادة الحد الأعلى للتغطية في أنظمة ضمان الودائع لتعزيز الثقة في القطاع المصرفي.

### 4. الالتزام بالمعايير المحاسبية المتبعة على المستوى العالمي

تتبع غالبية الدول العربية، المعايير المحاسبية العالمية. وتفرض الأنظمة الرقابية في الدول العربية على المؤسسات المالية توفير حسابات موحدة لكل الفروع المصرفية وغير المصرفية التابعة لها. كما يتعين على المصارف في الدول العربية نشر البيانات عن البنود المسجلة خارج الميزانية (off-balance sheet) وتوفيرها للسلطات الرقابية وللجمهور. وتتحمل المصارف المسؤولية القانونية لدقة وصحة المعلومات التي تنشرها، حيث تفرض السلطات الرقابية عقوبات على المصارف التي لا تلتزم بصحة البيانات المنشورة، وفي بعض الأحيان عقوبة السجن لمدة لا تتجاوز 6 أشهر، كما هو في البحرين والجزائر، أو دفع غرامات مالية، والتي يختلف مقدارها من دولة إلى أخرى.

### 5. الحوكمة في القطاع المصرفي

تحتل الحوكمة في القطاع المصرفي مكانة هامة نظرا لأهمية هذا القطاع في التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي، فهي تمكن من تقوية الإدارة السليمة للمخاطر وتحسين فعالية توزيع الموارد. ويقتضي ذلك تحسين الشفافية ووضع إطار واضح يحكم مسؤوليات مجلس الإدارة الذي يحدد إستراتيجية المصرف ويحافظ على حقوق المودعين. ولذلك فمن المهم أن يحظى مجلس الإدارة بالاستقلالية في اتخاذ القرار وأن يخضع لمراقبة ومحاسبة المساهمين في رأس

المال. وعادة ما تفرض السلطات الرقابية على المصارف إتباع المعايير المحاسبية العالمية والقيام بنشر كافة البيانات عن حساباتها المجمعة وعن مجلس الإدارة. ويتميز القطاع المصرفي في عدد من الدول العربية بتملك عائلات لعدد من المصارف، الأمر الذي يضع تحديات أمام هذه الدول لتحسين الشفافية والحد من تضارب المصالح. وفي جانب آخر، تعتبر الحوكمة في الصيرفة الإسلامية في غاية الأهمية نظرا لتحمل المخاطر من قبل المصرف والعملاء، الأمر الذي يعني أن إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية وكذلك لدى المقترضين تعد من أهم عوامل نجاح هذه الصناعة.

وتختلف تجارب الدول العربية في تحسين الحوكمة في القطاع المصرفي، وذلك بالرغم من انتهاج معظمها معايير لجنة بازل 1. فعلى سبيل المثال، تسمح التشريعات الوطنية في معظم الدول العربية للسلطات الرقابية بأن تفرض على مجلس إدارة المصرف أن يرفع مستوى المخصصات لتغطية الخسائر المحتملة. كما يمكن للسلطات الرقابية في معظم الدول العربية، باستثناء عمان، أن توقف توزيع الأرباح أو العلاوات عند الضرورة. غير أن السلطات الرقابية لديها الصلاحيات بإعلان إفلاس مصرف محلي كما في الأردن والإمارات والبحرين والجزائر والسعودية والسودان وعمان وقطر ومصر والمغرب فقط، مع ملاحظة أن قرار الإفلاس يخضع في النهاية للقضاء في هذه الدول، باستثناء السعودية والسودان وقطر. وبالإضافة، يسمح القانون في معظم الدول العربية بتدخل السلطات الرقابية عند تدهور قدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته المالية عند مستوى معين يحدده القانون، باستثناء الأردن والبحرين والسعودية. وبالإضافة إلى ما سبق، تناط بالسلطات الرقابية في جميع الدول العربية، باستثناء لبنان، صلاحيات هامة في تغيير أو إعفاء إدارة المصارف عند الضرورة. كما يحق للسلطات الرقابية أيضاً تغيير أو إعفاء المدراء بموجب قرار قضائي في جميع الدول العربية، باستثناء عمان والسعودية والإمارات ولبنان ومصر.

### و- دور صندوق النقد العربي في دعم الإصلاح في القطاع المصرفي والمالي

أولى الصندوق منذ بداية عمله جانباً كبيراً من اهتمامه لجهود تطوير القطاع المصرفي والمالي في دوله الأعضاء، ولقد تمثلت أبرز جهود الصندوق في هذا المجال، في إنشاء تسهيل التصحيح الهيكلي لدعم الإصلاحات القطاعية، ومنها بوجه خاص القطاع المالي والمصرفي في عام 1998. كذلك يقوم الصندوق بدعم جهود التعاون العربي المشترك في المجال المالي والمصرفي. وفي هذا الإطار يتولى الصندوق الأمانة الفنية للجنة العربية للرقابة المصرفية. ويلخص الإطار رقم (2) هذه الجهود في دعم دوله الأعضاء.

## الإطار رقم (2)
## دور صندوق النقد العربي في دعم الإصلاحات والتعاون العربي في مجال القطاع المصرفي

في مجال تقديم التسهيلات المالية لدوله الأعضاء، أنشأ الصندوق في عام 1998 تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المصرفي والمالي. وتستفيد من هذا التسهيل الدول التي تنفذ برنامج تصحيح هيكلي يتضمن حزمة من الإجراءات الهيكلية والتي تستهدف تقوية الجهاز المصرفي وتقليص الدور الحكومي في توجيه الائتمان والاتجاه نحو آليات وقوى السوق المحلية، وتحول السياسة النقدية لإدارة السيولة من الاعتماد على الأدوات المباشرة إلى تطوير واستخدام الأدوات غير المباشرة، وإنشاء نظام إلكتروني حديث للمدفوعات الفورية الإجمالية ونظام تسوية وتقاص الأوراق المالية. ولقد شهد **تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المصرفي والمالي** إقبالاً ملحوظاً من قبل الدول الأعضاء المقترضة من الصندوق، حيث قدم الصندوق تسهيلات لعشر دول عربية منذ بداية العمل بهذا التسهيل، وهي الأردن وتونس والجزائر وجيبوتي والسودان وسورية ولبنان ومصر والمغرب واليمن.

لقد تنوعت برامج الإصلاح في الدول العربية المستفيدة من التسهيل طبقاً لحاجاتها ومجالات الإصلاح التي يتفق الصندوق والسلطات في الدول المعنية على تنفيذها. فقد قدم الصندوق **للأردن** الدعم المالي والفني لتنفيذ برنامج يتضمن وضع الأطر التشريعية والقانونية التي تحكم وتنظم نشاط القطاع المصرفي. وقدم أيضاً الصندوق الدعم المالي والفني لكل من **مصر، وتونس** وذلك لتنفيذ برنامج إعادة هيكلة الجهاز المصرفي فيهما، وبرنامج مع **السودان** لإعادة هيكلة الجهاز المصرفي الإسلامي في شمال السودان وإنشاء جهاز مصرفي تقليدي في جنوبه. كما ساهم الصندوق بتقديم الدعم **للمغرب** لتنفيذ برنامج يستهدف تقوية وتعزيز استقلالية البنك المركزي، ولليمن لتعزيز كفاءة السياسة النقدية من خلال تحسين أداء السياسة النقدية عبر عمليات السوق المفتوحة، وإنشاء سوق للإقراض ما بين البنوك. وقام الصندوق بتقديم الدعم أيضاً لكل من **الجزائر وسورية** وذلك لتنفيذ كل منهما برنامجاً لتطوير السياسة النقدية عبر استخدام الأدوات غير المباشرة في إدارة السيولة والائتمان.

كذلك شملت برامج الإصلاح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي في العديد من الدول المستفيدة من موارد الصندوق تعزيز الدور الرقابي والإشرافي للبنك المركزي على المصارف، وتدريب وتأهيل الكوادر في البنك المركزي وجهاز الرقابة المصرفية في دوله الأعضاء. وفي جانب تطوير البنية الأساسية للنشاط المصرفي، فقد قدم الصندوق الدعم لكل من **الجزائر وتونس والأردن ومصر واليمن والسودان وسورية** وذلك لإنشاء أو تطوير نظام الكتروني للتسوية الإجمالية الآنية للمدفوعات (RTGS).

**وفي مجال دعم التعاون العربي المشترك في القطاع المصرفي والمالي،** يتولى الصندوق **الأمانة الفنية للجنة العربية للرقابة المصرفية،** والتي تتكون من مدراء الأجهزة الرقابية لدى المصارف ومؤسسات النقد وهيئات الرقابة المصرفية. وتقوم هذه اللجنة بتبادل المعلومات بين السلطات الرقابية كما تناقش القضايا المتعلقة بأهم التطورات في مجال الرقابة المصرفية في الدول العربية.

---

المصدر : صندوق النقد العربي، التقرير السنوي، أعداد متفرقة.

## ثالثاً : تحرير تجارة الخدمات المصرفية في الدول العربية

تزامن مع جهود الإصلاح في القطاع المالي والمصرفي، في إطار الإصلاح الاقتصادي الشامل، توجه عام على الصعيد العالمي نحو عولمة الخدمات المصرفية والمالية الأخرى من خلال إزالة التمييز في المعاملة بين موردي الخدمات الأجانب والمحليين وإزالة الحواجز الأخرى التي تعيق نفاذ المصارف الأجنبية إلى الأسواق المصرفية المحلية. ويتوقع من تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية الأخرى إحداث فوائد ممكنة وكذلك مخاطر متوقعة. فمن جانب الفوائد الممكنة، فإن تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية الأخرى يعزز المنافسة في السوق المحلية، حيث يؤدي تواجد المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية إلى استخدامها لأدوات التمويل الحديثة والمهارات في إدارة المال، بالإضافة إلى تخفيض نسبي في تكاليف التشغيل وبما يسهم في توفير خدمات مصرفية ذات تكلفة أقل ونوعية أفضل في الاقتصاد المحلي. كذلك فإن تواجد المصارف الأجنبية في السوق المحلية ينجم عنه زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل.

غير أن تواجد المصارف الأجنبية قد يشكل مخاطر على القطاع المصرفي المحلي في حالة ضعف النظم الرقابية والتشريعات التنظيمية بحيث يمكن للمصارف الأجنبية أن تمارس ضغوطاً احتكارية في السوق، والتي قد تسهم في هشاشة أمن وسلامة الجهاز المصرفي ككل وبالتالي تهدد استقرار الاقتصاد الوطني. كذلك فإن من الأهمية بمكان التزام المصارف الأجنبية بالتواجد والعمل في السوق المحلية مهما كانت الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة المضيفة لها، ذلك أن المصارف الأجنبية قد تنسحب من السوق المحلية خلال الركود الاقتصادي أو عند حدوث أزمات مالية في الدول التي تأتي منها المصارف الأجنبية، وبما قد يؤدي إلى تدهور استقرار الجهاز المصرفي والاقتصاد في الدولة المضيفة لهما.

وفيما يتعلق بتجارب الدول العربية، فقد توجه عدد منها نحو فتح السوق المصرفية المحلية أمام المنافسة الأجنبية. كذلك تواجدت المصارف العربية في الخارج من خلال فتح فروع لها ومكاتب لها في الدول الأجنبية. وفي ضوء زيادة التدفقات المالية من الإيرادات النفطية إلى المصارف العربية في الأعوام الماضية، فقد توجه عدد متزايد من المصارف التجارية والإسلامية إلى التواجد في أسواق الدول الأجنبية والعربية الأخرى. وفيما يلي استعراض لأبرز التطورات في تحرير تجارة الخدمات المصرفية العربية أمام المنافسة الأجنبية.

### أ- تواجد المصارف الأجنبية في السوق المصرفية المحلية

أظهر توجه متزايد في العديد من الدول العربية نحو منح تراخيص للمصارف والمؤسسات الأجنبية للتواجد التجاري وممارسة الأنشطة المصرفية في السوق المحلية. وقد سعت هذه الدول أيضاً إلى تطوير أسواقها المحلية للأوراق المالية واتخاذ إجراءات لتحفيز الاستثمار الأجنبي وإزالة أو تخفيف القيود على الصرف وحركة رأس المال.

ففي دول مجلس التعاون الخليجي، تعد البحرين والإمارات من أكثر الدول انفتاحا لتواجد المصارف الأجنبية في السوق المحلية، فيما يبقى السوق السعودي أقل انفتاحاً نسبياً على المصارف الأجنبية، وذلك على الرغم من قيام السلطات النقدية بمنح ثلاث رخص خلال السنوات الأخيرة. وفي مصر، سمحت السلطات النقدية بدخول المصارف الأجنبية السوق المصرفية المصرية منذ عام 1992 مما ساهم في تفعيل المنافسة في السوق وشجع عمليات الاستحواذ والتوسع الإقليمي للمصارف المصرية. أما في الأردن، فقد انفتح الجهاز المصرفي المحلي على المنافسة الأجنبية في عام 1997، في حين انتهجت تونس إستراتيجية حذرة لفتح القطاع المصرفي المحلي على المنافسة الأجنبية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المصارف المركزية والسلطات الرقابية في معظم الدول العربية تفرض على المصارف الأجنبية الراغبة في العمل في السوق المحلية حداً أدنى لرأس المال الأجنبي، مع وجود تباين في مستوى الحد الأدنى فيما بين الدول العربية. ففي الأردن يبلغ الحد الأدنى لرأس المال الأجنبي 20 مليون دينار، وفي الإمارات 40 مليون درهم دولار، وفي البحرين 5 مليون دينار، وفي تونس 10 مليون دينار، وفي السعودية 2.5 مليون ريال، وفي السودان 50 مليون جنيه، وفي عمان 3 مليون ريال، وفي قطر 5.4 مليون دولار، وفي الكويت 15 مليون دينار، وفي لبنان 10 مليار ليرة، وفي مصر 100 مليون جنيه، وفي المغرب 100 مليون درهم. ويلاحظ أن بعض الدول العربية (الأردن والبحرين وعمان ومصر) تميز بين الحد الأدنى المسموح به لتأسيس المصارف المحلية والأجنبية للعمل في السوق المحلية.

وبالإضافة إلى ذلك، تشترط معظم الدول العربية على المصارف الأجنبية التي ترغب في دخول السوق المحلية التصريح بمصدر رأس المال المستثمر وأن يتم دفع رأس المال نقداً أو من خلال شهادات الخزينة. هذا ولا تسمح معظم الدول العربية، باستثناء السعودية وعمان، بدفع الأقساط الأولية لرأس المال من خلال الاقتراض.

وفي جانب الجهة الرسمية لإصدار رخص تواجد وعمل المصارف الأجنبية في السوق المحلية، فإن المصارف المركزية ومؤسسات النقد في غالبية الدول العربية لها صلاحيات إصدار الرخص، بينما في كل من تونس والسعودية والمغرب تقوم وزارة المالية بالبت أيضاً في قرار إصدار رخص عمل المصارف الأجنبية في السوق المحلية. وتتخذ جميع الدول العربية عادة قرارات موحدة للسلطات الرسمية المعنية بشأن منح أو عدم منح الرخص، مما يحد من إمكانية تضارب وتباين الآراء بين مختلف السلطات والأجهزة المسؤولة في الدولة عن دراسة طلبات دخول المصارف الأجنبية إلى السوق المحلية.

وفيما يتعلق بأهم الاعتبارات التي تستند إليها السلطات المختصة عند دراسة طلبات الترخيص، فهي تتمثل بوجه عام في المعلومات المتوفرة عن المصرف الأجنبي الأم وسمعته دولياً، ودرجة ترتيبه من قبل وكالات التقييم الدولية، وقدراته على استقطاب المستثمرين المحليين والأجانب ونقل الابتكارات والمهارات المصرفية إلى السوق المحلية، وأهمية ونوعية رأس المال، إلى جانب إتباع المصرف الأجنبي أفضل المعايير الدولية.

### ب- تواجد المصارف الوطنية العربية في الخارج

لقد تغيرت معالم المصارف العربية في الأسواق العالمية خلال العقود الثلاثة الماضية. ففي عقد السبعينات، وبعد ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال عامي 1973-1974، كانت القدرة الاستيعابية للاقتصادات العربية محدودة وبالتالي كانت غالبية الإيرادات النفطية للدول العربية مودعة في مصارف الدول المتقدمة. كما كان توسع المصارف العربية في الخارج في صورة تجمعات لمصارف عربية في أسواق الدول المتقدمة، وذلك للقيام بدور الوساطة في انسياب تلك الأموال العربية إلى المصارف الأجنبية، عوضاً عن إدارتها مباشرة. وقد شاركت مصارف أوروبية في رأس مال هذه التجمعات المصرفية العربية، حيث ظهر منها اتحاد المصارف العربية الفرنسية (UBAF) الذي تأسس في باريس في عام 1970، والبنك العربي الدولي للاستثمار (BAII) الذي تأسس أيضاً في باريس في عام 1973. أما في لندن، فقد تم إنشاء بنك الكويت المتحد في عام 1966، والبنك السعودي الدولي عام 1975 بمشاركة من سلطة النقد السعودية. وقد اقتصر التوسع المباشر لمصارف عربية في عدة أسواق أوروبية على البنك العربي (الأردن) الذي افتتح فروع في عدة دول صناعية متقدمة، والمصرف الليبي العربي الأجنبي (LAFB) الذي توسع في بعض الدول الأوروبية والإفريقية والذي حدت العقوبات التي فرضت على ليبيا لاحقاً من نشاط فروعه في الخارج.

وخلال عقد الثمانينات، ومع تراجع أسعار النفط العالمية وظهور الركود الاقتصادي في الدول المنتجة والمصدرة للنفط، تراجع النمو في غالبية الدول العربية وتراجع أيضاً دور التجمعات المصرفية العربية في الخارج كجهة إيداع للأموال العربية وتمويل الاقتصاد. وبجانب التوسع في انتشار البنك العربي والمصرف الليبي العربي الأجنبي، أنشأت المؤسسة المصرفية العربية، التي تأسست في البحرين في عام 1980 فروعاً في عدد من الدول الأوروبية.

وفي بداية التسعينيات وجراء الآثار السلبية الناجمة عن تكاليف حرب الخليج وظهور عجوزات مالية ضخمة وتراجع ملحوظ في الاحتياطيات الخارجية للدول المنتجة والمصدرة للنفط، توجهت الدول العربية إلى تنفيذ إصلاحات هيكلية للنظام المالي والمصرفي فيها، وأنشأ العديد من الدول العربية أسواقاً للأوراق المالية، مما ساهم في تحفيز القطاع الخاص على استرجاع جزء من الأموال المودعة في الخارج، كما ساهم التوجه نحو انضباط

المصروفات في الموازنة في الدول العربية المصدرة للنفط وبالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط العالمية مجدداً إلى إعادة استقرار الأوضاع المالية والمدفوعات في هذه الدول وفي بعض الحالات إعادة بناء الموجودات الأجنبية. وبذلك، لم تشهد هذه الفترة توسع مصارف عربية جديدة في الأسواق العالمية، واقتصر التوسع بشكل رئيسي على المصارف العربية الثلاثة سالفة الذكر.

ولقد شهدت الدول العربية المصدرة للنفط خلال الأعوام الخمسة الماضية طفرة اقتصادية جديدة إثر ارتفاع أسعار النفط العالمية، مما أدى إلى زيادة الإيرادات النفطية وتوسع السيولة في السوق، ولقد استفادت المصارف العربية وفي مقدمتها المصارف الخليجية في ضوء تطورات قدراتها البشرية والفنية من خلال استقطابها الودائع ومساهمتها في التمويل والإقراض لمشاريع البنية التحتية والعقارات وشراء الأسهم. كما توجهت المصارف الخليجية نحو التواجد في الأسواق العربية من خلال تملك حصص في مصارف تجارية في الدول العربية أو شراء مصارف بالكامل. ولقد ساهم في دعم هذا التوجه الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها العديد من الدول العربية غير النفطية وبوجه خاص الاقتصادات العربية الصاعدة مثل مصر والمغرب وتونس والأردن، والتي أصبحت كلها توفر مناخاً استثمارياً محفزاً لاستقبال الأموال الخليجية واستثمارها في شتى الأنشطة الاقتصادية ومنها العقارات والمدن السياحية والزراعة.

### ج- تحرير الخدمات المصرفية في إطار الاتفاقيات التجارية الدولية

تتعهد الدول بتحرير الخدمات المصرفية من خلال إبرام اتفاقيات دولية تحدد الشروط والوسائط التجارية التي يسمح للخدمات المصرفية فتحها أمام منافسة المصارف الأجنبية.

#### 1. تحرير الخدمات المصرفية في إطار إتفاقية "الجاتس" لمنظمة التجارة العالمية

قام عدد من الدول العربية بتحرير الخدمات المصرفية أمام المنافسة الأجنبية في إطار **انضمامها لمنظمة التجارة العالمية**. وتجدر الإشارة في البداية إلى أن العضوية في المنظمة ينطوي عليها قيام الدولة العضو أو الدولة التي ترغب في الانضمام بالالتزام بتطبيق اتفاقية "الجاتس"، والتي تتضمن أيضاً تقديم التزامات محددة بفتح السوق المحلية لموردي الخدمات الأجانب، ومنها الخدمات المصرفية والمالية الأخرى، وفي أنشطة محددة يتم اختيارها من قبل الدولة العضو. وفي هذا الصدد، يلاحظ أن فتح الأسواق أمام موردي الخدمات المصرفية والمالية الأجانب من خلال الأسلوب الثالث (التواجد التجاري) لتوريد الخدمات والمنصوص عليه في اتفاقية "الجاتس" يتعلق بتدفق الاستثمار الأجنبي إلى الدولة المضيفة، والذي بدوره يتصل بتحرير رأس المال الأجنبي بما في ذلك الأرباح وحرية تنقل وإقامة الموظفين الأجانب المنتسبين للمصارف التجارية والمؤسسات المالية الأجنبية، الإطار رقم (3).

**الإطار رقم (3)**
**الوسائل الأساسية لفتح الخدمات المصرفية**
**والمالية الأخرى أمام المنافسة الأجنبية**

تحدد الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجاتس) أربعة وسائط لتقديم الخدمات المصرفية والمالية الأخرى عبر الحدود، وهي :

**الوسيط الأول :** الخدمات عبر الحدود (Cross-border supply)، أي الخدمات التي يتم تصديرها إلى المستهلك دون انتقال المورد، ومثال ذلك تحويل الأموال إلى الخارج، الاقتراض من بنك أجنبي مقيم بالخارج، أو شراء بوليصة تأمين من شركة تأمين مقيمة في الخارج.

**الوسيط الثاني :** انتقال مستهلك الخدمة إلى بلد المورد (Cross-border consumption)، أي الخدمات التي تتطلب انتقال مستهلكيها إلى الخارج، ومثال ذلك انتقال مواطني دولة ما خارج الحدود الوطنية لإيداع أموال في بنك تجاري أجنبي في الخارج.

**الوسيط الثالث :** التواجد التجاري في بلد المستهلك (Commercial presence)، أي تواجد مصدر الخدمة داخل الدولة المستوردة لها، ومثال ذلك فتح كل من البنوك التجارية وشركات التأمين وشركات الوساطة فروعاً لها في الخارج.

**الوسيط الرابع :** انتقال مؤقت للأشخاص الطبيعيين إلى البلد المستهلك للخدمة (Personnel Movement)، أي الانتقال المؤقت للأشخاص المنسوبين للشركة الموردة الأم، سواء كان بنك تجاري أو شركة تأمين أو غيرها من المؤسسات المالية إلى فروعها وأمكنتها في الخارج.

من بين الوسائط الأربعة المذكورة أعلاه، فإن الوسيطين الأول والثالث (Mode 1 & Mode 3)، هما أكثر الوسائط استخداماً في توريد الخدمات المصرفية والمالية الأخرى عبر الحدود الوطنية. بالإضافة، فإن الوسيط الثالث (Mode 3) في توريد الخدمات المصرفية يفضي إلى قيام البنك الأجنبي بالاستثمار ونقل التقنية والمهارات إلى الدولة المستضيفة.

ولقد قدمت ثماني دول من بين الدول العربية الإثنتي عشرة[13] الأعضاء في منظمة التجارة العالمية التزامات محددة بفتح أسواقها المحلية للمصارف التجارية والمؤسسات المالية الأجنبية من خلال منح حق التواجد التجاري[14]. ويلاحظ من هذه الالتزامات أنها تضمنت قيود صريحة عديدة من أبرزها تقييد منح التراخيص لفتح مكاتب التمثيل

(13) وهي : الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، جيبوتي، السعودية، عمان، الكويت، قطر، مصر، المغرب وموريتانيا.
(14) Commercial Presence.

وفروع المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأجنبية، وشرط اختبار الاحتياجات الاقتصادية[15] لغرض تنمية القطاع المصرفي والمالي الناشئ. ومن أمثلة ذلك، أنه يتعين على الموردين الأجانب ممارسة الخدمات المصرفية والمالية في السوق المحلية دون إلحاق القطاع المصرفي المحلي بمنافسة شديدة قد تخل باستقراره، وإدراج برامج تدريب الكوادر الوطنية، وشرط المواطنة بالنسبة للمدير العام أو نائبه، الجدول رقم (4).

**الجدول رقم (4)**
**التزامات الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية**
**بتحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية الأخرى**
**(النفاذ للسوق والمعاملة الوطنية)**

| الدولة العضو | وسائل توريد الخدمات* | | | |
|---|---|---|---|---|
| | الخدمات عبر الحدود | استهلاك الخدمة في الخارج | التواجد التجاري | تواجد الأشخاص الطبيعيين |
| الأردن | X | X | X | |
| الإمارات | X | X | | |
| البحرين | X | X | X | |
| تونس | | | X | |
| السعودية | X | X | X | |
| عمان | X | X | X | |
| قطر | X | X | | |
| الكويت | | | | |
| مصر | | X | X | X |
| المغرب | | | X | |
| موريتانيا | | | | |
| عدد الالتزامات حسب وسائل التوريد | 6 | 7 | 7 | 1 |

* وسائل توريد الخدمات **(1) الوسيط الأول** : الخدمات عبر الحدود، لا تتطلب انتقال فعلي للمورد أو المستهلك.

**(2) الوسيط الثاني :** انتقال مستهلك الخدمة إلى بلد المورد. **(3) الوسيط الثالث :** التواجد التجاري في بلد المستهلك.

**(4) الوسيط الرابع :** انتقال مؤقت للأشخاص الطبيعيين إلى البلد المستهلك للخدمة.

- العلامة **(X)** تفيد بأن الدولة التزمت بفتح القطاع للمنافسة الأجنبية، في مجالي النفاذ للسوق (Market Access)، والمعاملة الوطنية (National Treatment). ولايشير الإلتزام المبين في الجدول إلى الإجراءات التقييدية التي أضافتها الدول في جدول التزاماتها لتحرير تجارة الخدمات في اتفاقية (الجاتس).

المصدر : WTO.

وعليه، يتضح أن الانعكاسات المرتقبة من التزامات الدول العربية بفتح الأسواق للخدمات المصرفية والمالية الأجنبية تبدو محدودة، ذلك أن هذه الالتزامات تعتبر غير مكلفة، نظراً لكون هذه الدول العربية الثمانية قامت بتثبيت شروط أقل من الشروط القائمة فعلياً لنفاذ المصارف التجارية الأجنبية إلى أسواقها. كما يستنتج من التزامات الدول

(15) Economic Needs Test.

العربية في إطار اتفاقية "الجاتس" أن هذه الدول لم تسعى إلى تقديم التزامات لتوسيع مجالات النفاذ إلى أسواقها أمام المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية، وبالتالي استخدام هذه الالتزامات كأداة فاعلة لزيادة مستوى المنافسة في القطاع المصرفي والمالي المحلي من خلال زيادة تواجد المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية، الإطار رقم (4).

**الإطار رقم (4)**

**القيود أمام تجارة الخدمات المصرفية والمالية**

تنص اتفاقية (الجاتس) على نوعين من القيود الممكنة على تجارة الخدمات المصرفية والمالية، أولهما يتعلق بالنفاذ إلى السوق المحلية، والآخر يرتبط بالمعاملة الوطنية. فبالنسبة **للنفاذ إلى السوق المحلية**، تنص اتفاقية الجاتس على ستة أنوع من القيود التي يمكن أن تحد من التواجد التجاري للمصارف والمؤسسات المالية الأجنبية في الأسواق المحلية، وهي :

1. تقييد عدد المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية المتواجدة في السوق المحلية.
2. تقييد قيمة المعاملات أو الموجودات التي يسمح للمصارف التجارية والمؤسسات المالية الأجنبية التعامل بها في السوق المحلية.
3. إلزام المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية بسقوف محددة لقيمة وحجم الائتمان المسموح لها بمنحه، وتقييد الأنشطة المصرفية المسموح بممارستها.
4. إلزام المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأجنبية بالتواجد في السوق المحلية بصفة قانونية محددة، على سبيل المثال إلزامها بفتح مكاتب تمثيل عوضاً عن فروع.
5. تقييد عدد الموظفين الأجانب والمنتسبين للمصارف الأجنبية المتواجدة في السوق المحلية.
6. تقييد تواجد المصرف الأجنبي من خلال تحديد مساهمته في رأس مال المصرف الوطني بنسبة مئوية قصوى أو بقيمة محددة.

وتنص اتفاقية (الجاتس) على تحرير القيود أمام النفاذ إلى السوق المحلية تدريجياً ومن خلال المفاوضات في إطار جولات تجارية تحت مظلة منظمة التجارة العالمية.

وبالنسبة للقيود أمام **المعاملة الوطنية** للمصارف والمؤسسات المالية الأجنبية، فتعرفها اتفاقية الجاتس بأنها تحتوي على جميع الإجراءات التمييزية التي تحد من معاملة المصرف أو المؤسسة المالية الأجنبية معاملة مماثلة للمصارف والمؤسسات المالية الوطنية، كاختلاف نسب الضرائب المفروضة على المصارف الوطنية والمصارف الأجنبية المتواجدة في السوق المحلية، وتقييد المصارف الأجنبية بفتح عدد محدود من الفروع وفي أماكن محددة بخلاف ما يفرض على المصارف الوطنية وغيرها من الإجراءات التمييزية، التي تجعل معاملة الخدمات المصرفية والمالية الأجنبية تقل عن المعاملة التي تتلقاها الصناعة المصرفية الوطنية.

### 2. تحرير الخدمات المصرفية في إطار اتفاقيات التجارة الحرة

تقوم الدول بفتح القطاع المصرفي أمام المنافسة الأجنبية في إطار **اتفاقيات التجارة الحرة مع الشركاء التجاريين.** وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن التطورات المتسارعة لتحرير التجارة العالمية، منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية في عام 1995، واكبها اتجاه الدول نحو تكوين مناطق للتجارة الحرة تقوم على تحرير شامل للتجارة البينية أو الإقليمية في السلع والخدمات. وتشكل اتفاقيات التجارة الحرة التي وقعها عدد من الدول العربية (الأردن، البحرين، المغرب وعمان) مع الولايات المتحدة أهمية كبيرة بالنظر إلى كونها تضمنت في شقها المتعلق بتحرير تجارة الخدمات إجراء تحرير شامل لجميع أنشطة الخدمات المصرفية والمالية الأخرى أمام موردي الخدمات المصرفية من الولايات المتحدة، ومن خلال الوسائط الأربع والمنصوص عليها في اتفاقية "الجاتس"، هذا بالإضافة إلى تحرير الاستثمارات الأجنبية بين الولايات المتحدة والدول العربية الأربع.

وتعتبر الولايات المتحدة أكبر مصدر للخدمات المصرفية والمالية والابتكارات في العالم، كما تعتبر المصارف الأمريكية من أكثر المؤسسات المالية كفاءة، ويمكن للدول العربية الموقعة أن تجني مكاسب في الأجل المتوسط تتمثل في تواجد المصارف الأمريكية في السوق المحلية، والتي تجلب معها الاستثمار الأجنبي وما يصاحبه من نقل للمهارات والتقنية العالية والابتكارات في الخدمات المالية. غير أن تواجد المؤسسات المالية الأمريكية بحرية كاملة في السوق المحلية قد ينطوي على مخاطر في حالة تأخر تفعيل الدور الرقابي على المصارف الأجنبية وتطوير التشريعات التنظيمية المحلية في الدول العربية. كذلك فإن بعض المخاطر الأخرى تتعلق بعدم تحقيق المنافسة المنشودة في السوق المحلية، مما قد يهدد أمن وسلامة الجهاز المصرفي المحلي، الأمر الذي قد لا يدعم الاستقرار الاقتصادي.

## رابعاً : الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على القطاع المصرفي في الدول العربية

تبين من التحليل السابق أن القطاع المصرفي في غالبية الدول العربية حقق، بشكل عام، أداءً جيداً خلال الفترة 2003-2007، كما ساهمت جهود الإصلاح الهيكلي في تحسين كفاءة القطاع المصرفي ودعم ملائته المالية بما يعزز دوره الحيوي في تمويل التنمية الاقتصادية. وقد كان من المتوقع أن يستمر الأداء الجيد للقطاع المصرفي في السنوات المقبلة، غير أن الأزمة المالية العالمية التي اندلعت خلال الربع الأخير لعام 2008 والتي بدأت بوادرها في الظهور في أغسطس لعام 2007، إثر حدوث تفاقم مشكلة الرهن العقاري ذي الجدارة الائتمانية الضعيفة (Subprime)، جاءت كل هذه الصدمات لتؤثر على أداء القطاع المصرفي في الدول العربية بصورة سلبية وبدرجات متفاوتة. ويلخص الإطار رقم (5) أبرز التطورات في الأزمة المالية العالمية.

## الإطار رقم (5)
## التطورات في الأزمة المالية العالمية

تحولت أزمة الرهن العقاري (أزمة الائتمان كما كانت تعرف في بادئ الأمر) في الولايات المتحدة، والتي ابتدأت في يوليو (تموز) 2007، إلى أزمة مالية واقتصادية عالمية في الربع الأخير من عام 2008. وتعود جذور الأزمة المالية العالمية إلى التخفيف التدريجي للقيود والضوابط التي تحكم العمل المصرفي وعمل المؤسسات المالية الأخرى في الولايات المتحدة بدءاً من نهاية الثمانينات.

عمل النظام الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة بدءاً من نهايات عام 2001 على إتباع سياسة نقدية توسعية بهدف زيادة وتيرة النشاط الاقتصادي، حيث تم تخفيض أسعار الفائدة إلى مستويات متدنية. وقد أدت زيادة السيولة في الأسواق، بالإضافة إلى زيادة فترة السماح للقروض لتتراوح بين عامين وثلاثة أعوام، إلى توسع المصارف في منح القروض العقارية. وقد تنافست المصارف التجارية في اجتذاب المقترضين في مجال الإقراض السكني إلى درجة أنها تخلت عن أحد الشروط الأساسية في منح القروض وهو قدرة المقترضين على سداد أقساط القروض والفوائد، حيث عوّلت المصارف التجارية على كون المساكن مرهونة لديها. وبذلك نشأ ما أصبح يعرف بالإقراض العقاري ذي الجدارة الائتمانية الضعيفة Subprime Mortgage. وقد قامت مصارف الاستثمار بشراء هذه القروض العقارية ذات الجدارة الائتمانية الضعيفة من المصارف التجارية، وعمدت إلى إصدار أوراق مالية مدعومة بهذه القروض العقارية وشهادات رهون هذه العقارات. وقد قامت مصارف الاستثمار بتسويق هذه الأوراق المالية ذات المخاطر المرتفعة في مؤسسات مالية مختلفة في الولايات المتحدة وفي دول عديدة أخرى. كما عملت هذه المصارف على إدراجها ضمن محافظ استثمارية قامت بتأسيسها واستقطاب العديد من المؤسسات المالية والشركات والأفراد للاستثمار فيها. وقد زاد الوضع سوءاً سماح هيئة الأوراق المالية الأمريكية لمصارف الاستثمار في عام 2004 بزيادة نسبة الدين إلى رأس المال من 12 ضعفاً إلى أكثر من 30 ضعفاً. وقد صاحب التوسع في منح القروض السكنية في الولايات المتحدة زيادة الطلب عليها وزيادة أسعارها خلال هذه الفترة.

وفي أوائل عام 2005، بدأ النظام الاحتياطي الفيدرالي بإتباع سياسة نقدية متشددة بهدف السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة فقام برفع أسعار الفائدة تباعاً حتى وصل سعر فائدة القروض الفيدرالية التي يمنحها للمصارف التجارية إلى 5.25 في المائة في منتصف عام 2007. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أقساط القروض ومنها القروض العقارية، حيث تخضع هذه القروض لأسعار فائدة متغيرة. وقد بدأت حالات التعثر في سداد القروض العقارية في الظهور وازدادت بشكل كبير بحيث أصبحت الأوراق المالية المدعومة بالقروض العقارية وشهادات الرهن العقاري ذات الجدارة الائتمانية الضعيفة تفقد جزءاً من قيمتها بشكل مطرد. وقد أدى انخفاض الطلب على المباني السكنية إلى تراجع أسعارها في السوق الأمريكي بحيث أصبحت القيمة الحالية لقرض المبنى السكني تتجاوز بكثير سعر البيع في السوق مما نجم عنه عدم جدوى الاستمرار بخدمة هذه القروض العقارية من قبل العديد من المقترضين وتفضيلهم التخلي عن منازلهم. وقد تمخض عن هذه التطورات بدء بعض المصارف والمؤسسات المالية العقارية وصناديق الاستثمار وصناديق التحوط بتسجيل خسائر مرتبطة بالرهون العقارية ذات الجدارة الائتمانية الضعيفة. وقد ازدادت هذه الخسائر بشكل مطرد بحيث تحولت في الربع الأخير من عام 2007 إلى أزمة شح السيولة لدى المصارف التجارية.

واستمرت الأزمة في التفاقم في عام 2008، وواجهت المؤسسات المختصة بالاقراض العقاري في الولايات المتحدة خطر الانهيار، فأفلس بعضها واستحوذت الحكومة على موجودات أهم هذه المؤسسات في سبتمبر 2008. وامتدت الخسائر لتشمل مصارف الاستثمار الأمريكية فأعلن أهم هذه المصارف إفلاسه*، وتحولت مصارف الاستثمار الرئيسية الأخرى إلى مصارف تجارية كشرط للحصول على دعم مالي حكومي ضمن خطة إنقاذ القطاع المالي والمصرفي في الولايات المتحدة التي بلغت قيمتها 700 مليار دولار.

وعلى الرغم من ذلك، امتدت الأزمة لتطال أكبر مجموعة لخدمات التأمين** التي كادت أن تنهار لولا تدخل الحكومة الأمريكية لإنقاذها. كما لحقت خسائر باهظة بعدد من المصارف الرئيسية في عدة دول متقدمة، وتحولت إلى أزمة مالية عالمية تمخضت عن دخول الاقتصاد العالمي مرحلة الكساد. وقد صاحب هذه الأزمة المالية العالمية تهاوي أسعار النفط وموجات من الانخفاض الحاد في أسعار الأسهم في غالبية الأسواق العالمية وشح السيولة في القطاع المالي والمصرفي العالمي وارتفاع مستويات البطالة الأمر الذي حدا بالعديد من الدول للتدخل في محاولة لإنقاذ انهيار القطاع المالي والمصرفي والحد من المزيد من تراجع في النشاط الاقتصادي. وأما دول الاقتصادات الناشئة والتي كانت تعتبر شبه معزولة عن الأزمة، فقد تعرضت هي الأخرى إلى ضغوطات تدهور شروط التمويل.

---

* Lehman Brothers Holdings.
** American International Group (AIG).

ومع تفاقم أعراض الأزمة المالية العالمية، اتضح مدى تشابك القطاع المصرفي في الدول العربية بالأسواق المالية العالمية سواء من جانب الاقتراض منها لتمويل التنمية الاقتصادية أو من جانب المعاملات الرأسمالية المتمثلة في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى أسواق المال العربية من جهة، وتصديرها لرأس المال واستثماره عبر أسواق المال الدولية من جهة أخرى. ولعل من المفيد إلقاء الضوء على أهم القنوات التي تنتقل من خلالها هذه الأزمة إلى الأسواق المصرفية والمالية المحلية في الدول العربية، وذلك بما يساعد على استكشاف مدى تأثر المصارف والمؤسسات المالية العربية بالأزمة المالية العالمية.

### أ- انكشاف القطاع المصرفي العربي على القطاع المصرفي العالمي

يرتبط القطاع المصرفي المحلي بالقطاع المصرفي العالمي من خلال قناتين رئيسيتين، أولهما يتعلق باقتراض المصارف والمؤسسات العربية من المصارف الدولية، وتتعلق القناة الثانية بتواجد المصارف الأجنبية في السوق المصرفية المحلية. فبالنسبة للائتمان من المصارف الأجنبية، فقد شهدت الدول العربية خلال السنوات القليلة الماضية زيادة في مطلوباتها تجاه المصارف الأجنبية، حيث كانت مدعومة بالزيادة المطردة في النشاط الاقتصادي في معظم هذه الدول. وتشير بيانات بنك التسويات الدولية إلى ارتفاع الرصيد القائم من القروض المصرفية الدولية على الاقتصادات العربية بنسبة ملحوظة بلغت نحو 18 في المائة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2008 (ديسمبر 2007 – سبتمبر 2008)، ليصل إجمالي هذه القروض إلى نحو 309 مليار دولار، أي قرابة 18 في المائة

من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة. وتتصدر دول مجلس التعاون الخليجي، وهي الدول الأكثر انفتاحاً على أسواق المال العالمية، الدول العربية الأكثر اقتراضاً من المصارف الدولية، حيث تأتي الإمارات أكثر الدول العربية اقتراضاً من المصارف الدولية، تليها السعودية، ثم قطر. كما تظهر البيانات أن الحصة الأكبر من قروض المصارف الأجنبية لاقتصادات دول مجلس التعاون التي بلغ رصيدها نحو 222 مليار دولار في نهاية سبتمبر 2008، كانت تجاه القطاع الخاص غير المصرفي بنسبة حوالي 60 في المائة من هذا الرصيد. أما مطلوبات القطاع المصرفي المحلي لدول المجلس فقد بلغت 31 في المائة من إجمالي مطلوبات المصارف الأجنبية على اقتصادات هذه الدول. وبخصوص جنسية المصارف الأجنبية المقرضة، فإن القروض الممنوحة لاقتصادات دول المجلس تعود في غالبيتها للمصارف الأوروبية وبنسبة 79 في المائة، الشكل (11).

**الشكل (11) : أهمية القروض والتسهيلات الممنوحة من المصارف الأجنبية إلى القطاع المصرفي المحلي في بعض الدول العربية (الرصيد القائم في نهاية سبتمبر 2008)**

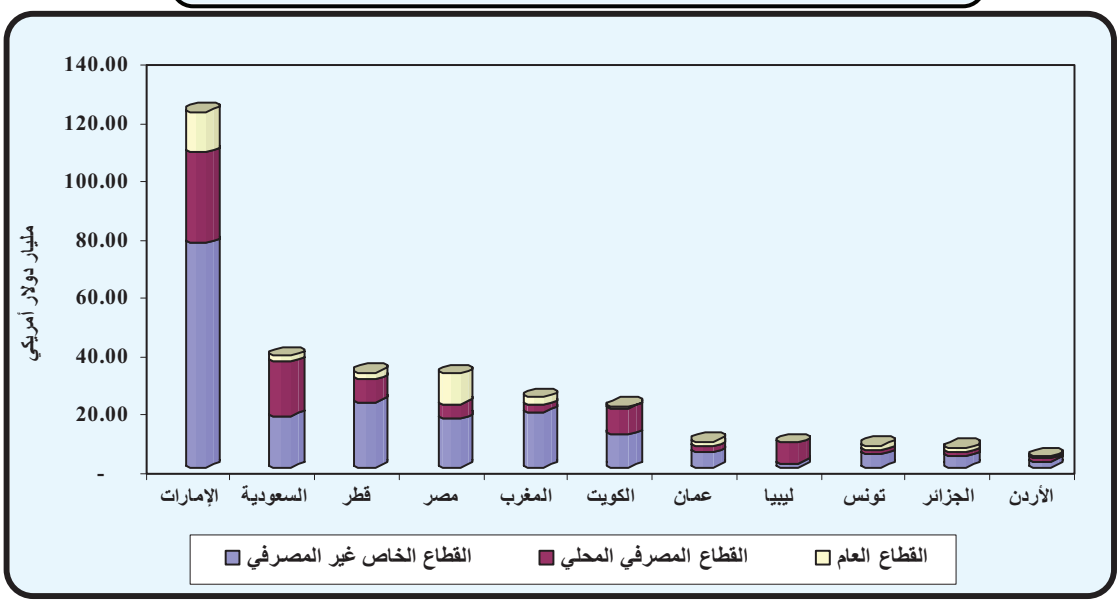


المصدر : الملحق (12).

وتأتي مجموعة الدول غير النفطية كثاني أكبر مقترض من المصارف الدولية، حيث بلغ الرصيد القائم في ذمتها نحو 67 مليار دولار في سبتمبر 2008، وبنسبة زيادة 22 في المائة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2008. ولقد استحوذ القطاع الخاص غير المصرفي لهذه المجموعة على النصيب الأكبر بنسبة 63 في المائة من القروض الممنوحة من قبل المصارف الأجنبية، والتي في غالبيتها تعود إلى مصارف أوروبية. وأخيراً، وبالنسبة للدول النفطية الأخرى، فإن مطلوبات المصارف الأجنبية على اقتصاداتها تعتبر منخفضة نسبياً، حيث بلغت حوالي 17 مليار دولار في نهاية سبتمبر 2008، وذلك بالرغم من أنها سجلت أعلى زيادة من بين المجموعات الثلاث بنسبة 125 في المائة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2008.

هذا، وفي ظل الأزمة المالية العالمية التي نجم عنها تقليص المصارف الأجنبية لمديونيتها، فلقد أصبحت المصارف والمؤسسات المالية العربية في وضع لا يسمح لها بالاقتراض من المصارف الدولية لتمويل المشاريع الكبرى في الدول العربية، وبوجه خاص المشاريع القائمة في عدد من دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى أن العديد من القروض المستحقة خلال هذا العام هي أيضاً بحاجة إلى إعادة التمويل، مما يجعل العديد من المصارف والشركات والمؤسسات في بعض دول المجلس عرضة لمخاطر إعادة جدولة الدين القائم في ذمتها(rollover risk).

وبالنسبة لانكشاف القطاع المصرفي العربي على القطاع المصرفي العالمي من خلال تواجد المصارف الأجنبية في الأسواق المحلية، يمكن أن تؤثر تطورات أزمة السيولة العالمية على القطاع المصرفي المحلي في الدول العربية التي تتواجد المصارف الأجنبية في أسواقها المحلية بكثافة، أو في حالة استحواذ المصارف الأجنبية على حصة عالية في السوق المحلية، الأمر الذي قد يهدد الجهاز المصرفي المحلي بإلحاقه بمخاطر نظامية، وذلك في حالة انسحاب إحدى هذه المصارف الأجنبية من السوق أو امتصاصها للسيولة المحلية وذلك بغرض تعزيز أوضاعها المالية في مؤسساتها الأم في الخارج، الجدول رقم (5).

**الجدول رقم (5)**
**مطلوبات المصارف الأجنبية**
**على الاقتصادات العربية**

**(مليون دولار أمريكي ونسب مئوية)**

| | الرصيد القائم ديسمبر 2007 | الرصيد القائم سبتمبر 2008 | نسبة التغير (%) | نسبة الرصيد إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام 2007 (%) | التوزيع حسب القطاعات (%)* | | | التوزيع حسب جنسية المصارف المقرضة (%)* | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | القطاع المصرفي المحلي | القطاع العام | القطاع الخاص غير المصرفي | المصارف الأوروبية | مصارف الولايات المتحدة | مصارف أخرى |
| **دول مجلس التعاون الخليجي، منها** | **199,248** | **222,496** | **11.7** | **25.4** | **30.9** | **9.1** | **59.9** | **79.2** | **8.0** | **12.8** |
| الإمارات | 110,715 | 121,925 | 10.1 | 57.7 | 25.4 | 11.6 | 63.0 | 78.9 | 8.0 | 13.1 |
| السعودية | 38,523 | 38,382 | 0.4 | 10.2 | 48.7 | 5.2 | 46.1 | 78.8 | 10.4 | 10.8 |
| قطر | 25,803 | 32,513 | 26.0 | 40.4 | 23.8 | 7.4 | 68.7 | 79.0 | 7.1 | 13.9 |
| **دول نفطية أخرى، منها** | **7,608** | **17,134** | **125.2** | **2.2** | **52.3** | **12.3** | **35.4** | **89.9** | **9.7** | **0.4** |
| ليبيا | 244 | 8,494 | 3381.1 | 0.4 | 82.5 | 1.4 | 16.1 | 99.9 | 0.0 | 0.1 |
| الجزائر | 5,380 | 6,717 | 24.9 | 4.0 | 14.9 | 26.4 | 58.7 | 75.6 | 24.3 | 0.1 |
| **دول غير نفطية، منها** | **55,116** | **67,427** | **22.3** | **21.8** | **14.3** | **22.7** | **63.0** | **90.9** | **6.9** | **2.2** |
| مصر | 29,579 | 32,102 | 8.5 | 23.1 | 15.1 | 32.3 | 52.6 | 86.1 | 10.0 | 3.9 |
| المغرب | 16,574 | 24,055 | 45.1 | 22.6 | 9.5 | 11.2 | 79.3 | 98.6 | 1.0 | 0.4 |
| تونس | 6,304 | 7,478 | 18.6 | 18.0 | 20.7 | 20.8 | 58.5 | 91.2 | 8.8 | 0.0 |
| **مجموع الدول العربية** | **262,656** | **309,117** | **17.7** | **18.4** | **28.3** | **12.6** | **59.1** | **82.4** | **7.8** | **9.8** |

* التوزيع بالنسبة للرصيد القائم في نهاية سبتمبر 2008.

المصدر: الملحق (12).

### ب- انكشاف القطاع المصرفي العربي على الأسواق العالمية لرأس المال

ترتبط أسواق المال العربية بدرجات مختلفة بما يحدث في أسواق رأس المال العالمية. ويبرز ذلك الارتباط من خلال الاستثمارات الأجنبية في أسواق المال المحلية العربية، بالإضافة إلى الاستثمارات العربية في أسواق المال الدولية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن عدداً من الدول العربية التي لا يزال يفرض قيوداً على حرية رأس المال، مثل دول المغرب العربي، وهي بذلك أقل عرضة لمخاطر انسحاب الاستثمارات المالية الأجنبية منها، وبالتالي لا يتوقع أن تتأثر هذه الدول من الأزمة المالية في شقها المرتبط بتراجع تدفق الاستثمارات المالية الأجنبية إليها.

ومع ذلك فقد تأثرت جميع الدول النامية ومنها الدول العربية بالقلق الذي سيطر على أسواق المال العالمية والذي تمثل في عزوف المستثمرين الأجانب عن المخاطرة بالاستثمار في الأسواق المالية في الدول النامية. ويتبين ذلك من خلال ارتفاع علاوة عقود مقايضة مخاطر الائتمان (Credit Default Swaps) المقدم للدول النامية، والتي يتخذها المستثمرون الأجانب كمؤشر قوي في قراراتهم الاستثمارية في الأسواق المالية في تلك الدول. فعلى سبيل المثال، ارتفعت العلاوة على عقود مقايضة مخاطر الائتمان المقدم لجميع الدول النامية النشطة في سوق المال العالمية وذلك منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية في سبتمبر 2008، بالإضافة إلى اتساع الفوارق في عدد نقاط الأساس التي ارتفع بها هذا المؤشر[16]. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن اتساع هذه الفوارق جاء ليعكس تقييم السوق لمدى تدهور الأساسيات الاقتصادية لكل من دول الاقتصادات الناشئة بالدرجة الأولى.

فبالنسبة لاتجاهات تطور العلاوة على عقود مقايضة مخاطر الائتمان السيادي والمقدم للدول العربية، تفيد المؤشرات المتاحة في قاعدة Bloomberg، لعدد من هذه الدول أن العلاوة بالنسبة لعقود مقايضة مخاطر الائتمان السيادي لمدة خمس سنوات، قد سجلت زيادات ملحوظة منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية وبصورة متفاوتة. فعلى سبيل المثال، بالنسبة للإمارات (دبي)[17] ارتفعت هذه العلاوة من أدنى مستوى لها قبل الأزمة بواقع 131 نقطة أساس في يونيو 2007 إلى أعلى مستوى لها بلغ نحو 977 نقطة أساس في فبراير 2009، ثم انخفضت بعد ذلك لتصل إلى نحو 666 نقطة أساس بتاريخ 18 مارس 2009.

كذلك شهدت علاوة مخاطر الائتمان بالنسبة لكل من البحرين ومصر ارتفاعاً ملحوظاً، حيث قفزت من أدنى مستوى بنحو 68 نقطة أساس و166 نقطة أساس على التوالي، في يوليو 2008، إلى أعلى مستوى وصل 800 نقطة أساس بالنسبة لمصر (بتاريخ 2008/2/10) و714 نقطة أساس بالنسبة للبحرين (بتاريخ 2009/2/18)، ثم تراجعت هذه

(16) World Bank (2008).

(17) يشير ارتفاع المؤشر في حالة دبي بأكثر من ارتفاع مؤشر العلاوة في حالة أبوظبي، في جانب كبير منه إلى التركز القوي للمخاطرة في قطاع العقارات في دبي، والذي انعكس على ارتفاع علاوة مقايضة مخاطر الائتمان.

العلاوة إلى 571 نقطة أساس للبحرين و505 نقطة أساس لمصر، في 18 مارس 2009. ولقد عكس ارتفاع المؤشر بالنسبة للبحرين إلى الصعوبات التي واجهتها بعض المصارف العاملة فيها، خلال تلك الفترة.

وكذلك اتخذ هذا المؤشر مسارات تصاعدية مماثلة بالنسبة لبقية الدول العربية التي تتوفر عنها بيانات عن علاوة عقود مقايضة مخاطر الائتمان السيادي. ويترتب عن تصاعد علاوة عقود مقايضة مخاطر الائتمان المقدم للدول العربية تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى أسواق المال المحلية، والذي يعكس أيضاً مدى انكشافها على الأسواق المالية العالمية، وبالتالي تأثرها بتراجع السيولة النقدية العالمية. وعملياً، فقد تراجعت مؤشرات أسواق الأوراق المالية في عدد من الدول العربية خلال عام 2008 وفي بداية هذا العام، بحيث تجاوزت في العديد منها الانخفاض في معظم مؤشرات أسواق الأسهم العالمية. وقد كانت أسواق أسهم دول مجلس التعاون الخليجي الأكبر انخفاضاً في عام 2008، حيث تراوح التراجع في مؤشراتها بين حوالي 72 في المائة في دبي و28 في المائة في قطر، بالإضافة إلى مؤشر السوق المصري الذي انخفض بنسبة بلغت نحو 54 في المائة، الشكل (12).

**الشكل (12) : تزايد العلاوة على عقود مقايضة مخاطر الائتمان في دول عربية ودول أخرى**
**( Five-Year Credit Default Swaps)**

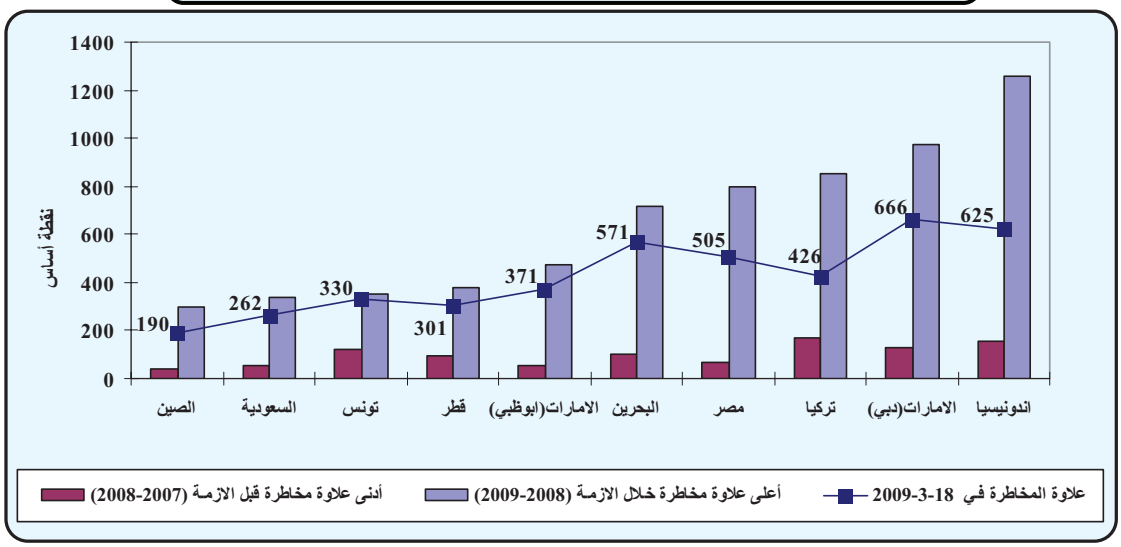


المصدر : قاعدة Bloomberg.

وينطبق وضع مشابه على أسواق العقارات في عدد من الدول العربية عالية الانكشاف على الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع. حيث أدى شح السيولة العالمية إلى تراجع الاستثمارات المالية الأجنبية في تمويل مشاريع التطوير العقاري وشراء العقارات، مما أدى إلى تراخي الطلب المحلي على العقارات، وبذلك تراجعت أسعار العقارات وأثرت سلباً على قيمة الأصول العقارية في المحافظ الاستثمارية للمصارف العاملة في هذه الدول.

وبالنسبة للمعاملات الرأسمالية المتمثلة بتصدير رأس المال واستثماره عبر أسواق المال الدولية، فقد تأثرت بعض المصارف في دول مجلس التعاون الخليجي جراء استثمارها، بشكل مباشر أو غير مباشر، في القطاع العقاري في الولايات المتحدة أو في الأوراق المالية التي تغطي الرهون العقارية أو جراء قيامها بالاستثمار في مؤسسات ومصارف عالمية أعلنت إفلاسها. غير أن الخسارة التي سجلتها بعض المصارف نتيجة هذه الاستثمارات لم تكن كبيرة بمعظمها، واقتصرت الخسائر الكبيرة على نتائج الربع الأخير من عام 2008 ولبعض المصارف الخليجية[18].

## ج- مخاطر تدهور نوعية الأصول وربحية القطاع المصرفي في الدول العربية

من المتوقع أن تؤثر الأزمة المالية العالمية بصورة مباشرة على سلامة وربحية القطاع المصرفي في الدول العربية. ففيما يخص تأثيرات الأزمة على سلامة القطاع المصرفي، فإنها تكمن في مخاطر تدهور نوعية الأصول والموجودات المالية للمصارف العاملة في الدول العربية. ذلك أن تراجع أسعار الأسهم المحلية كما سبق ذكره أثر على المحافظ الاستثمارية للمصارف، وخاصة منها تلك التي قدمت قروضاً مقابل رهن الأسهم المحلية كضمان للسداد وبالتالي، فإن قيمة هذه الضمانات في حالة عدم سداد القرض انخفضت بشكل كبير، مما يعني تدهور قيمة أصول المصارف جراء تراجع الأسعار في أسواق الأوراق المالية المحلية. هذا بالإضافة إلى تأثر المصارف العاملة في دول مجلس التعاون جراء منحها للائتمان في القطاع العقاري سواء لشراء العقار من قبل الأفراد والشركات أو لتمويل مشاريع التطور العقاري. وكما سبق ذكره، فقد تراجع الطلب على العقارات في ضوء القلق المتزايد لدى المستثمرين الأجانب والمحليين وارتفاع تكلفة الإقراض وشح الائتمان المقدم لهذا القطاع. ولقد شهدت بعض المصارف العاملة في دول مجلس التعاون ودول عربية أخرى تعثر في سداد القروض العقارية وانخفاض في قيمة الضمانات العقارية المرهونة لديها، وتراجعت بذلك قيمة الأصول العقارية في المحافظ الاستثمارية لدى المصارف العاملة في هذه الدول.

ومن جانب تأثيرات الأزمة على ربحية القطاع المصرفي، فإن التوقعات بتوجه الاقتصاد العالمي نحو الكساد انعكس سلباً على النشاط الاقتصادي وحجم الأعمال في العديد من الدول العربية، حيث أن شح السيولة في القطاع المصرفي وزيادة عدم التيقن والقلق لدى المستثمرين الذي أدى إلى فقدان الثقة في استمرار النمو بمعدلات عالية نسبياً، ساهمت جميعها في ارتفاع تكاليف الائتمان في دول مجلس التعاون الخليجي. وفي المقابل فقد سعت المصارف العاملة في هذه الدول إلى تعزيز سيولتها عن طريق اجتذاب الودائع من خلال رفع أسعار الفائدة على الودائع، الأمر الذي أدى إلى تقليص هامش أسعار الفائدة بين الإقراض والودائع وبالتالي ربحية المصارف.

---

(18) تعرض بنك الخليج الكويتي إلى خسائر كبيرة في نهاية عام 2008، مما اضطر بنك الكويت المركزي للتدخل وقرر ضمان جميع ودائع عملاء هذا البنك.

وبالنسبة للدول العربية غير النفطية، فمن المتوقع أن لا تتأثر الموجودات المصرفية في غالبية دول هذه المجموعة بشح السيولة العالمية وذلك نظراً لاعتماد المصارف العاملة في هذه الدول على مصادر التمويل المحلية بالدرجة الأولى. غير أن تباطؤ النشاط الاقتصادي في دول هذه المجموعة وما قد يصاحبه من انخفاض في تدفق الاستثمارات الأجنبية ومنها الخليجية إلى هذه الدول في ظل تراجع أسعار النفط العالمية سيؤدي إلى تزايد صعوبات الحصول على التمويل المطلوب وتقلص السيولة لدى المصارف المحلية، الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة تفاقم ديون القطاع الخاص، وبالتالي تدهور نوعية الموجودات المصرفية، مما يؤثر بدوره سلباً على الربحية المتواضعة للمصارف العاملة في هذه الدول، كما تم استعراضه في سياق تحليل سلامة وربحية المصارف العربية.

## د- جهود الدول العربية لحماية سلامة القطاع المصرفي المحلي من مخاطر الأزمة المالية العالمية

تبنت الدول العربية المتأثرة بالأزمة سياسات لدعم سلامة القطاع المصرفي حيث ركزت بعض الدول على دعم المصارف والمؤسسات المالية المحلية من جانب "المطلوبات" ورأس المال في ميزانيات المصارف، في حين قامت بعض الدول العربية الأخرى باتخاذ إجراءات لدعم سلامة القطاع المصرفي من جانب "الأصول". أما بعض الدول العربية الأخرى، التي لم تتأثر بصورة مباشرة بالأزمة، فقد عملت على استخدام أدوات السياسة النقدية لتعزيز السيولة في القطاع المصرفي، حيث شملت هذه الأدوات تخفيض أسعار الفائدة الرسمية وتخفيض نسب الاحتياطي الإلزامي. ونستعرض فيما يلي بعض التفاصيل عن السياسات المتخذة إزاء الأزمة المالية العالمية.

### 1. تنفيذ سياسات لدعم المصارف من جانب "المطلوبات" ورأس المال في ميزانياتها

تبنت بعض الدول العربية سياسات دعم سلامة المصارف من جانب المطلوبات ورأس المال في ميزانيات المصارف، حيث لم تستهدف الإجراءات المتخذة في إطار هذه السياسة الوضع الفردي للمصرف فقط، ولكن أيضاً شح السيولة في سوق الإقراض بين المصارف ذاتها. واشتملت هذه الإجراءات على توفير سيولة إضافية وإعادة رسملة المصارف وضمان الودائع المصرفية.

فيما يتعلق **بتوفير السيولة الإضافية في سوق الإقراض بين المصارف**، أتاحت الإمارات تسهيلات إقراض للمصارف العاملة فيها بقيمة 120 مليار درهم (أي 32.7 مليار دولار)، منها 70 مليار درهم من السلطات المالية و50 مليار درهم من البنك المركزي. كما قامت مؤسسة النقد السعودي بتوفير سيولة للمصارف العاملة فيها بمقدار 150 مليار ريال (أي 40 مليار دولار)، مع استعدادها لإيداع أموال حكومية في هذه المصارف كلما دعت الحاجة. كذلك أعلنت عمان عن توفر تسهيلات ائتمانية للمصارف تتراوح بين 2 و5 مليار دولار لاستخدامها عند الضرورة، وأعلنت الكويت عن استعدادها لدعم السيولة في المصارف.

وفيما يخص **إعادة رسملة المصارف**، قامت حكومة أبوظبي بضخ 16 مليار درهم تعادل 4.4 مليار دولار في خمسة مصارف عبر شراء سندات مؤهلة للتصنيف ضمن الشق الأول من رؤوس أموال هذه المصارف (Tier1 Capital)، الأمر الذي يساهم أيضاً في تعزيز السيولة لدى هذه المصارف.

وفيما يخص **ضمان الودائع لدى المصارف لإعادة الثقة في القطاع المصرفي المحلي**، فقد أعلنت بعض الدول العربية عن ضمان الودائع في المصارف العاملة فيها. ففي الإمارات، أعلنت السلطات المالية في أكتوبر 2008 ضمان كافة الودائع في المصارف المحلية وفروع المصارف الأجنبية العاملة في الدولة لمدة ثلاثة أعوام. كما أعلن الأردن ضمان كافة ودائع المقيمين في المصارف العاملة فيه حتى نهاية عام 2009. وقد أعلنت السعودية أيضاً ضمان كافة الودائع، وكذلك مصر التي أعادت التأكيد بأن قانون البنك المركزي المصري يضمن كافة الودائع في القطاع المصرفي.

### 2. تنفيذ سياسات دعم المصارف من جانب "الأصول"

لقد تمثلت أبرز سياسات دعم سلامة المصارف من جانب "الأصول" قرار الحكومة القطرية بشراء المحافظ الاستثمارية لدى المصارف المحلية المستثمرة في سوق الدوحة للأوراق المالية، وذلك بهدف تحسين نوعية الأصول لدى هذا المصارف وإعادة الثقة في سوق الأوراق المالية.

### 3. استخدام أدوات السياسة النقدية

إن السياسات النقدية المتشددة التي نفذتها السلطات النقدية في غالبية الدول العربية خلال عام 2008 وذلك للحد من نمو الطلب المحلي وارتفاع معدلات التضخم والتي شملت وضع سقوف على الإقراض وخاصة لأغراض الاستهلاك والعقار، وزيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي للمصارف وإصدار المزيد من أذونات الخزينة وشهادات الإيداع لامتصاص السيولة، كلها ساعدت على تقليص السيولة في السوق. غير أن الجهود الموجهة نحو كبح التضخم تراجعت مؤخراً لتحل محلها جهود التصدي لتراجع معدلات النمو الاقتصادي وتقلص الائتمان المصرفي في ظل شح السيولة النقدية.

فيما يتعلق باستخدام **الاحتياطي الإلزامي** بهدف توفير السيولة لدى القطاع المصرفي، فقد خفضت السعودية هذه النسبة من 13 في المائة إلى 10 في المائة وإلى 7 في المائة للودائع الجارية، وأبقتها بنسبة 4 في المائة على الودائع الآجلة وحسابات التوفير. كما خفضت عمان نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع من 8 في المائة إلى 5 في المائة، واليمن من 10 في المائة إلى 7 في المائة. أما الأردن، فقد قام بتخفيض هذه النسبة من 10 في المائة إلى 9 في المائة، وأعلن مؤخراً عن تخفيضها إلى 8 في المائة اعتباراً من مطلع مايو 2009.

وفيما يتعلق **بأسعار الفائدة**، قامت السلطات النقدية في عدد من الدول العربية بتخفيض أسعار الفائدة، حيث أعلنت السعودية عن تخفيض سعر الفائدة على إعادة الشراء خمس مرات من 5.5 في المائة في سبتمبر 2008 إلى 2 في المائة في مارس 2009. وقامت الإمارات أيضاً بتخفيض سعر الفائدة من 2 في المائة إلى 1.5 في المائة وإلى 1 في المائة، واتخذت الأردن والبحرين وتونس إجراءات مشابهة. كما قامت بعض الدول العربية بتخفيض أسعار الفائدة الأخرى ومنها سعر الفائدة بين المصارف، وسعر الخصم وأسعار الفائدة للاقتراض لليلة واحدة. وقد اتخذت هذه الإجراءات لتوفير السيولة بكلفة أقل للمصارف والعمل على تشجيع المصارف على منح التسهيلات الائتمانية في محاولة للحفاظ على النمو الاقتصادي.

## و- الجهود المبذولة من جانب صندوق النقد العربي

في ضوء تطورات الأزمة المالية العالمية، عمل الصندوق على تطوير إجراءاته وأدواته لتكون أكثر ملائمة لدعم احتياجات دوله الأعضاء، وذلك بهدف تسريع هذه الإجراءات وتوفير المساعدة الفاعلة لها في مواجهة آثار الأزمة. وفي هذا الصدد، وافق مجلس إدارة الصندوق[19] على إنشاء نافذة إقراضية جديدة، تسمى "تسهيل السيولة قصير الأجل"، لا تشترط على الدول المؤهلة الاتفاق على تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي مع الصندوق. ويمكن أن تستفيد من هذا التسهيل الدول العربية التي تواجه صعوبة مؤقتة في الحصول على السيولة بسبب التطورات التي تشهدها الأسواق المالية العالمية.

[19] صندوق النقد العربي، "قرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (150)" بتاريخ 5 مارس 2009.

## الخلاصة والاستنتاجات

بذلت الدول العربية الكثير من الجهود لإصلاح وتحرير القطاع المصرفي، بعضها ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي الشامل والبعض الآخر في إطار توجهها نحو الانفتاح الذي انتهجته في وقت مبكر. وقد مكن ذلك غالبية الدول العربية من تحقيق إصلاحات تضمنت تحرير أسعار الفائدة وإزالة القيود على الائتمان وتحسين الرقابة المصرفية وتقوية الإطار التنظيمي والقانوني للقطاع المصرفي وذلك من خلال تبني قوانين مصرفية جديدة والارتقاء بمستوى الخدمة المصرفية. كما ركزت هذه الإصلاحات على تعزيز استقلالية البنوك المركزية في اختيار الأدوات المناسبة لإدارة السياسة النقدية، مع توجه واضح نحو الاعتماد على الأدوات غير المباشرة والتي تلعب دورا هاما في تطوير أسواق المال. وتوجهت الدول العربية أيضاً نحو تقليص دور وهيمنة القطاع العام على المصارف من خلال برامج الخصخصة وإعادة هيكلة المصارف والسماح بتواجد المصارف الأجنبية لدعم المنافسة في القطاع المصرفي المحلي.

ولقد تبين من خلال الشواهد الإحصائية عن سلامة وربحية المصارف أن القطاع المصرفي في غالبية الدول العربية حقق، بشكل عام، أداءً جيداً خلال السنوات الخمس الماضية، حيث تحسنت معدلات كفاية رأس المال وتراجعت القروض المتعثرة كنسبة إلى إجمالي القروض مع تحسن نوعية المحافظ الائتمانية لدى المصارف. كما أن معدلات هامش أسعار الفائدة التي تعكس درجة المنافسة في السوق تتقارب مع معدلات الهامش في دول جنوب شرق آسيا. وأخيراً، فإن تكاليف التشغيل كنسبة إلى الدخل التشغيلي للمصارف، والتي تعتبر عالية، قد اتجهت، بشكل عام، نحو الانخفاض، مما يشير إلى تزايد استخدام المصارف العربية للتقنية في النشاط المصرفي، وبالتالي زيادة الكفاءة التشغيلية للقطاع ككل.

وكان من المتوقع أن تستمر اتجاهات الأداء الجيد للقطاع المصرفي في الدول العربية، غير أن تطورات الأزمة المالية العالمية وما أدت إليه من شح السيولة النقدية لدى المصارف التجارية في معظم الدول المتقدمة وزيادة مخاطر انهيار القطاع المالي في هذه الدول، ودخول الاقتصاد العالمي مرحلة الكساد، جاءت جميعها لتؤثر بصورة سلبية على معدلات نمو الاقتصادات العربية بوجه عام، وعلى نمو وتوسع القطاع المصرفي والمالي المحلي بوجه خاص، وإن كانت بدرجات متفاوتة في الدول العربية.

إن القطاع المصرفي في الدول العربية مرتبط بأسواق المال العالمية من جوانب عديدة، فمن جانب انكشاف المصارف العربية على المصارف الدولية، فقد شهدت غالبية الدول العربية خلال السنوات القليلة الماضية زيادة في مطلوباتها تجاه المصارف الأجنبية، حيث جاء القطاع المصرفي المحلي في المرتبة الثانية بعد القطاع الخاص غير المصرفي كأكبر مقترض من المصارف الدولية. كما أن الخسائر الباهظة التي لحقت بعدد من المصارف الرئيسية

في الدول المتقدمة والتي تحولت إلى أزمة شح السيولة لدى المصارف الدولية والتي نجم عنها ارتفاع علاوة عقود مقايضة مخاطر الائتمان المقدم للدول النامية ومنها الدول العربية، سوف لن يسمح للمصارف العربية بشكل عام بالاستمرار بالاقتراض من المصارف الدولية، كما في الماضي، لتمويل المشاريع القائمة أو لإعادة التمويل.

بالإضافة، لقد تبين أن لدى أسواق المال المحلية لعدد من الدول العربية انكشاف عال نسبياً على أسواق رأس المال الدولية، وذلك من خلال تزايد الاستثمارات الأجنبية في كل من أسواق الأوراق المالية المحلية والعقارات في العديد من الدول العربية. ولقد أدت أزمة شح السيولة العالمية إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية في أسواق الأوراق المالية وقطاع العقارات في الدول العربية المنفتحة على أسواق المال العالمية. وفي ضوء تزايد قلق المستثمرين الأجانب والمحليين وارتفاع تكلفة الإقراض وشح الائتمان المحلي، فقد شهد عدد من المصارف العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي ودول عربية أخرى تعثراً في سداد القروض العقارية وانخفاض قيمة الضمانات المرهونة لديها، وتراجعت بذلك قيمة الأصول العقارية في المحافظ الاستثمارية لدى المصارف العاملة في تلك الدول.

ويتوقع أن تتراجع ربحية المصارف العربية ومنها الخليجية بوجه خاص إلى مستويات أقل بكثير مما كانت عليه في الأعوام القليلة الماضية، وذلك في ضوء تباطؤ النشاط الاقتصادي وحجم الأعمال في العديد من الدول العربية. غير أن التمويل المصرفي ورسملة المصارف يتوقع أن يبقى في غالبية الدول العربية مناسباً ومواتياً لدعم الاقتصاد المحلي، خاصة في ضوء الجهود المتخذة من قبل السلطات الرسمية في عدد من الدول العربية لضخ السيولة في السوق ودعم سلامة القطاع المصرفي المحلي. وفي هذا الصدد، ركزت بعض الدول العربية على دعم المصارف المحلية من جانب "المطلوبات" ورأس المال في ميزانيات المصارف كما تم في كل من الإمارات والسعودية وعمان والكويت، وذلك بإتاحة تسهيلات إقراض للمصارف العاملة فيها. في حين قامت السلطات الرسمية في قطر بدعم سلامة المصارف المحلية من جانب "الأصول"، حيث قامت بشراء المحافظ الاستثمارية لدى المصارف المحلية والتي انخفضت قيمتها بشدة في ضوء تراجع مؤشرات سوق الدوحة للأوراق المالية. ويهدف دعم جانب "الأصول" لدى هذه المصارف إلى تحسين نوعية أصولها وتوفير السيولة اللازمة لدى المصارف المحلية، بالإضافة إلى إعادة الثقة في سوق الأوراق المالية المحلية. أما الدول العربية الأخرى، والتي لم تتأثر بصورة مباشرة بالأزمة، فقد عملت على استخدام أدوات السياسة النقدية لتعزيز السيولة في القطاع المصرفي، حيث شملت هذه الأدوات تخفيض أسعار الفائدة الرسمية وتخفيض نسب الاحتياطي الإلزامي.

وفي ضوء استمرار الأزمة المالية العالمية والتي ستلقي بظلالها المزيد من الأعباء على الاقتصادات العربية بوجه عام، والقطاع المصرفي العربي بوجه خاص، فإن الدول العربية مدعوة لتكثيف جهودها على ثلاث مستويات. فالمستوى الأول يتعلق بتطوير وتعميق الدور التنظيمي والرقابي في الأنظمة المصرفية المحلية وذلك للتصدي للمخاطر النظامية (Systemic risks) والناجمة عن هذه الأزمة. ويتعلق المستوى الثاني باتخاذ سياسات نقدية ومالية تساند تواجد السيولة في السوق واستمرار النمو الاقتصادي. وأما المستوى الثالث فيتعلق بالتعاون النقدي والمصرفي بين الدول العربية.

في جانب **الدور الرقابي والاحترازي**، فلا يزال في العديد من الدول العربية يحتاج إلى تطوير في مجالات عديدة، كرقابة سقوف نسبة القروض إلى الودائع والحد من تركز الائتمان في قطاعات اقتصادية معينة، ووضع ضوابط أكثر وضوحاً لمديونية الأفراد خاصة للإقراض لتمويل الاستهلاك وتمويل العقارات والاستثمار في الأسهم المحلية، وذلك للحد من المضاربة في الأسواق المحلية. كما أن تطوير الدور الرقابي مهم للتشديد على ضرورة تحسين إدارة المخاطر وتطبيق مبادئ الحوكمة الإدارية السليمة للمصارف العاملة في الدول العربية، ومنها بوجه خاص فصل مهام الإدارة التنفيذية للمصارف والمؤسسات المالية عن مجالس إدارتها لتعهد لهذه الأخيرة مهام الإشراف والرقابة والمساءلة، بالإضافة إلى إضفاء الشفافية فيما يتعلق بأنشطة المصارف الاستثمارية في المشتقات والمنتجات المالية المتعددة.

ويمتد تطوير الأطر والتشريعات الرقابية ليشمل أيضاً تنظيم تواجد المصارف الأجنبية في السوق المحلية، من خلال نظام منح الرخص بما يضمن الجودة العالية لسلامة وكفاية رأس مال المصارف الأجنبية الراغبة في ممارسة نشاطها في السوق المحلية. ويبقى أيضاً جانب تعاون السلطات في الدول العربية المضيفة والدول الأم، حيث تكمن فائدة هذا التعاون في تعزيز التنسيق الرقابي على المصارف الأجنبية من خلال تبادل المعلومات الآنية وتيسير الرقابة الميدانية على المصارف الأجنبية في السوق المحلية (On-Site Bank Inspection).

وفي الأجل المتوسط، فإن تطوير الدور التنظيمي للقطاع المصرفي في العديد من الدول العربية لا يزال يتطلب الكثير من الاستثمارات لتحسين البنية التحتية الأساسية في أنظمة الدفع والتسوية، وتوفر مكاتب الاستعلام الائتماني وتوسيع عدد الأشخاص التي تتوفر عنهم معلومات الائتمان، وهي جميعها يشكل تطويرها عاملاً مهماً في رفع كفاءة الخدمات المصرفية.

وفي جانب الدور المرتقب في السياسة النقدية، فإن الظروف الحالية في العديد من الأسواق العربية يتطلب الاستمرار في إتباع سياسات نقدية توسعية لضمان السيولة في السوق والإسهام في إعادة الثقة لتعبئة الاستثمارات المحلية، وذلك من خلال أسعار فائدة منخفضة نسبياً وتقديم التسهيلات النقدية للمصارف وبما يسمح باللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي بصورة عاجلة وعند الضرورة.

وبالنسبة للسياسة المالية المرتقبة، فإن التوقعات بتباطؤ النشاط الاقتصادي وانخفاض حجم الأعمال في غالبية الدول العربية مع تقلص الاستثمارات المحلية والأجنبية، يستدعي إمكانية التوسع في الإنفاق الحكومي في مشاريع البنية التحتية وفي المشاريع التي تستهدف تنويع الاقتصاد، والتي قد تولد فرص أعمال وأنشطة مصرفية مربحة لبعض المصارف المحلية في الدول العربية.

وفي النهاية، فإن التصدي للأزمة المالية العالمية يتطلب التنسيق المستمر بين السلطات المسؤولة عن السياسات النقدية والرقابية والسلطات المسؤولة عن السياسات المالية بما يضمن نجاح جهودها في حماية سلامة القطاع المصرفي لدعم النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وعلى المستوى الإقليمي العربي، فإن التعاون العربي مطلوب أيضاً في ظل الأزمة المالية العالمية، وذلك في مجالات تعزيز الآليات الموجودة لتكثيف التشاور وتبادل المعلومات عن التدفقات الرأسمالية الأجنبية إلى الدول العربية وعن الأوضاع المالية للمصارف الأجنبية العاملة في الدول العربية بما في ذلك فروع المصارف العربية في الدول العربية الأخرى.

# المراجع

## العربية


1. التقرير الاقتصادي العربي الموحد (سبتمبر 2008) : "تطورات الأداء والإصلاحات في القطاع المصرفي في الدول العربية"، (الفصل العاشر)، صندوق النقد العربي <www.amfad.org.ae>.
2. حازم الببلاوي (2009). "الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصادات العربية"، صندوق النقد العربي.
3. صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 2008، وأعداد متفرقة أخرى.
4. صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
5. البنوك المركزية العربية، تقارير سنوية ومواقع إلكترونية.
6. مؤسسة النقد السعودي، التقرير السنوي لعام 2008، رقم (44).


## الإنجليزية


Bankscope. Database of banks' financial information <www.bankscope.com>.

Bloomberg, www.bloomberg.com.

International Association of Insurance Supervisors (IADI), www.iaisweb.org.

International Bank of Settlements, database www.bis.org/statisties/secstats.htm.

International Monetary Fund (2009). Regional Economic Outlook – Middle East and Central Asia, May 2009.

_____ (2008). Article IV – Staff Report, for Egypt, Jordan, Morocco, Qatar, Tunisia and the UAE.

_____ (2008). "Global Financial Stability Report, April 09" and previous issues.

Tahari, A. Brenner, P. De Vrijer, E. Moretti, M. (2007). "Financial Sector Reforms and Prospects for Financial Integration in Maghreb Countries", IMF Working Paper (WP/07/125).

World Bank. (2008). "Global Development Finance: The Role of International Banking".

World Bank and International Finance Corporation (2008). "Doing Business in the Arab World in 2009".

World Bank (2006). "Economic Developments and Prospects: Financial Markets in a New Age of Oil", MENA Region Report.

World Trade Organization. "Trade in Services", Schedule of Specific Commitments, for The WTO Members.

# الملاحق الإحصائية

## ملحق (1) : إجمالي موجودات المصارف العاملة في الدول العربية

## 2007-1995

(مليون دولار أمريكي)

| الدول | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | معدل النمو السنوي (%) | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | | | | | | 1999-1995 | 2007-2003 |
| الدول العربية | 373407 | 395757 | 437266 | 479182 | 506667 | 537947 | 565555 | 621926 | 672299 | 771168 | 902727 | 1094003 | 1449946 | 7.9 | 21.2 |
| الأردن | 11891 | 12493 | 13652 | 14753 | 16292 | 18214 | 19963 | 21325 | 22146 | 25136 | 29741 | 32775 | 35272 | 8.2 | 12.3 |
| الإمارات | 47162 | 50362 | 54993 | 60896 | 68822 | 75453 | 81598 | 90279 | 99907 | 122463 | 173727 | 234057 | 333036 | 9.9 | 35.1 |
| البحرين | 6975 | 7161 | 8333 | 8733 | 9961 | 10022 | 10325 | 10695 | 12239 | 14623 | 16536 | 23092 | 49479 | 9.3 | 41.8 |
| تونس | 10853 | 11010 | 11098 | 11974 | 12156 | 13480 | 13939 | 20250 | 23326 | 25962 | 24904 | 28117 | 33896 | 2.9 | 9.8 |
| الجزائر | 23376 | 24831 | 25490 | 33597 | 34671 | 32407 | 35892 | 41665 | 48675 | 53612 | 57370 | 73481 | 97394 | 10.4 | 18.9 |
| السعودية | 90987 | 95440 | 101810 | 107815 | 110727 | 120873 | 125982 | 135530 | 145389 | 174769 | 202690 | 229930 | 286726 | 5.0 | 18.5 |
| السودان | 1967 | 1114 | 1379 | 1380 | 1649 | 1387 | 1742 | 2336 | 3035 | 4164 | 6638 | 11496 | 12763 | 4.3 | 43.2 |
| سورية | 8572 | 8916 | 9208 | 8945 | 9968 | 12493 | 19391 | 20839 | 22942 | 23951 | 25055 | 27124 | 30927 | 3.8 | 7.8 |
| عُمان | 5325 | 6130 | 8756 | 9310 | 9994 | 10308 | 10936 | 11346 | 11747 | 12723 | 14463 | 18861 | 26809 | 17.0 | 22.9 |
| قطر | 9409 | 9309 | 10566 | 11675 | 13090 | 13803 | 15751 | 17210 | 20907 | 25282 | 35797 | 52055 | 80862 | 8.6 | 40.2 |
| الكويت | 38779 | 38214 | 41620 | 42695 | 42465 | 45204 | 48930 | 56962 | 63841 | 64962 | 74012 | 93345 | 130238 | 2.3 | 19.5 |
| لبنان | 18205 | 23958 | 29884 | 36493 | 40444 | 45033 | 47665 | 52561 | 60115 | 67786 | 70325 | 74271 | 82255 | 22.1 | 8.2 |
| ليبيا | 19310 | 20207 | 20593 | 22153 | 23006 | 21448 | 19454 | 12890 | 12618 | 14919 | 17034 | 22085 | 33141 | 4.5 | 27.3 |
| مصر | 57198 | 64732 | 72255 | 77389 | 82527 | 85339 | 81016 | 88702 | 76318 | 84707 | 98401 | 104672 | 125680 | 9.6 | 13.3 |
| المغرب | 19451 | 20104 | 25843 | 29608 | 29085 | 30224 | 30372 | 36232 | 45423 | 51613 | 51105 | 62454 | 83754 | 10.6 | 16.5 |
| موريتانيا | 388 | 364 | 319 | 269 | 285 | 382 | 433 | 510 | 616 | 803 | 909 | 950 | 1199 | 7.4 | 18.1 |
| اليمن | 3560 | 1412 | 1468 | 1497 | 1522 | 1876 | 2167 | 2592 | 3055 | 3693 | 4018 | 5240 | 6517 | 19.1 | 20.9 |
| دول مجلس التعاون الخليجي[1] | 198636 | 206617 | 226077 | 241124 | 255061 | 275663 | 293521 | 322023 | 354030 | 414822 | 517226 | 651340 | 907148 | 6.5 | 26.5 |
| دول نفطية أخرى[2] | 48601 | 47927 | 49249 | 58897 | 61133 | 57500 | 59688 | 59994 | 67998 | 77192 | 85970 | 113252 | 151014 | 5.9 | 22.1 |
| دول غير نفطية[3] | 117598 | 132297 | 152732 | 170216 | 180505 | 192291 | 192955 | 219070 | 227328 | 255203 | 274476 | 302288 | 360857 | 11.3 | 12.2 |

المصدر : صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

(1) دول مجلس التعاون الخليجي : الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت.

(2) دول نفطية أخرى : الجزائر، السودان، ليبيا، موريتانيا، واليمن.

(3) دول غير نفطية : الاردن، تونس، لبنان، مصر، والمغرب.

## ملحق (2) : إجمالي موجودات المصارف العاملة في الدول العربية
## كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
## 2007-1995

(نسبة منوية)

| الدول | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | المتوسط السنوي للفترة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | | | | | | 1999-1995 | 2007-2003 |
| الدول العربية | 80.6 | 80.3 | 85.0 | 95.7 | 93.9 | 84.0 | 90.8 | 94.4 | 91.0 | 88.4 | 85.4 | 87.5 | 101.9 | 87.3 | 91.6 |
| الأردن | 178.8 | 177.8 | 186.4 | 185.4 | 201.8 | 215.3 | 222.4 | 222.5 | 217.2 | 220.3 | 235.8 | 232.4 | 222.8 | 186.5 | 226.1 |
| الإمارات | 110.2 | 104.9 | 107.4 | 125.6 | 125.2 | 107.0 | 117.3 | 120.4 | 112.8 | 115.2 | 130.1 | 142.2 | 173.4 | 115.0 | 140.6 |
| البحرين | 119.2 | 117.4 | 131.2 | 141.2 | 150.5 | 125.7 | 130.2 | 126.0 | 125.6 | 130.2 | 122.9 | 145.9 | 267.6 | 132.3 | 168.7 |
| تونس | 60.5 | 57.7 | 60.9 | 58.3 | 61.3 | 70.0 | 71.2 | 90.3 | 87.6 | 88.5 | 90.2 | 88.5 | 92.2 | 59.7 | 89.5 |
| الجزائر | 60.8 | 54.4 | 53.9 | 72.9 | 75.0 | 59.6 | 66.1 | 73.5 | 67.4 | 63.4 | 55.8 | 61.8 | 69.3 | 63.5 | 63.7 |
| السعودية | 64.0 | 67.6 | 69.6 | 84.0 | 77.6 | 64.1 | 68.8 | 71.9 | 67.8 | 69.8 | 64.2 | 65.2 | 76.0 | 72.3 | 68.8 |
| السودان | 25.6 | 15.6 | 14.2 | 13.1 | 14.6 | 10.6 | 11.2 | 12.8 | 14.2 | 15.2 | 18.9 | 24.3 | 22.6 | 16.1 | 20.3 |
| سورية | 78.2 | 73.6 | 76.3 | 75.6 | 81.2 | 89.4 | 99.9 | 105.8 | 110.9 | 99.0 | 90.1 | 82.5 | 75.7 | 77.0 | 88.8 |
| عُمان | 38.6 | 40.1 | 55.3 | 66.1 | 64.0 | 51.9 | 54.8 | 55.8 | 53.9 | 51.4 | 46.8 | 52.8 | 66.5 | 53.0 | 55.1 |
| قطر | 115.6 | 102.8 | 93.5 | 113.8 | 107.3 | 77.7 | 89.8 | 88.9 | 88.8 | 79.7 | 84.3 | 91.7 | 126.6 | 106.1 | 98.4 |
| الكويت | 142.9 | 123.2 | 140.1 | 166.3 | 142.3 | 119.3 | 140.8 | 147.2 | 131.9 | 109.3 | 91.6 | 91.5 | 111.7 | 142.1 | 104.7 |
| لبنان | 161.2 | 182.1 | 199.4 | 224.5 | 245.2 | 270.0 | 279.3 | 280.9 | 303.6 | 315.8 | 326.2 | 326.2 | 334.2 | 206.4 | 321.9 |
| ليبيا | 77.1 | 74.2 | 74.1 | 79.8 | 71.1 | 65.6 | 70.0 | 56.0 | 48.4 | 42.7 | 38.7 | 39.2 | 50.9 | 75.1 | 44.1 |
| مصر | 95.1 | 95.6 | 95.5 | 93.6 | 92.9 | 92.6 | 101.4 | 105.3 | 112.5 | 107.0 | 104.7 | 96.6 | 94.6 | 94.4 | 101.6 |
| المغرب | 58.5 | 55.4 | 78.9 | 80.0 | 85.5 | 81.5 | 82.3 | 82.6 | 83.3 | 84.8 | 90.4 | 91.8 | 107.4 | 71.6 | 92.6 |
| موريتانيا | 28.9 | 34.9 | 33.0 | 29.9 | 31.1 | 37.6 | 40.1 | 44.1 | 48.6 | 54.1 | 51.8 | 34.9 | 41.3 | 31.5 | 44.2 |
| اليمن | 34.4 | 24.3 | 21.5 | 25.0 | 21.4 | 19.9 | 22.6 | 24.7 | 26.1 | 26.8 | 24.4 | 27.7 | 30.9 | 26.2 | 27.5 |
| دول مجلس التعاون الخليجي[1] | 82.8 | 82.5 | 86.7 | 103.5 | 97.4 | 80.5 | 88.2 | 91.9 | 87.1 | 85.7 | 83.8 | 89.5 | 112.2 | 90.5 | 93.5 |
| دول نفطية أخرى[2] | 58.7 | 55.2 | 53.2 | 64.5 | 62.4 | 52.0 | 55.1 | 54.7 | 51.2 | 47.6 | 43.0 | 46.4 | 52.8 | 58.9 | 48.3 |
| دول غير نفطية[3] | 82.2 | 84.1 | 94.4 | 96.7 | 98.6 | 101.4 | 111.4 | 119.6 | 122.7 | 118.3 | 117.0 | 108.5 | 109.8 | 91.7 | 114.3 |

المصدر : صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

(1) دول مجلس التعاون الخليجي : الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت.

(2) دول نفطية أخرى : الجزائر، السودان، ليبيا، موريتانيا، واليمن.

(3) دول غير نفطية : الاردن، تونس، لبنان، مصر، والمغرب.

## ملحق (3) : إجمالي ودائع المصارف العاملة في الدول العربية

## 2007-1995

(مليون دولار أمريكي)

| الدول | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | معدل النمو السنوي (%) | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | | | | | | 1999-1995 | 2007-2003 |
| الدول العربية | 229327 | 246153 | 266427 | 292367 | 318198 | 340068 | 361461 | 403360 | 441390 | 513885 | 593455 | 708561 | 898539 | 8.5 | 19.4 |
| الأ ر د ن | 6003 | 6237 | 6829 | 7378 | 8296 | 9152 | 9765 | 10385 | 11510 | 13260 | 15689 | 17684 | 19514 | 8.4 | 14.1 |
| الإمـــارات | 24548 | 24554 | 26246 | 27640 | 39687 | 44210 | 47195 | 54101 | 61797 | 77444 | 105030 | 128288 | 178173 | 12.8 | 30.3 |
| البحريـــن | 4474 | 4781 | 5118 | 5744 | 5921 | 6506 | 6972 | 7316 | 8185 | 8888 | 10451 | 12002 | 16579 | 7.3 | 19.3 |
| تونـــس | 6582 | 7118 | 7414 | 8140 | 8429 | 8771 | 9176 | 10544 | 12452 | 13957 | 13469 | 15493 | 18676 | 6.4 | 10.7 |
| الجزائـــر | 10269 | 11703 | 12825 | 19376 | 18889 | 19582 | 23346 | 27562 | 34347 | 38173 | 41697 | 51508 | 67676 | 16.5 | 18.5 |
| الســعودية | 52533 | 57467 | 60314 | 63211 | 65623 | 70297 | 74966 | 87539 | 95016 | 114708 | 128701 | 157880 | 191350 | 5.7 | 19.1 |
| الســودان | 782 | 463 | 547 | 505 | 565 | 766 | 1049 | 1388 | 1818 | 2580 | 4240 | 6114 | 6793 | 7.8 | 39.0 |
| ســورية | 3073 | 3157 | 3604 | 3675 | 4426 | 5605 | 9362 | 11084 | 13405 | 14732 | 15577 | 17796 | 21138 | 9.5 | 12.1 |
| عُمـــان | 3653 | 4167 | 5375 | 5617 | 5938 | 6270 | 6792 | 7087 | 7283 | 7868 | 9605 | 12014 | 16653 | 12.9 | 23.0 |
| قطـــر | 5463 | 6057 | 6770 | 7440 | 8464 | 9985 | 11681 | 12574 | 14474 | 16556 | 23250 | 32776 | 44737 | 11.6 | 32.6 |
| الكويـــت | 25165 | 24525 | 24973 | 24753 | 24427 | 26760 | 30405 | 32927 | 35770 | 40605 | 46244 | 57752 | 74377 | 0.7 | 20.1 |
| لبنـــان | 13826 | 17906 | 21954 | 25976 | 29191 | 32042 | 34335 | 37175 | 41868 | 46267 | 48648 | 52368 | 58470 | 20.5 | 8.7 |
| ليبيـــا | 13035 | 13403 | 12561 | 14322 | 15469 | 14101 | 12799 | 7423 | 7511 | 9408 | 10853 | 14556 | 21117 | 4.4 | 29.5 |
| مصـــر | 41845 | 47341 | 52137 | 56548 | 60673 | 62448 | 58694 | 66041 | 57644 | 65223 | 74925 | 77496 | 92582 | 9.7 | 12.6 |
| المغـــرب | 15959 | 16170 | 18548 | 20732 | 20847 | 21925 | 22958 | 27807 | 35458 | 40772 | 41418 | 50132 | 64869 | 6.9 | 16.3 |
| موريتانـيا | 158 | 161 | 147 | 136 | 160 | 139 | 193 | 240 | 279 | 357 | 388 | 414 | 569 | 0.3 | 19.5 |
| اليمـــن | 1959 | 944 | 1067 | 1172 | 1193 | 1509 | 1774 | 2166 | 2574 | 3086 | 3270 | 4287 | 5267 | 11.7 | 19.6 |
| دول مجلس التعاون الخليجي[1] | 115836 | 121551 | 128795 | 134406 | 150060 | 164027 | 178012 | 201545 | 222525 | 266069 | 323281 | 400712 | 521868 | 6.7 | 23.8 |
| دول نفطية أخرى[2] | 26203 | 26674 | 27147 | 35511 | 36276 | 36098 | 39161 | 38779 | 46529 | 53605 | 60449 | 76879 | 101422 | 8.5 | 21.5 |
| دول غير نفطية[3] | 84215 | 94771 | 106882 | 118775 | 127436 | 134339 | 134927 | 151952 | 158932 | 179479 | 194149 | 213174 | 254111 | 10.9 | 12.4 |

المصدر : صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

(1) دول مجلس التعاون الخليجي : الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت.

(2) دول نفطية أخرى : الجزائر، السودان، ليبيا، موريتانيا، واليمن.

(3) دول غير نفطية : الاردن، تونس، لبنان، مصر، والمغرب.

## ملحق (4) : إجمالي ودائع المصارف التجارية العربية
## كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
## 2007-1995

(نسبة مئوية)

| الدول | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | المتوسط السنوي للفترة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | | | | | | 1999-1995 | 2007-2003 |
| الدول العربية | 49.5 | 49.9 | 51.8 | 58.4 | 59.0 | 53.1 | 58.0 | 61.3 | 59.7 | 58.9 | 56.1 | 56.7 | 63.1 | 53.9 | 59.1 |
| الأردن | 90.3 | 88.8 | 93.2 | 92.7 | 102.8 | 108.2 | 108.8 | 108.4 | 112.9 | 116.2 | 124.4 | 125.4 | 123.3 | 93.8 | 121.1 |
| الإمارات | 57.3 | 51.2 | 51.3 | 57.0 | 72.2 | 62.7 | 67.9 | 72.2 | 69.8 | 72.8 | 78.6 | 77.9 | 92.8 | 58.1 | 80.4 |
| البحرين | 76.5 | 78.4 | 80.6 | 92.9 | 89.4 | 81.6 | 87.9 | 86.2 | 84.0 | 79.1 | 77.6 | 75.8 | 89.7 | 83.7 | 81.6 |
| تونس | 36.7 | 37.3 | 40.7 | 39.7 | 42.5 | 45.5 | 46.9 | 47.0 | 46.8 | 47.6 | 48.8 | 48.8 | 50.8 | 39.4 | 48.7 |
| الجزائر | 26.7 | 25.6 | 27.1 | 42.0 | 40.9 | 36.0 | 43.0 | 48.6 | 47.5 | 45.2 | 40.6 | 43.3 | 48.2 | 32.7 | 45.0 |
| السعودية | 36.9 | 40.7 | 41.2 | 49.3 | 46.0 | 37.3 | 41.0 | 46.4 | 44.3 | 45.8 | 40.8 | 44.8 | 50.7 | 42.7 | 45.5 |
| السودان | 10.2 | 6.5 | 5.6 | 4.8 | 5.0 | 5.8 | 6.7 | 7.6 | 8.5 | 9.4 | 12.1 | 12.9 | 12.0 | 6.2 | 11.5 |
| سورية | 28.1 | 26.1 | 29.9 | 31.1 | 36.1 | 40.1 | 48.2 | 56.3 | 64.8 | 60.9 | 56.0 | 54.2 | 51.8 | 30.3 | 56.5 |
| عُمان | 26.5 | 27.3 | 33.9 | 39.9 | 38.1 | 31.6 | 34.0 | 34.9 | 33.4 | 31.8 | 31.1 | 33.6 | 41.3 | 33.2 | 34.8 |
| قطر | 67.1 | 66.9 | 59.9 | 72.5 | 69.4 | 56.2 | 66.6 | 64.9 | 61.5 | 52.2 | 54.8 | 57.7 | 70.0 | 67.1 | 60.4 |
| الكويت | 92.7 | 79.1 | 84.0 | 96.4 | 81.9 | 70.6 | 87.5 | 85.1 | 73.9 | 68.3 | 57.2 | 56.6 | 63.8 | 86.4 | 62.5 |
| لبنان | 122.4 | 136.1 | 146.5 | 159.8 | 177.0 | 192.1 | 201.2 | 198.7 | 211.5 | 215.5 | 225.7 | 230.0 | 237.6 | 150.8 | 224.7 |
| ليبيا | 52.1 | 49.2 | 45.2 | 51.6 | 47.8 | 43.1 | 46.0 | 32.3 | 28.8 | 26.9 | 24.7 | 25.8 | 32.4 | 49.1 | 28.0 |
| مصر | 69.5 | 69.9 | 68.9 | 68.4 | 68.3 | 67.8 | 73.5 | 78.4 | 85.0 | 82.4 | 79.8 | 71.6 | 69.7 | 68.9 | 76.3 |
| المغرب | 48.0 | 44.6 | 56.6 | 56.0 | 61.3 | 59.1 | 62.2 | 63.4 | 65.0 | 67.0 | 73.3 | 73.7 | 83.2 | 53.2 | 73.2 |
| موريتانيا | 11.8 | 15.5 | 15.2 | 15.1 | 17.4 | 13.7 | 17.8 | 20.7 | 22.0 | 24.0 | 22.1 | 15.2 | 19.6 | 14.8 | 19.8 |
| اليمن | 18.9 | 16.3 | 15.7 | 19.5 | 16.8 | 16.0 | 18.5 | 20.6 | 22.0 | 22.4 | 19.9 | 22.6 | 25.0 | 17.6 | 22.5 |
| دول مجلس التعاون الخليجي[1] | 48.3 | 48.5 | 49.4 | 57.7 | 57.3 | 47.9 | 53.5 | 57.5 | 54.7 | 55.0 | 52.4 | 55.1 | 64.6 | 52.2 | 57.0 |
| دول نفطية أخرى[2] | 31.6 | 30.7 | 29.3 | 38.9 | 37.0 | 32.6 | 36.1 | 35.4 | 35.0 | 33.1 | 30.2 | 31.5 | 35.5 | 33.6 | 33.1 |
| دول غير نفطية[3] | 58.9 | 60.2 | 66.1 | 67.5 | 69.6 | 70.8 | 77.9 | 83.0 | 85.8 | 83.2 | 82.7 | 76.5 | 77.4 | 64.8 | 80.5 |

المصدر : صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

(1) دول مجلس التعاون الخليجي : الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت.

(2) دول نفطية أخرى : الجزائر، السودان، ليبيا، موريتانيا، واليمن.

(3) دول غير نفطية : الاردن، تونس، لبنان، مصر، والمغرب.

## ملحق (5) : إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص
## كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
## 2007-1995

(نسبة مئوية)

| الدول | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | المتوسط السنوي للفترة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | | | | | | 1999-1995 | 2007-2003 |
| الدول العربية | 28.4 | 28.9 | 32.6 | 39.4 | 39.5 | 34.8 | 37.1 | 38.2 | 36.8 | 37.9 | 39.1 | 39.8 | 45.1 | 33.9 | 45.1 |
| الأ ر د ن | 68.7 | 68.2 | 69.1 | 68.6 | 71.9 | 71.9 | 75.5 | 72.5 | 70.6 | 74.5 | 87.7 | 97.8 | 98.9 | 69.3 | 87.6 |
| الإمـــارات | 45.7 | 44.8 | 47.8 | 57.5 | 54.6 | 46.3 | 51.1 | 52.9 | 50.8 | 52.4 | 59.2 | 63.8 | 75.3 | 50.3 | 62.7 |
| البحريـــن | 43.1 | 41.6 | 45.0 | 50.1 | 52.3 | 46.1 | 47.3 | 50.3 | 47.9 | 51.4 | 51.8 | 52.5 | 62.4 | 46.5 | 54.2 |
| تونـــس | 54.4 | 49.2 | 50.4 | 51.1 | 50.9 | 58.9 | 60.6 | 61.2 | 60.6 | 61.0 | 61.7 | 60.8 | 61.3 | 51.2 | 61.1 |
| الجزائـــر | 5.2 | 5.4 | 3.9 | 4.6 | 5.4 | 6.0 | 8.0 | 12.2 | 11.2 | 11.0 | 11.9 | 12.2 | 12.9 | 4.9 | 12.0 |
| السـعودية | 22.7 | 23.3 | 24.4 | 33.4 | 30.3 | 24.4 | 27.3 | 29.1 | 28.4 | 33.4 | 36.9 | 36.1 | 40.9 | 26.7 | 35.9 |
| الســودان | 3.2 | 3.1 | 2.3 | 1.8 | 1.5 | 2.1 | 2.5 | 3.7 | 5.0 | 6.1 | 8.3 | 10.8 | 10.2 | 2.3 | 8.8 |
| ســورية | 11.2 | 9.6 | 9.8 | 9.2 | 9.2 | 8.5 | 8.1 | 8.2 | 10.2 | 11.7 | 14.9 | 14.9 | 15.0 | 9.8 | 13.7 |
| عُمـــان | 25.6 | 26.6 | 35.6 | 47.3 | 46.4 | 36.8 | 39.1 | 38.6 | 36.5 | 34.2 | 30.8 | 32.0 | 37.1 | 36.4 | 34.1 |
| قطـــر | 34.7 | 31.1 | 30.5 | 38.7 | 35.3 | 26.8 | 34.9 | 28.6 | 30.0 | 29.0 | 35.4 | 38.6 | 51.9 | 34.1 | 39.5 |
| الكويـــت | 30.0 | 34.1 | 47.7 | 62.0 | 55.3 | 45.4 | 56.6 | 58.3 | 59.5 | 56.4 | 50.9 | 51.2 | 63.0 | 45.6 | 56.3 |
| لبنـــان | 57.2 | 62.1 | 67.5 | 76.2 | 84.4 | 88.5 | 86.3 | 81.3 | 76.5 | 74.2 | 67.1 | 67.3 | 72.1 | 70.8 | 71.3 |
| ليبيـــا | 32.5 | 24.0 | 23.8 | 25.0 | 26.7 | 22.7 | 22.3 | 16.0 | 12.6 | 10.2 | 7.7 | 6.5 | 6.6 | 26.3 | 8.0 |
| مصـــر | 32.7 | 36.5 | 41.2 | 47.7 | 52.9 | 52.0 | 54.9 | 54.6 | 53.9 | 54.0 | 51.2 | 49.3 | 46.4 | 43.2 | 50.3 |
| المغـــرب | 29.0 | 28.4 | 47.5 | 48.9 | 53.5 | 50.7 | 48.7 | 48.2 | 48.7 | 49.7 | 53.8 | 57.1 | 70.4 | 41.4 | 56.9 |
| موريتانـيا | 16.7 | 23.4 | 22.9 | 21.5 | 22.7 | 22.8 | 24.2 | 26.5 | | | | | | 21.1 | |
| اليمـــن | 4.6 | 3.0 | 3.9 | 5.4 | 5.5 | 4.9 | 5.7 | 5.8 | 6.4 | 7.2 | 6.9 | 6.9 | 8.4 | 4.5 | 7.3 |
| دول مجلس التعاون الخليجي[1] | 28.7 | 29.7 | 33.1 | 43.1 | 40.0 | 32.6 | 36.9 | 38.5 | 38.0 | 40.6 | 43.5 | 44.8 | 53.4 | 34.9 | 45.2 |
| دول نفطية أخرى[2] | 13.4 | 11.1 | 9.9 | 10.7 | 12.2 | 10.5 | 10.8 | 11.1 | 10.0 | 9.7 | 9.9 | 10.2 | 10.6 | 11.4 | 10.1 |
| دول غير نفطية[3] | 35.1 | 36.5 | 43.9 | 48.8 | 51.9 | 52.1 | 55.0 | 56.3 | 54.8 | 53.5 | 51.6 | 50.5 | 52.5 | 43.8 | 52.4 |

المصدر : صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

(1) دول مجلس التعاون الخليجي : الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت.

(2) دول نفطية أخرى : الجزائر، السودان، ليبيا، موريتانيا، واليمن.

(3) دول غير نفطية : الاردن، تونس، لبنان، مصر، والمغرب.

## ملحق (6) : إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص
## كنسبة من إجمالي ودائع المصارف التجارية العربية
## 2007-1995

(نسبة مئوية)

| الدول | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | المتوسط السنوي للفترة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | | | | | | 1999-1995 | 2007-2003 |
| الدول العربية | 57.3 | 57.9 | 63.0 | 67.4 | 66.9 | 65.6 | 64.0 | 62.4 | 61.5 | 64.2 | 69.6 | 70.0 | 71.2 | 63.0 | 68.2 |
| الأردن | 76.1 | 76.9 | 74.1 | 73.9 | 69.9 | 66.4 | 69.4 | 66.9 | 62.5 | 64.1 | 70.5 | 78.0 | 80.2 | 73.9 | 72.4 |
| الإمارات | 79.6 | 87.6 | 93.3 | 100.9 | 75.7 | 73.8 | 75.3 | 73.3 | 72.8 | 72.0 | 75.2 | 81.9 | 81.1 | 86.5 | 77.9 |
| البحرين | 56.3 | 53.1 | 55.8 | 53.9 | 58.5 | 56.4 | 53.8 | 58.4 | 57.0 | 65.0 | 66.7 | 69.2 | 69.6 | 55.6 | 66.4 |
| تونس | 148.2 | 131.9 | 123.9 | 128.8 | 119.8 | 129.3 | 129.3 | 130.1 | 129.6 | 128.2 | 126.6 | 124.6 | 120.6 | 129.8 | 125.5 |
| الجزائر | 19.3 | 21.0 | 14.5 | 11.0 | 13.3 | 16.6 | 18.6 | 25.0 | 23.6 | 24.3 | 29.3 | 28.1 | 26.7 | 15.0 | 26.6 |
| السعودية | 61.5 | 57.3 | 59.1 | 67.8 | 65.9 | 65.3 | 66.5 | 62.7 | 64.1 | 73.0 | 90.4 | 80.5 | 80.5 | 62.5 | 78.9 |
| السودان | 31.7 | 47.6 | 41.8 | 36.9 | 30.0 | 36.2 | 36.9 | 49.1 | 59.1 | 65.1 | 68.5 | 83.9 | 84.3 | 36.8 | 76.7 |
| سورية | 39.7 | 37.0 | 33.0 | 29.6 | 25.5 | 21.1 | 16.8 | 14.6 | 15.7 | 19.2 | 26.7 | 27.4 | 29.0 | 32.3 | 24.3 |
| عُمان | 96.6 | 97.7 | 105.1 | 118.7 | 121.9 | 116.5 | 114.9 | 110.6 | 109.3 | 107.7 | 99.2 | 95.2 | 89.8 | 109.7 | 98.0 |
| قطر | 51.6 | 46.5 | 50.9 | 53.4 | 50.8 | 47.7 | 52.3 | 44.1 | 48.7 | 55.5 | 64.6 | 66.9 | 74.1 | 50.8 | 65.5 |
| الكويت | 32.4 | 43.1 | 56.8 | 64.3 | 67.5 | 64.3 | 64.7 | 68.5 | 80.5 | 82.5 | 89.0 | 90.4 | 98.8 | 52.7 | 89.9 |
| لبنان | 46.8 | 45.7 | 46.1 | 47.7 | 47.7 | 46.0 | 42.9 | 40.9 | 36.2 | 34.4 | 29.7 | 29.2 | 30.4 | 46.9 | 31.7 |
| ليبيا | 62.4 | 48.7 | 52.7 | 48.4 | 55.8 | 52.5 | 48.5 | 49.7 | 43.9 | 37.9 | 31.1 | 25.3 | 20.4 | 53.6 | 28.7 |
| مصر | 47.1 | 52.3 | 59.8 | 69.8 | 77.4 | 76.7 | 74.8 | 69.7 | 63.4 | 65.6 | 64.2 | 68.9 | 66.5 | 62.7 | 65.9 |
| المغرب | 60.5 | 63.6 | 83.9 | 87.3 | 87.3 | 85.7 | 78.4 | 76.0 | 74.8 | 74.1 | 73.4 | 77.4 | 84.7 | 77.8 | 77.8 |
| موريتانيا | 141.6 | 151.1 | 150.4 | 142.1 | 130.4 | 166.8 | 135.5 | 128.1 | | | | | | 143.1 | |
| اليمن | 24.3 | 18.7 | 24.7 | 27.7 | 32.9 | 30.3 | 31.0 | 28.1 | 29.0 | 32.0 | 34.9 | 30.5 | 33.6 | 25.8 | 32.2 |
| دول مجلس التعاون الخليجي[1] | 59.5 | 61.3 | 67.0 | 74.7 | 69.8 | 68.0 | 69.0 | 66.9 | 69.4 | 73.8 | 82.9 | 81.4 | 82.7 | 66.8 | 79.4 |
| دول نفطية أخرى[2] | 42.2 | 36.1 | 33.8 | 27.5 | 32.8 | 32.2 | 30.0 | 31.4 | 28.6 | 29.2 | 32.7 | 32.2 | 29.6 | 34.0 | 30.5 |
| دول غير نفطية[3] | 59.5 | 60.5 | 66.5 | 72.3 | 74.5 | 73.6 | 70.6 | 67.8 | 63.9 | 64.3 | 62.4 | 66.0 | 67.9 | 67.6 | 65.1 |

المصدر : صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

(1) دول مجلس التعاون الخليجي : الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت.

(2) دول نفطية أخرى : الجزائر، السودان، ليبيا، موريتانيا، واليمن.

(3) دول غير نفطية : الاردن، تونس، لبنان، مصر، والمغرب.

# ملحق (7 - أ)
## هيكل القطاع المصرفي في الدول العربية
## (قيمة الموجودات حسب أنواع المصارف)

(مليون دولار)

| الدولة | مصارف تجارية | | | مصارف إسلامية | | | مصارف متخصصة أخرى | | | مجموع الموجودات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2000 | 2003 | 2007 | 2000 | 2003 | 2007 | 2000 | 2003 | 2007 | 2000 | 2003 | 2007 |
| **متوسط الدول العربية** | **500,081** | **625,645** | **1,330,184** | **24,809** | **31,957** | **194,901** | **46,832** | **46,291** | **106,667** | **571,722** | **703,893** | **1,631,752** |
| الأردن | 27,588 | 31,122 | 49,599 | 1,481 | 1,920 | 3,083 | 1,478 | 1,758 | 3,386 | 30,547 | 34,800 | 56,068 |
| الإمارات | 46,474 | 61,461 | 221,531 | 4,389 | 9,513 | 50,242 | 2,896 | 3,159 | 8,497 | 53,759 | 74,133 | 280,270 |
| البحرين | 51,980 | 61,432 | 112,935 | 1,922 | 7,099 | 27,865 | 4,456 | 5,414 | 11,704 | 58,358 | 73,945 | 152,504 |
| تونس | 1,627 | 16,906 | 23,364 | | | | 751 | 1,663 | 2,558 | 2,378 | 18,569 | 25,922 |
| الجزائر | 22,314 | 20,673 | 36,093 | | | | 3,712 | 3,997 | 5,314 | 26,026 | 24,670 | 41,407 |
| السعودية | 107,061 | 126,943 | 239,116 | 4,948 | 6,368 | 48,406 | 214 | 4,363 | 7,977 | 112,223 | 137,674 | 295,499 |
| السودان | 852 | 1,803 | 4,870 | 229 | 477 | 1,538 | | | | 1,081 | 2,280 | 6,408 |
| سورية | 55,668 | 73,901 | 98,532 | | | | | | | 55,668 | 73,901 | 98,532 |
| عمان | 8,946 | 10,050 | 22,893 | | | | 1,663 | 2,012 | 3,546 | 10,609 | 12,062 | 26,439 |
| قطر | 10,467 | 15,623 | 61,274 | 1,691 | 2,611 | 12,794 | | | | 12,158 | 18,234 | 74,068 |
| الكويت | 30,950 | 45,975 | 108,808 | 6,712 | 406 | 43,227 | 17,382 | 5,992 | 26,387 | 55,044 | 52,373 | 178,422 |
| لبنان | 37,937 | 54,492 | 96,028 | | 25 | 108 | 759 | | 745 | 38,696 | 54,517 | 96,881 |
| ليبيا | 4,427 | 5,965 | 3,586 | | | | | | | 4,427 | 5,965 | 3,586 |
| مصر | 72,961 | 68,415 | 131,246 | 3,239 | 2,814 | 5,642 | 10,600 | 9,773 | 15,783 | 86,800 | 81,002 | 152,671 |
| المغرب | 19,129 | 29,674 | 111,579 | | | | 2,915 | 8,038 | 13,530 | 22,044 | 37,712 | 125,109 |
| موريتانيا | 248 | 463 | 409 | | | | | | | 248 | 463 | 409 |
| اليمن | 369 | 621 | 1,654 | 198 | 724 | 1,753 | | 94 | 1,115 | 567 | 1,439 | 4,522 |
| **دول مجلس التعاون الخليجي (1)** | 255,878 | 321,484 | 766,557 | 19,662 | 25,997 | 182,534 | 26,611 | 20,940 | 58,111 | 302,151 | 368,421 | 1,007,202 |
| **الدول النفطية الأخرى (2)** | 28,210 | 29,525 | 46,612 | 427 | 1,201 | 3,291 | 3,712 | 4,091 | 6,429 | 32,349 | 34,817 | 56,332 |
| **الدول غير النفطية (3)** | 159,242 | 200,609 | 411,816 | 4,720 | 4,759 | 8,833 | 16,503 | 21,232 | 36,002 | 180,465 | 226,600 | 456,651 |

المصدر : احتساب مبني على بيانات مجمعة من قاعدة بيانات Bankscope.

(1) دول مجلس التعاون الخليجي هي : الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر والكويت.

(2) تشمل الدول النفطية الأخرى الجزائر، السودان، ليبيا، موريتانيا واليمن.

(3) تشمل الدول غير النفطية الأخرى الأردن، تونس، لبنان، مصر والمغرب.

## ملحق (7 - ب)
## هيكل القطاع المصرفي في الدول العربية
## (الحصة في إجمالي الموجودات المصرفية)

(نسبة مئوية)

| الدولة | مصارف تجارية | | | مصارف إسلامية | | | مصارف متخصصة أخرى | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2000 | 2003 | 2007 | 2000 | 2003 | 2007 | 2000 | 2003 | 2007 |
| **متوسط الدول العربية** | **87.5** | **88.9** | **81.5** | **4.3** | **4.5** | **11.9** | **8.2** | **6.6** | **6.5** |
| الأردن | 90.3 | 89.4 | 88.5 | 4.8 | 5.5 | 5.5 | 4.8 | 5.1 | 6.0 |
| الإمارات | 86.4 | 82.9 | 79.0 | 8.2 | 12.8 | 17.9 | 5.4 | 4.3 | 3.0 |
| البحرين | 89.1 | 83.1 | 74.1 | 3.3 | 9.6 | 18.3 | 7.6 | 7.3 | 7.7 |
| تونس | 68.4 | 91.0 | 90.1 | | | | 31.6 | 9.0 | 9.9 |
| الجزائر | 85.7 | 83.8 | 87.2 | | | | 14.3 | 16.2 | 12.8 |
| السعودية | 95.4 | 92.2 | 80.9 | 4.4 | 4.6 | 16.4 | 0.2 | 3.2 | 2.7 |
| السودان | 78.8 | 79.1 | 76.0 | 21.2 | 20.9 | 24.0 | | | |
| سورية | 100.0 | 100.0 | 100.0 | | | | | | |
| عمان | 84.3 | 83.3 | 86.6 | | | | 15.7 | 16.7 | 13.4 |
| قطر | 86.1 | 85.7 | 82.7 | 13.9 | 14.3 | 17.3 | | | |
| الكويت | 56.2 | 87.8 | 61.0 | 12.2 | 0.8 | 24.2 | 31.6 | 11.4 | 14.8 |
| لبنان | 98.0 | 100.0 | 99.1 | | 0.0 | 0.1 | 2.0 | | 0.8 |
| ليبيا | 100.0 | 100.0 | 100.0 | | | | | | |
| مصر | 84.1 | 84.5 | 86.0 | 3.7 | 3.5 | 3.7 | 12.2 | 12.1 | 10.3 |
| المغرب | 86.8 | 78.7 | 89.2 | | | | 13.2 | 21.3 | 10.8 |
| موريتانيا | 100.0 | 100.0 | 100.0 | | | | | | |
| اليمن | 65.1 | 43.2 | 36.6 | 34.9 | 50.3 | 38.8 | | 6.5 | 24.7 |
| **دول مجلس التعاون الخليجي (1)** | 84.7 | 87.3 | 76.1 | 6.5 | 7.1 | 18.1 | 8.8 | 5.7 | 5.8 |
| **الدول النفطية الأخرى (2)** | 87.2 | 84.8 | 82.7 | 1.3 | 3.4 | 5.8 | 11.5 | 11.8 | 11.4 |
| **الدول غير النفطية (3)** | 88.2 | 88.5 | 90.2 | 2.6 | 2.1 | 1.9 | 9.1 | 9.4 | 7.9 |

المصدر : محتسب من بيانات الملحق (7 - أ).

## ملحق (8)
## تطور الكثافة والتقنية المصرفية في الدول العربية

| الدولة | عدد المصارف | | عدد الفروع المصرفية | | الكثافة المصرفية (ألف نسمة لكل فرع مصرفي) | | عدد أجهزة الصراف الآلي | | عدد موظفي المصارف | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2000 | 2007 | 2000 | 2007 | 2000 | 2007 | 2000 | 2007 | 2000 | 2007 |
| متوسط الدول العربية | **395** | **458** | **10,012** | **13,419** | **24.7** | **23.8** | | | | |
| الأردن | 21 | 27 | 462 | 597 | 10.5 | 9.6 | | | 12,277 | |
| الإمارات | 46 | 49 | 383 | 638 | 7.8 | 7.1 | 512 | | 5,337 | |
| البحرين | 21 | 27 | 107 | 131 | 6.4 | 5.8 | 154 | | 2,683 | |
| تونس | 20 | 20 | 811 | 1,051 | 11.8 | 9.7 | 249 | *729 | 17,229 | |
| الجزائر | 19 | 25 | 1,071 | 1,338 | 28.4 | 25.5 | | | | |
| السعودية | 11 | 17 | 1,199 | 1,353 | 17.0 | 17.9 | 2,234 | 7,534 | 22,039 | 35,963 |
| السودان | | 32 | 617 | 557 | 50.4 | 66.8 | | | | |
| سورية | 6 | 15 | 270 | 348 | 60.4 | 54.9 | | | | |
| عُمان | 20 | 19 | 358 | 386 | 6.7 | 7.1 | | 666 | | *5,826 |
| فلسطين | 22 | 22 | 115 | 126 | 27.9 | 32.4 | | | | |
| قطر | 8 | 17 | 65 | 157 | 9.5 | 5.6 | 169 | | 2,956 | |
| الكويت | 10 | 16 | 153 | 275 | 14.6 | 12.1 | | 884 | | |
| لبنان | 76 | 67 | 773 | 864 | 4.9 | 4.6 | 433 | | 15,209 | 17,501 |
| ليبيا | 10 | 15 | 378 | 441 | 14.9 | 16.0 | 16 | 1,071 | 11,906 | 14,499 |
| مصر | 62 | 41 | 1,346 | 1,809 | 47.0 | 40.2 | | | | |
| المغرب | 21 | 15 | 1,703 | 2,747 | 16.9 | 11.7 | | | | |
| موريتانيا | 7 | 9 | 32 | 66 | 82.7 | 47.4 | | | | |
| اليمن | 15 | 17 | 169 | 157 | 108.3 | 149.5 | | | 4,241 | |
| دول مجلس التعاون الخليجي[1] | 116 | 145 | 2,265 | 2,940 | 12.9 | 12.4 | | | | |
| الدول النفطية الأخرى[2] | 51 | 98 | 2,267 | 2,559 | 38.9 | 41.0 | | | | |
| الدول غير النفطية[3] | 200 | 170 | 5,095 | 7,068 | 21.6 | 17.6 | | | | |

المصدر: صندوق النقد العربي : قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ومصادر وطنية ودولية.

* بيانات عام 2006.

(1) دول مجلس التعاون الخليجي هي : الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر والكويت.

(2) تشمل الدول النفطية الأخرى الجزائر، السودان، ليبيا، موريتانيا واليمن.

(3) تشمل الدول غير النفطية الأخرى الأردن، تونس، لبنان، مصر والمغرب.

## ملحق (9)

## بعض الإصلاحات في مجال السياسة النقدية والمصرفية في الدول العربية

| | تحرير أسعار الفائدة | إزالة القيود على الائتمان | الاحتياطي الإلزامي حاليا | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| الإمارات | نعم | نعم | متوسط 7.2% نهاية 2006 | • يشترط على البنوك الاحتفاظ باحتياطيات تعادل 14 في المائة من الودائع تحت الطلب و 1 في المائة من الودائع لأجل.<br>• أعلنت السلطات أثر تفجر الأزمة المالية العالمية في سبتمبر 2007 ضمان كافة الودائع لدى جميع المصارف العاملة في البلاد لفترة ثلاثة أعوام عن أجل لتعزيز الثقة في النظام المصرفي.<br>• أتاحت وزارة المالية والبنك المركزي تسهيلات ائتمانية للمصارف بقيمة 32.7 مليار دولار لتوفير السيولة بغرض معالجة الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية في نهاية عام 2008.<br>• وضمن نفس السياق، قامت حكومة أبوظبي في بداية عام 2009 بضخ 4.4 مليار دولار في خمسة مصارف محلية عبر شراء سندات مؤهلة للتصنيف ضمن الشق الأول من رؤوس أموالها.<br>• خفض مصرف الإمارات المركزي سعر الفائدة على إعادة الشراء من 2 في المائة إلى 1 في المائة من سبتمبر 2008 إلى يناير 2009 لتوفير السيولة للمصارف لمعالجة انعكاسات الأزمة المالية العالمية. |
| الأردن | نعم | نعم | 8% من إجمالي الودائع بالعملة المحلية والأجنبية | • تميزت أوائل التسعينات بالأزمة الحادة التي شهدتها المصارف التجارية بعد انهيار ثالث أكبر مصرف تجاري في أغسطس 1989، وارتفاع الدين الخارجي.<br>• تم تحرير أسعار الفائدة بالكامل عام 1990.<br>• تم في عام 1993 الابتعاد عن الأدوات المباشرة للسياسة النقدية وفي عام 1996 الابتعاد عن الائتمان الموجه على الرغم من أن قطاعات الزراعة، الصناعات اليدوية والتصدير لا تزال تحصل ائتمان تفضيلي من بعض المصارف الصغيرة المتخصصة.<br>• في إطار برنامج تحقيق الاستقرار، انتهجت السلطات نظام تثبيت سعر صرف الدينار إلى سلة من العملات عوضا عن الدولار. ولكن لم ترجع ثقة المستثمرين إلى الدينار قبل إعادة تثبيت سعر الصرف إلى الدولار عام 1995 مما نتج عنه ارتفاع الاحتياطي الأجنبي. ومكن ذلك من تخفيض أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية وساهم في استقرار الاقتصاد وإعادة ثقة المستثمرين.<br>• يتم استخدام عمليات السوق المفتوحة، الاحتياطي الإلزامي وأسعار الخصم لضبط السيولة وتحقيق الاستقرار والتنمية.<br>• أعلنت السلطات المالية ضمان كافة الودائع لدى جميع المصارف العاملة في الأردن حتى نهاية 2009 بغية إعادة التأكيد على سلامة القطاع المصرفي بعد الإفرازات السلبية للأزمة المالية العالمية.<br>• بعد أن رفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع إلى 10 في المائة في عام 2008، فقد عاود تخفيضها إلى 9 في المائة بعد بروز الأزمة المالية العالمية وأعلن عن تخفيضها إلى 8 في المائة اعتباراً من مطلع مايو 2009 لتعزيز السيولة لدى المصارف. |
| البحرين | نعم | نعم | 7% من الودائع بالعملة المحلية | • تعد الصناعة المصرفية من أكثرها تقدما مقارنة ببقية الدول العربية. وقد قام البنك المركزي بتطوير معايير الحيطة المالية وتحسين الرقابة المصرفية. وقد طورت السلطات النظام الرقابي حتى يتلاءم مع الشريعة الإسلامية.<br>• بلغت نسبة الاحتياطي الإلزامي 5 في المائة على الودائع، وقد تمت زيادتها إلى 7 في المائة في يناير 2008. |

## تابع : ملحق (9)
## بعض الإصلاحات فى مجال السياسة النقدية والمصرفية فى الدول العربية

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **تونس** | نعم | نعم | 7.5% من إجمالي الودائع بالعملة المحلية | • ابتداء من عام 1991 لم تعد المصارف التجارية مقيد بالاحتفاظ بأذون الخزانة، كما أصدر البنك المركزي شهادات إيداع ذات أجل أطول تمتد إلى 90 يوما.<br>• عوضت السلطات عام 1992 السقف الذي كانت تفرضه على سعر الفائدة على الائتمان بطريقة مفردة بسقف يمثل معدل أسعار الفائدة. كما عملت السلطات على تعزيز الإطار الرقابي.<br>• قامت السلطات بتحرير الحساب الجاري لميزان المدفوعات خلال عام 1993 وأصبح بإمكان المصدرين الاحتفاظ بـ40 في المائة من إجمالي الصادرات بالعملة الأجنبية. كما صرحت للمصارف التجارية بالاقتراض من الخارج في حدود 3 ملايين دينار.<br>• عدل قانون المصارف وتم الاعتماد على آليات السوق خلال عام 1994، وتم إدخال سوق مابين المصارف للعملة الأجنبية. كما تم أيضا تحرير الاستثمار الأجنبي إلى الخارج للمؤسسات المصدرة. وقامت السلطات بتحرير استثمار المحفظة المستقبل ابتداء من عام 1995.<br>• قامت السلطات بإلغاء كل القيود على أسعار الفائدة على الائتمان المحلي عام 1996، ولم تعد المصارف مجبرة على تقديم القروض إلى القطاعات ذات الأولوية.<br>• أصبح تدخل البنك المركزي في أسواق المال من أهم أدوات إدارة السياسة النقدية منذ عام 1997. واتخذت السلطات إجراءات للحد من مستوى الائتمان عديم الأداء للمؤسسات العامة.<br>• تم رفع نسبة كفاية رأس المال من 5 في المائة إلى 8 في المائة خلال عام 1998. وتم تعديل قانون المصارف خلال عام 2001، وتم تطوير الأدوات التي تمكن من الحد من المخاطر في سوق الصرف.<br>• تمت زيادة نسبة الاحتياطي من 3.5% إلى 5% في يناير 2008، وإلى 7.5 في المائة في مايو 2008، وذلك كجزء من السياسة النقدية الانكماشية لمواجهة التضخم وتخفيض السيولة المتزايدة في السوق النقدية. |
| **الجزائر** | نعم | نعم | 8% من الودائع بالعملة المحلية | • تم توحيد أسعار الفائدة للقطاع العام والقطاع الخاص في عام 1990 وتحرير أسعار الفائدة الودائع وتم تحرير أسعار الفائدة على الإقراض خلال الفترة 1990-1995.<br>• تمت إزالة السقوف على الائتمان في عام 2000.<br>• كانت نسبة الاحتياطي الإلزامي تعادل 6.5 في المائة حتى نهاية عام 2007 وتمت زيادتها إلى 8 في المائة في يناير 2008 علماً بأنها كانت تعادل 3 في المائة من ودائع البنوك بالعملة المحلية في عام 2001، وذلك لمواجهة الضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في مناخ اقتصادي يتميز بسيولة فائضة مرتفعة في القطاع المصرفي. |
| **جيبوتي** | نعم | نعم | - | • من المتوقع أن تؤدي المنافسة المتزايدة بين البنوك إلى تخفيض الفرق (spread) الملاحظ بين أسعار الفائدة على الإقراض وعلى الودائع.<br>• تنوي السلطات تطوير أدوات للسياسة النقدية لمواجهة الضغوط التضخمية بما يتوافق مع السياسة المالية الحذرة المتبعة. وتبرز من بين الأدوات التي يمكن إدخال العمل بها في هذا السياق، متطلبات الاحتياطي الإلزامي وإصدار السندات والأوراق المالية من قبل السلطة النقدية. |
| **السعودية** | نعم | نعم | 7 % من إجمالي الودائع تحت الطلب و4% من إجمالي الودائع الادخارية والآجلة | • يعد القطاع المالي متنوعا مقارنة ببقية الدول العربية ولكن يبقى حجم القطاع المصرفي محدودا. وتعد المنافسة بين المصارف أهم في سوق الودائع مقارنة بسوق الائتمان.<br>• لا توجد قيود على الاستثمار الأجنبي بالنسبة لأذون الخزانة، ولكن توجد بعض القيود في سوق الأسهم. ويتميز القطاع المالي بهيمنة القطاع المصرفي. |

## تابع : ملحق (9)
## بعض الإصلاحات فى مجال السياسة النقدية والمصرفية فى الدول العربية

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| السعودية (تابع) | | | | • شهدت أوائل التسعينات تطور أسواق المال ويعزى ذلك لدور عمليات إعادة الشراء في إدارة السيولة المحلية. ويحدد البنك المركزي عمليات السوق المفتوحة إلى عمليات إعادة الشراء من اليوم إلى اليوم (day-to-day).<br>• تعتمد السلطات على نسبة السيولة إلى الأصول والتي تمثل 20 في المائة. ويدير البنك المركزي السيولة المحلية من خلال الإيداع العام لدى المصارف التجارية، فتحول مثلا السلطات ودائع المؤسسات العامة من المصارف التجارية إلى البنك المركزي من أجل امتصاص السيولة المحلية.<br>• تحظى السلطات باستقلالية في اختيار أدوات إدارة السياسة النقدية.<br>• تمت زيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي في نوفمبر 2007 لتصبح 9% من مجموع الودائع تحت الطلب و2% من مجموع الودائع الادخارية والآجلة وذلك من مستوى 7% و12% على التوالي الذي كان سائداً منذ عام 1980، وذلك بغرض مواجهة الضغوط التضخمية. واستمراراً لجهود مكافحة التضخم فقد تمت زيادتها تدريجياً لتصبح منذ مطلع مايو 2008 13 في المائة من إجمالي الودائع تحت الطلب و4 في المائة من إجمالي الودائع الادخارية والآجلة.<br>• أعلنت الحكومة ضمان كافة الودائع لدى المصارف العاملة في البلاد أثر اندلاع الأزمة المالية العالمية لتعزيز الثقة في القطاع المصرفي.<br>• قامت مؤسسة النقد السعودي بتوفير سيولة للمصارف العاملة في البلاد بمقدار 40 مليار دولار في الربع الأخير من عام 2008 لدعم السيولة في المصارف بغية مواجهة الانعكاسات السلبية للأزمة المالية العالمية.<br>• ولتحقيق نفس الغرض، تم تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع من 13 في المائة إلى 10 في المائة وإلى 7 في المائة خلال الربع الأخير في عام 2008.<br>• قامت مؤسسة النقد السعودية بتخفيض سعر الفائدة على إعادة الشراء خمس مرات من 5.5 في المائة في سبتمبر 2008 إلى 2 في المائة في مارس 2009 لتعزيز السيولة لدى المصارف. |
| السودان | لا | جزئياً | 13% من إجمالي الودائع بالعملة المحلية والأجنبية للمصارف الإسلامية والتقليدية | • خضع النظام المصرفي إلى قوانين الشريعة الإسلامية بصفة كلية منذ عام 1992 ويطبق حاليا نظاماً مصرفياً مزدوجاً (إسلامي في الشمال وتقليدي في الجنوب) منذ عام 2005.<br>• يهدف البنك المركزي في تنفيذ سياسته النقدية إلى المحافظة على استقرار الأسعار وسعر الصرف وكفاءة النظام المصرفي ويركز على استخدام الأدوات غير المباشرة التي تناسب النظامين الإسلامي والتقليدي.<br>• تشجع السلطات النقدية المصارف على تمويل القطاعات ذات الأولوية على الرغم من السماح لها بتمويل كافة القطاعات باستثناء تمويل شركات صرافات النقد الأجنبي وتمويل شراء العملات بقصد المتاجرة أو تمويل شراء الأوراق المالية الحكومية أو سداد الديون المتعثرة.<br>• يفرض على المصارف الإسلامية تطبيق هامش مرابحة بنسبة 10% وعلى المصارف التقليدية تطبيق سعر فائدة 10% وذلك عند التمويل.<br>• ألغى البنك المركزي بصفة تدريجية القيود وقام بتحرير القطاع المالي ابتداء من عام 1997، كما استعمل بصفة تدريجية الأدوات غير المباشرة لإدارة السياسة النقدية.<br>• قام البنك المركزي بتوحيد إطار المحاسبة لكل المصارف والمؤسسات المالية عام 1998. كما عملت السلطات على تحسين كفاية رأس المال، والتخفيض من نسبة الإقراض عديم الأداء عام 1999.<br>• أدخل البنك المركزي عددا من الإصلاحات في إطار تحسين الرقابة المصرفية منذ عام 1998، وقام بإعادة تأهيل المصارف التجارية عام 2000. |

## تابع : ملحق (9)
## بعض الإصلاحات فى مجال السياسة النقدية والمصرفية فى الدول العربية

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **السودان (تابع)** | | | | • استعمل البنك المركزي أدوات غير مباشرة ابتداء من عام 1997 من خلال عمليات السوق المفتوحة، كما استعملت السلطات أدوات مباشرة من خلال الاحتياطي الإلزامي. وابتداء من عام 2000 تم توحيد نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع بالعملة المحلية والأجنبية إلى 15 في المائة عام 2000 ثم إلى 12 في المائة عام 2001 قبل زيادتها إلى 13 في المائة. تشمل الودائع المفروض عليها احتياطي إلزامي الودائع الجارية والودائع لأجل والهوامش على خطابات الاعتماد غير المعززة وخطابات الضمان. |
| **سورية** | لا | لا | 7.5% من إجمالي الودائع | • تميزت الفترة 1963-2001 بتأميم كل المصارف إلى شركات مساهمة، وتم تحديد مساهمة الأجانب إلى نسبة 25 في المائة. وقد ركزت السياسة النقدية على تثبيت الأسعار ودعم أسعار الفائدة من أجل تحقيق أهداف التنمية. كما كانت السياسة النقدية تهدف إلى تحقيق التوازن في ميزانية الحكومة واستقرار الصرف الأجنبي.<br>• سمح للمقيمين بالخارج بفتح حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية قابلة للتحويل وأيضا إلى المقيمين من مؤسسات عامة وشركات أجنبية.<br>• وانتهجت السلطات منذ عام 2000 برنامج إصلاح وتحرير القطاع المالي، وذلك من أجل تحسين توزيع الموارد من خلال آليات السوق.<br>• سمحت السلطات للمصارف الخاصة بتقديم الخدمات في المناطق الحرة.<br>• أنشأت السلطات سوق ما بين البنوك منذ عام 2004 وأدخلت قانونا جديدا ينظم عمل المصارف الإسلامية وأيضا قانونا لأسواق المال عام 2005.<br>• قام البنك المركزي بتحرير أسعار الفائدة على الائتمان في حين بقيت أسعار الفائدة على الودائع لا تخضع لآليات السوق، علما بأن أسعار الفائدة لم يتم تعديلها عن مستوى 7% للقطاع العام و9% للقطاع الخاص منذ عام 1981 إلا في عام 2003.<br>• تتراوح أسعار الفائدة على الودائع بين 7.5-9 في المائة وعلى حسابات التوفير بين 3-5 في المائة مع وجود هامش 0.2% تحدده المصارف، وتتراوح بين 7.5 و10 في المائة على القروض.<br>• يشترط على البنوك أن تحتفظ بسندات حكومية تساوي 7.5% من إجمالي ودائعها ويتم دفع فوائد تعويضية عليها تساوي 1%. |
| **عُمان** | جزئياً | لا | 5% من إجمالي الودائع | • يتم وضع سقف على أسعار الفائدة على القروض الشخصية يساوي 8.5% وعلى نسبة الائتمان الممنوح بنحو 40% من إجمالي الائتمان لدى المصرف.<br>• تمت زيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي من 3% إلى 5% في ديسمبر 2007.<br>• بعد قيام السلطات النقدية بزيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع من 5 في المائة إلى 8 في المائة في عام 2008، عادت إلى تخفيضها إلى 5 في المائة في الربع الأخير من عام 2008 لتعزيز السيولة لدى المصارف بغية معالجة إفرازات الأزمة المالية العالمية.<br>• وفي نفس الإطار، أعلنت السلطات النقدية عن توفير تسهيلات ائتمانية للمصارف تتراوح بين 2 و5 مليار دولار لاستخدامها عند الضرورة. |
| **قطر** | نعم | نعم | 3.75% من إجمالي الودائع | • قام البنك المركزي بتحرير أسعار الفائدة على الودائع قصيرة الأجل في النصف الأول لعام 1995، وفي شهر أبريل 1998 تم تحرير أسعار الفائدة على الودائع محددة الأجل لأكثر من 15 شهرا.<br>• أصبحت كل أسعار الفائدة على الودائع والائتمان تخضع لآليات السوق ابتداء من شهر فبراير 2000، ما عدا أسعار الفائدة طويلة الأجل للمشاريع الصغيرة. |

## تابع : ملحق (9)
## بعض الإصلاحات فى مجال السياسة النقدية والمصرفية فى الدول العربية

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| قطر (تابع) | | | | • يستعمل البنك المركزي أذون الخزانة للقيام باتفاقية إعادة الشراء (repo operations). واعتمدت السلطات على نسبة واحدة للاحتياطي حتى عام 1995، تمثل 1.5 في المائة على الودائع الادخارية ولأجل مع سعر فائدة تعويضي يمثل 2 في المائة أقل من سعر الفائدة الرسمي للبنك المركزي. وابتداء من شهر سبتمبر 1995 قام البنك المركزي بتوحيد الودائع الجارية لكل المصارف التجارية والإسلامية وبإزالة نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع الادخارية ولأجل. وأصبحت نسبة الاحتياطي الإلزامي 2.75 في المائة ابتداء من عام 2000. ويحتسب الاحتياطي الإلزامي كمعدل شهري ويفرض البنك المركزي سعر فائدة جزائي على المصارف التي لا تمتثل لنسبة الاحتياطي الإلزامي، يمثل ثلاث أضعاف سعر الفائدة على عمليات الشراء.<br>• لم يستعمل البنك المركزي نافذة الخصم بالرغم من إنشائها كأداة لإدارة السياسة النقدية منذ عام 1993. كما قام البنك المركزي بتطوير نظام التسوية ابتداء من شهر يناير 2001.<br>• لا تزال هناك بعض البنوك المتخصصة التي توفر قروض مدعومة للشركات الصغيرة.<br>• تمت زيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي من 2.75% إلى 3.25% في ديسمبر 2007 ثم إلى 3.75% في فبراير 2008.<br>• قررت الحكومة في مارس 2009 شراء المحافظ الاستثمارية لدى المصارف المحلية المستثمرة في سوق الدوحة للأوراق المالية بهدف تحسين نوعية الأصول وإعادة الثقة في الأسواق المالية لمعالجة إفرازات الأزمة المالية العالمية. |
| الكويت | نعم | نعم | | • لا تزال أسعار الفائدة على الائتمان تحدد بهامش لا يتجاوز 2% على سعر الخصم بالنسبة للقروض قصيرة الأجل (أقل من سنة) و4.5% للقروض الأخرى والذي تم مؤخراً تخفيضه إلى نسبة 3%.<br>• تم تحرير أسعار الفائدة على الودائع بشكل كامل في عام 1995.<br>• تشترط السلطات الاحتفاظ بنسبة 20% من إجمالي الودائع المحلية بالدينار كسيولة إجمالية ولا تطبق نظام الاحتياطي الإلزامي من الودائع.<br>• بعد إندلاع الأزمة المالية العالمية، أعلن بنك الكويت المركزي عن استعداده لدعم السيولة لدى المصارف، وقام كذلك بتوفير السيولة لبنك الخليج وضمان جميع ودائع العملاء فيه أثر تعرضه لخسائر كبيرة في الربع الأخير في عام 2008. |
| لبنان | نعم | نعم | 25% من إجمالي الودائع تحت الطلب و15% من إجمالي الودائع لأجل | • لا تفرض احتياطيات إلزامية عل الودائع بالعملات الأجنبية، إلا أن هناك حد أقصى يسمح به لمستوى نسبة القروض إلى ودائع العملات الأجنبية. كما أن الاحتياطيات الإلزامية لم تستخدم كأداة للسياسة النقدية. |
| ليبيا | جزئياً | نعم | 20% من إجمالي الودائع | • تم تحرير أسعار الفائدة على الودائع بشكل كامل في عام 2005 وتوحيدها على جميع القروض والتسهيلات لجميع الجهات بما لا يزيد عن سعر الخصم مضافاً إليه 2.5 في المائة. |
| مصر | نعم | نعم | 14% على الودائع بالعملة المحلية و10% على الودائع لأجل وعلى ودائع العملات الأجنبية | • اعتمد البنك المركزي قبل أوائل التسعينات على التحديد الإداري لأسعار الفائدة والائتمان المحلي. وخلال الفترة 1990-1991 كانت أكثر من نصف الودائع بالعملة الأجنبية، وخضعت المصارف التجارية لنسب مرتفعة من الاحتياطي الإلزامي، والتي كانت تمثل 25 في المائة على الودائع بالعملة المحلية و15 في المائة على الودائع بالعملة الأجنبية.<br>• قامت السلطات النقدية بتحرير أسعار الفائدة على الودائع والائتمان في أوائل التسعينات بإزالة السقف على القروض. |

## تابع : ملحق (9)
## بعض الإصلاحات فى مجال السياسة النقدية والمصرفية فى الدول العربية

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **مصر (تابع)** | | | | • خفضت السلطات نسبة الاحتياطي الإلزامي من 25 في المائة إلى 15 في المائة ثم إلى 14 في المائة على الودائع بالعملة المحلية، ومن 15 في المائة إلى 10 في المائة على الودائع بالعملة الأجنبية. هذا ويشار إلى أن الاحتياطيات الإلزامية لا تستخدم كأداة نشطة للسياسة النقدية. ولا تدفع فوائد على احتياطيات العملة المحلية وتدفع على احتياطيات العملات الأجنبية.<br>• تضمنت الإصلاحات تعزيز الرقابة على المصارف التجارية. وأدت هذه الإصلاحات إلى تخفيض معدل التضخم وإلى تحسين ثقة المستثمرين مما أدى إلى تدفقات رأسمالية مهمة.<br>• قامت السلطات بمراجعة قانون البنك المركزي والمصارف، وإلى تحديد استقرار الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية خلال عام 2003.<br>• أدخلت السلطات عمليات إعادة الشراء عام 1993 وذلك لإدارة السيولة المحلية، وفي شهر سبتمبر 2002 اعتمدت السلطات على عمليات المزاد على الودائع (deposit auctions). كما استعمل البنك المركزي عمليات إعادة شراء مقابلة (reverse repos) ابتداء من عام 2004 لامتصاص السيولة المحلية.<br>• أعادت الحكومة التأكيد بأن قانون البنك المركزي يضمن كافة الودائع لدى القطاع المصرفي بغرض تعزيز الثقة في هذا القطاع بعد بروز الأزمة المالية العالمية. |
| **المغرب** | نعم | نعم | 15% من إجمالي الودائع | • تم إنشاء سوق مابين البنوك في شهر يونيو 1996، مما مهد الطريق لتحرير سوق الصرف.<br>• في إطار تطور الأدوات غير المباشرة لإدارة السياسة النقدية قامت السلطات بالتخلي عن السقف الذي كانت تفرضه على الائتمان المحلي في شهر يناير 1991 مما أدى إلى ارتفاع مستوى الإقراض.<br>• قامت السلطات بتحرير أسعار الفائدة على الودائع وعلى الائتمان بطريقة تدريجية في أوائل التسعينات. كما أدخلت السلطات تحويرات هامة على قانون البنك المركزي وقانون المصارف التجارية خلال عام 1993.<br>• أدت عمليات الخصخصة ابتداء من النصف الثاني لعام 1999 إلى طفرة في السيولة المحلية وإلى رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي من 10 في المائة إلى 14 في المائة عام 2002، وإلى 16.5 في المائة عام 2003 قبل تخفيضها إلى 15% في مطلع يناير 2008، وتدفع السلطات تعويض بنسبة 0.75% على الاحتياطيات الإلزامية. |
| **موريتانيا** | جزئياً | لا | 7% من إجمالي الودائع بالعملة المحلية في عام 2006 | • تم تحرير أسعار الفائدة على الودائع مع استمرار وجود حد أدنى 8%. وبالنسبة للقروض يحدد السقف بنسبة 10% فوق سعر الفائدة الرسمي.<br>• تم تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي في يناير 2006 من 8% إلى 7% لتخفيف الضغط على السيولة المصرفية، علماً بأن السلطات تعتمد على أذون الخزينة في التحكم النقدي وتمويل الموازنة. |
| **اليمن** | جزئياً | جزئياً | 7% من إجمالي الودائع | • انتهجت السلطات برنامج إصلاح شمل تحرير معظم أسعار الفائدة وسعر الصرف وتوحيد أسعار الصرف وانتهاج نظام التعويم الحر.<br>• تم إنشاء سوق أذون الخزانة خلال عام 1995 وقام البنك المركزي بتشجيع توجيه الموارد إلى سوق ما بين البنوك. وقامت الحكومة بتخفيض الديون لدى البنك المركزي خلال الفترة 1996-1997، وإصدار أذون خزانة للمصارف التجارية.<br>• يتم تحديد المستوى المرجعي الأدنى لأسعار الفائدة على المدخرات.<br>• تم تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي من 10% إلى 7% في أبريل 2008 كما تم أيضاً إلغاء نسبة الفائدة (10%) التي كان تمنحها على الاحتياطيات الإلزامية للبنوك التجارية. |

## ملحق (10)
## النشاطات المسموح للمصارف التجارية ممارستها في الدول العربية، في نهاية عام 2008

| الدولة والجهة الرسمية المشرفة على الإجراءات التنظيمية والرقابة على المصارف التجارية | خدمات الوساطة المالية في سوق الأوراق المالية المحلية | خدمات التأمين | نشاط العقارات | الاستثمار في تملك مؤسسات مالية (غير مصرفية) | السماح للمؤسسة المالية (غير المصرفية) بالاستثمار أو بتملك مصرف تجاري |
|---|---|---|---|---|---|
| **الأردن**<br>**البنك المركزي الأردني** | يسمح للبنوك المرخصة فقط وفقاً لترخيصها بممارسة نشاط الوساطة المالية . والتعهد بالتغطية والتمويل التأجيري وغيرها، وذلك إما من خلالها أو من خلال شركات تابعة للبنك المعني. | يسمح للبنك التجاري تملك شركات التأمين، ولكن لا يسمح للبنك نفسه ممارسة نشاط التأمين. | لا، مع ملاحظة أنه لا يجوز لأي بنك مرخص أن يمتلك عقاراً إلا ما كان ضرورياً لإدارة أعماله ولإسكان موظفيه وخدمتهم . ويسمح للبنك المرخص أن يمنح قروض للغايات العقارية بما لا يزيد عن (20 %) من ودائعه وإذا أراد البنك التوسع بهذه النشاطات فيمكن ممارسة ذلك من خلال الشركات التابعة. | يسمح للمصرف أن يتملك شركات الاستثمار أو المؤسسات المالية غير المصرفية، وذلك على شكل الشركات التابعة الخاضع لموافقة البنك المركزي ومنح الترخيص للشركة من قبل هيئة الأوراق المالية، مع قيود تحكم العلاقة بين المصرف وشركاته التابعة، مثل مسألة الإفصاح وإظهار ميزانية الشركات التابعة مع ميزانية المصرف، وفرض قيود على التسهيلات التي يمكن أن يمنحها المصرف لشركاته التابعة وغيرها. | لا، تملك مؤسسة مالية غير مصرفية لمصرف تجاري غير جائز. |
| **الإمارات**<br>**مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي** | نعم، بواسطة شركات تابعة للمصرف. | لا | لا، فيما عدا شركات العقارات اللازمة لممارسة أعمالها أو لسكن موظفيها أو الترفيه عنهم . أما العقارات المملوكة مقابل استيفاءالديون فيتعين بيعها في غضون ثلاث سنوات. | لا، ولا يسري هذا الحظر على سندات القروض التي تصدرها الحكومة والمؤسسات العامة أو تكون بضمانتها. | نعم، على اعتبار البنك التجاري هو شركة مساهمة عامة وتتداول أسهمها وفقاً لضوابط الشركات المساهمة العام. |
| **البحرين**<br>**مصرف البحرين المركزي** | نعم، بواسطة شركات تابعة للمصرف. | لا، ولكن من الممكن السماح للمصرف تسويق منتجات شركات تأمين بدون أخذ أي مخاطر. | لا، باستثناء المصارف الإسلامية. | يستوجب موافقة مسبقة مع الأخذ بالاعتبار ملاءة رأس المال للمصرف ونظام الضبط الداخلي له وكفاءة الإدارة التنفيذية. | نعم، ولكن يستوجب موافقة مسبقة عن تملك ما نسبته 20% أو أكثر. |
| **تونس**<br>**البنك المركزي التونسي** | لا يسمح للمصارف التجارية ممارسة التعامل بالأسهم مباشرة في البورصة المحلية ويمكنها بيع وشراء الأسهم باللجوء إلى الوسطاء بالبورصة وهم المكلفون دون سواهم بهذا النشاط . إلا أنه يسمح للمصارف التجارية التدخل في السوق المالية في نطاق بيع وشراء | لا يسمح التشريع المصرفي التونسي حالياً للمصارف التجارية تقديم خدمات التأمين بأنواعها . إلا أن مشروع تنقيح القانون المصرفي الحالي ينص على إمكانية السماح للبنوك بمقتضى أمر بممارسة هذا النشاط بصفة ثانوية. | لا يسمح التشريع المصرفي التونسي حالياً للمصارف التجارية أن تمارس بصفة مباشرة نشاط العقارات أو إدارة مشاريع عقارية. | لا يمكن للمصرف التجاري أن يخصص أكثر من 10 % من أمواله الذاتية للمساهمة في مؤسسة واحدة ولا أن يمسك أكثر من 30% من رأسمال مؤسسة واحدة إلا بترخيص مؤقت صادر عن البنك المركزي التونسي. علماً وأنه في إطار مراجعة القانون المنظم للمهنة البنكية تعتزم السلطات حذف هذه القيود بالنسبة للمساهمات في مؤسسات مالية. | يخضع لترخيص البنك المركزي التونسي كل اقتناء لحصص من رأسمال بنك من شأنه أن يؤدي إلى التحكم في هذا البنك. |
| **جيبوتي**<br>**بنك جيبوتي الوطني** | لا يوجد بورصة محلية. | لا يسمح للمصرف التجاري تقديم خدمات التأمين بأنواعها. | لا يسمح للمصرف التجاري ممارسة نشاط العقارات. | لا توجد قيود على المصرف التجاري للاستثمار أو لتملك مؤسسات مالية (غير مصرفية). | نعم، يسمح للمؤسسة المالية (غير المصرفية ) الاستثمار أو تملك مصرف تجاري. |

## تابع : ملحق (10)
## النشاطات المسموح للمصارف التجارية ممارستها في الدول العربية، في نهاية عام 2008

| الدولة والجهة الرسمية المشرفة على الإجراءات التنظيمية والرقابة على المصارف التجارية | خدمات الوساطة المالية في سوق الأوراق المالية المحلية | خدمات التأمين | نشاط العقارات | الاستثمار في تملك مؤسسات مالية (غير مصرفية) | السماح للمؤسسة المالية (غير المصرفية) بالاستثمار أو بتملك مصرف تجاري |
|---|---|---|---|---|---|
| **السعودية**<br>**مؤسسة النقد العربي السعودي** | نعم. | يسمح للبنوك باستخدام شبكة فروعها لتسويق خدمات التأمين ذات الصبغة الاستثمارية. | لا، إلا ما يكون ضروري لاستخدام البنك كسكن الموظفين أو مقابل تسديد دين للبنك (لمدة معينة) حددها نظام مراقبة البنوك. | لا يوجد قيود، وإنما يوجد ضوابط لتنظيم هذا المجال. | نعم، يسمح للمؤسسة المالية (غير المصرفية ) الاستثمار أو تملك مصرف تجاري. |
| **السودان**<br>**بنك السودان** | نعم يسمح للمصرف التجاري ممارسة نشاط التعامل بالأسهم في البورصة المحلية. | لا يسمح للمصارف تقديم خدمات التأمين. | لا يسمح للمصرف التجاري ممارسة نشاط العقارات. | نعم مع قيود : على المصرف التجاري للاستثمار أو لتملك مؤسسات مالية (غير مصرفية ) ويوجد منشور صادر من البنك المركزي ينظم استثمارات البنوك وتملكها للشركات التابعة. | لا يسمح للمؤسسة المالية (غير المصرفية) تملك مصرف تجاري بالكامل لأن المصرف التجاري يسجل شركة مساهمة عامة وفقاً لقانون تنظيم العمل المصرفي، ولكن ليس هنالك ما يمنع المؤسسة المالية من المساهمة في المصرف التجاري. |
| **العراق**<br>**البنك المركزي العراقي** | نعم | لا يسمح للمصرف التجاري تقديم خدمات التأمين بأنواعها بحكم قانون الشركات. | لا يسمح للمصرف التجاري ممارسة نشاط العقارات. | نعم "قانونياً" من حيث المبدأ، لكن توجد قيود على النسبة التي يخصصها المصرف التجاري لهذا النشاط من رأسماله والتي يحددها القانون. | نعم، يسمح للمؤسسة المصرفية بالاستثمار، إلا أنه لا يسمح لها تملك مصرف تجاري ويجوز لها تملك نسبة لا تزيد على 5% من رأسمال المصرف التجاري. |
| **عُمان**<br>**البنك المركزي العماني** | نعم يسمح في حالة الحصول على الترخيص. | لا يسمح للمصرف التجاري تقديم خدمات التأمين بأنواعها. | لا يسمح للمصرف التجاري ممارسة نشاط العقارات. | نعم مع قيود: لا يتجاوز التملك 15% من القيمة الصافية للمصرف أو 25 % (أيهما أقل ) من أسهم الشركة المراد الاستثمار فيها وذلك بعد الموافقة من البنك المركزي العماني. | نعم يسمح بتملك 25 % من رأسمال المصرف وبترخيص مسبق من البنك المركزي العماني. |
| **لبنان**<br>**مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف** | يسمح فقط للمصارف المتخصصة المشاركة في أعمال الوساطة في بورصة بيروت ويسمح بسائر النشاطات لجميع المصارف على أنواعها بعد إعلام مصرف لبنان. | كلا | فقط من خلال العقارات التي تمثل مراكز وفروع هذه المصارف أو من خلال الشركات العقارية التي تعنى بتملك هذه العقارات على أن لا يتجاوز مجموع هذه الاستثمارات (بما فيها الأصول الثابتة المالية والتسهيلات الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار المساهمين ) حدود أموالها للمصارف الخاصة الأساسية الصافية. | نعم، بحدود أموال المصرف الخاصة الأساسية الصافية. | نعم، يسمح للمؤسسة المالية (غير المصرفية ) الاستثمار أو تملك مصرف تجاري. |
| **ليبيا**<br>**مصرف ليبيا المركزي** | لا، لم ينشأ بعد سوق مالي في الجماهيرية. | لا، ليس من اختصاص المصارف في الجماهيرية تقديم مثل هذه الخدمات. | لا يحظر على أي مصرف امتلاك العقارات واستثمارها، إلا أن يكون ذلك لازماً لإدارة أعمال المصرف أو إسكان موظفيه أو إذا كانت ملكية العقار آلت إليه وفاء لدين له قبل الغير على أن يقوم بتصفيته خلال خمسة سنوات من تاريخ أيلولته إليه، ويجوز لمجلس الإدارة مد هذه المدة عند الاقتضاء. | لا يحظر على أي مصرف تجاري امتلاك أسهم الشركات المساهمة الأخرى بما تزيد قيمته على 10% من رأس المال المدفوع للشركة ويشترط ألا تتجاوز القيمة الاسمية للأسهم التي يملكها المصرف في هذه الشركات مقدار نصف رأسماله المدفوع واحتياطي رأس المال، ويجوز عند الاقتضاء زيادة الحدين المذكورين بموافقة مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي. | |

## تابع : ملحق (10)
## النشاطات المسموح للمصارف التجارية ممارستها في الدول العربية، في نهاية عام 2008

| الدولة والجهة الرسمية المشرفة على الإجراءات التنظيمية والرقابة على المصارف التجارية | خدمات الوساطة المالية في سوق الأوراق المالية المحلية | خدمات التأمين | نشاط العقارات | الاستثمار في تملك مؤسسات مالية (غير مصرفية) | السماح للمؤسسة المالية (غير المصرفية) بالاستثمار أو بتملك مصرف تجاري |
|---|---|---|---|---|---|
| **فلسطين**<br>**سلطة النقد الفلسطينية** | نعم. | نعم. | نعم، بنسبة لا تزيد عن 25 % من إجمالي الموجودات. | نعم. | نعم، بشرط أن لا يزيد الاستثمار عن 25% من رأسمال المصرف. |
| **قطر**<br>**هيئة التنظيم المالي (بداية من عام 2010).** | نعم | لا يسمح للمصرف التجاري تقديم خدمات التأمين بأنواعها. | لا يسمح للمصرف التجاري ممارسة نشاط العقارات. | نعم مع قيود : عدم تجاوز نسبة التملك في المؤسسة الواحدة 4 % من رأسمال المصرف التجاري بحد أقصى 20 % لإجمالي الاستثمارات. | نعم بحد أقصى 4% من رأسمال المصرف التجاري. |
| **الكويت**<br>**بنك الكويت المركزي** | يسمح للبنوك التجارية ممارسة التعامل بالأسهم في البورصة المحلية سواء لحسابها أو لحساب الغير، وكذا نشاط صناديق الاستثمار المشترك، إلا أنه لا يجوز لها مزاولة نشاط السمسرة. | يسمح للبنوك التجارية تقديم خدمات التأمين، باستخدام فروعها لتسويق خدمات التأمين. | لا يسمح للبنوك التجارية ممارسة نشاط العقارات، ويحظر عليها أن تشتري عقارات غير التي تحتاج إليها لممارسة أعمالها أو لسكن موظفيها إلا أن تكون قد تملكتها سداداً لدين لها، وفي هذه الحالة يجب بيع هذه العقارات خلال ثلاث سنوات. | نعم مع قيود : يجب ألا تتعدى نسبة الاستثمار في الأوراق المالية لجهة واحدة 10 % من رأسمال البنك بمفهومه الشامل، كما يجب ألا يتعدى الاستثمار في الأوراق المالية 10 % من رأسمال الجهة المصدرة لتلك الأوراق. ويستثنى من هذه النسب الشركات التابعة للبنك، ويمكن للبنك تجاوز النسبة الأولى بعد الحصول على موافقة مسبقة من البنك المركزي. | يسمح للمؤسسة المالية (غير المصرفية) الاستثمار أو تملك مصرف تجاري. |
| **مصر**<br>**البنك المركزي المصري** | نعم، مسموح للبنك التعامل في البورصة شراء وبيعاً من خلال السماسرة المعتمدين لدى البورصة وبالنسبة لصناديق الاستثمار التي ينشئها البنك يعهد | لا يسمح للمصرف التجاري تقديم خدمات التأمين بأنواعها. | لا، وفقاً لأحكام القانون يمتنع على البنوك التعامل في العقار أو المنقول، غير أنه يمكن للبنك الاستثمار في أسهم رأسمال شركات عقارية. | حددت المادة 39 (د ) من قانون البنوك والائتمان نطاق تملك البنوك لأسهم الشركات المساهمة. | حددت المادة 21 مكرر (1 ) من القانون تملك أسهم في رأسمال البنوك بما لا يزيد عن 10 % إلا بموافقة مجلس إدارة البنك المركزي المصري. |
| **المغرب**<br>**وزارة الاقتصاد والمالية:**<br>**الإجراءات التنظيمية**<br>**بنك المغرب: الرقابة** | التعامل بالأسهم في البورصة هو من اختصاص شركات البورصة المشار إليها. | يجوز للبنوك تسويق بعض خدمات التأمين، كالتأمين على الحياة والتأمين على التقاعد وذلك لحساب شركات التأمين ولا يدخل فيها البنك كطرف في | لا يسمح للمصرف التجاري ممارسة نشاط العقارات. | لا، مع احترام القواعد الاحترازية المتعلقة بالمساهمة في المنشآت الموجودة أو المزمع إحداثها. | نعم، يسمح للمؤسسة المالية (غير المصرفية ) الاستثمار أو تملك مصرف تجاري. |
| **موريتانيا**<br>**البنك المركزي الموريتاني** | نعم. | لا يسمح للمصرف التجاري تقديم خدمات التأمين بأنواعها. | نعم لكن في حدود معينة. | نعم مع قيود: أن لا تتجاوز نسبة المشاركة في أي مؤسسة أكثر من 20 في المائة من رأسمالها وكذا 10 في المائة من رأسمال المصرف الصافي. | نعم يسمح للمؤسسة المالية (غير المصرفية ) الاستثمار أو تملك مصرف تجاري. |
| **اليمن** | لا توجد بورصة محلية حتى الآن | لا | لا يسمح للبنوك التجارية التقليدية ويسمح للبنوك الإسلامية | يسمح للبنوك بممارسة التأجير المالي ولو بواسطة شركات تابعة | يسمح للبنوك بتملك جزء من رأسمال البنك وفي الحدود التي يسمح بها القانون |

## ملحق (11)

## أنظمة ضمان الودائع لدى المصارف التجارية في الدول العربية في نهاية عام 2008

| الدولة | هل يوجد نظام لضمان الودائع لدى المصارف التجارية ؟ | أي عام تم إنشاء هذا النظام؟ | من هي المؤسسة المشرفة على إدارته؟ | هل العضوية طوعية أم إجبارية؟ | ما هو المبلغ الأعلى للتغطية؟ | هل يغطي النظام الودائع بالعملات الأجنبية ؟ | من هي الجهات الممولة ؟ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | نعم، تم إنشاء مؤسسة مستقلة | عام 2000 | مؤسسة ضمان الودائع | إجبارية | 10,000 دينار أردني لكل عميل (حوالي 14,000 دولار) | لا | المصارف |
| الإمارات | لا يوجد | | | | | | |
| البحرين | نعم. | تم إنشاء هذا النظام عام 1993 | مجلس حماية الودائع | إجبارية | 15,000 دينار بحريني لكل عميل (حوالي 40,000 دولار) | نعم | المصارف |
| الجزائر | نعم | | | | 600,000 دينار جزائري (حوالي 10,000 دولار) | لا | الحكومة والمصارف |
| تونس | لا يوجد حالياً نظام لضمان الودائع لدى المصارف. إلا أنه في إطار مراجعة القانون المنظم للمهنة البنكية تم إدراج أحكام تتعلق بنظام لضمان الودائع الذي سيديره البنك المركزي التونسي. | | | | | | |
| ليبيا | لا يوجد هذا النظام في الجماهيرية ولكن هناك تفكيراً جاداً من جانب مصرف ليبيا المركزي لإنشاء هذا النظام. | | | | | | |
| العراق | لا يوجد، إذ يعتبر الغطاء القانوني للوديعة والرقابة التي يمارسها البنك المركزي كافية لتحقيق الضمان المطلوب. | | | | | | |
| مصر | لا يوجد، لكن القانون يسمح بذلك. وقد حددت المادة 31 مكرر من قانون البنوك والائتمان أوضاع صندوق التأمين على الودائع في مصر. | | | | | | |
| المغرب | نعم. | أنشئ هذا النظام بموجب القانون البنكي سنة 1993 ودخل حيز التطبيق سنة 1996 | بنك المغرب | إجبارية | 50,000 درهم مغربي لكل عميل (حوالي 5,000 دولار) | نعم | المصارف |
| عُمان | نعم. | عام 1995 | البنك المركزي العماني | إجبارية | 20,000 ريال عماني (52,000 دولار) لكل عميل أو 75% من الوديعة أيهما أقل. | نعم | الحكومة والمصارف |

## تابع ملحق (11)

## أنظمة ضمان الودائع لدى المصارف التجارية في الدول العربية في نهاية عام 2008

| الدولة | هل يوجد نظام لضمان الودائع لدى المصارف التجارية ؟ | أي عام تم إنشاء هذا النظام؟ | من هي المؤسسة المشرفة على إدارته؟ | هل العضوية طوعية أم إجبارية؟ | ما هو المبلغ الأعلى للتغطية؟ | هل يغطي النظام الودائع بالعملات الأجنبية ؟ | من هي الجهات الممولة ؟ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| لبنان | نعم. | في 1967/5/9 بموجب القانون رقم 67/28 | المؤسسة الوطنية لضمان الودائع | إجبارية | خمسة ملايين ل.ل. (حوالي 3,300 دولار) لمجمل حسابات العميل في المصرف الواحد. | نعم | الحكومة والمصارف |
| السودان | نعم، يوجد نظام لضمان الودائع لدى المصارف. | أنشئ هذا النظام في عام 1996 | صندوق ضمان الودائع المصرفية | إجبارية | 1,500 دينار سوداني (750 دولار) للحسابات الجارية والادخارية<br>2,000 دينار سوداني (1,000 دولار) للودائع الاستثمارية. ويزداد الحد الأعلى للتغطية كلما زادت موارد الصندوق. | لا | |
| فلسطين | لا يوجد، إنما توجد دراسات وضمن خطة سلطة النقد المستقبلية إنشاء مؤسسة لضمان الودائع. | | | | | | |
| السعودية | لا يوجد نظام لضمان الودائع لدى المصارف. | | | | | | |
| الكويت | لا يوجد نظام لضمان الودائع لدى البنوك الكويتية. | | | | | | |
| جيبوتي | لا يوجد نظام لضمان الودائع لدى المصارف. | | | | | | |
| قطر | لا يوجد نظام لضمان الودائع لدى المصارف. | | | | | | |
| اليمن | | | | | | | |

المصدر : البنوك المركزية العربية، وصندوق النقد الدولي : "Financial System Stability Assessment" database, 2008.

# ملحق (12)

## مطلوبات المصارف الأجنبية على الاقتصادات العربية

(مليون دولار أمريكي)

| الدول المقترضة | الرصيد القائم نهاية ديسمبر 2007 | الرصيد القائم نهاية سبتمبر 2008 | نسبة التغير (%) | التوزيع حسب القطاعات (نهاية سبتمبر 2008) | | | التوزيع حسب جنسية المصارف المقرضة (نهاية سبتمبر 2008) | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | القطاع المصرفي المحلي | القطاع العام | القطاع الخاص غير المصرفي | الرصيد القائم | المصارف الأوروبية | مصارف الولايات المتحدة | مصارف يابانية | أخرى |
| مجموع الدول العربية | 262656 | 309117 | 18.4 | 87458 | 38886 | 182567 | 309117 | 254736 | 24105 | 17695 | 12581 |
| الأردن | 2659 | 3792 | 16.8 | 967 | 688 | 2136 | 3792 | 3100 | 551 | 99 | 42 |
| الإمارات | 110715 | 121925 | 57.7 | 30976 | 14090 | 76808 | 121925 | 96156 | 9753 | 8447 | 7569 |
| تونس | 6304 | 7478 | 18.0 | 1548 | 1552 | 4377 | 7478 | 6820 | 652 | | 6 |
| جيبوتي | 237 | 295 | 28.8 | 2 | 3 | 290 | 295 | 225 | | | 70 |
| الجزائر | 5380 | 6717 | 4.0 | 999 | 1774 | 3941 | 6717 | 5077 | 1631 | | 9 |
| السعودية | 38523 | 38382 | 10.2 | 18688 | 1977 | 17680 | 38382 | 30235 | 3984 | 2862 | 1301 |
| السودان | 941 | 661 | 1.6 | 451 | 160 | 50 | 661 | 641 | 7 | | 13 |
| سورية | 318 | 241 | 0.8 | 21 | 47 | 173 | 241 | 225 | 0 | 0 | 16 |
| الصومال | 85 | 92 | | - | 28 | 64 | 92 | 92 | | | 0 |
| العراق | 294 | 1396 | 0.4 | 14 | 1060 | 320 | 1396 | 1259 | 37 | 100 | 0 |
| عمان | 6404 | 8815 | 15.9 | 2214 | 1394 | 5187 | 8815 | 7331 | 152 | 1082 | 250 |
| فلسطين | 44 | 36 | | 13 | 9 | 14 | 36 | 36 | | | 0 |
| قطر | 25803 | 32513 | 40.4 | 7744 | 2392 | 22331 | 32513 | 25684 | 2314 | 3100 | 1415 |
| الكويت | 17803 | 20861 | 15.9 | 9171 | 479 | 11178 | 20861 | 16799 | 1568 | 1038 | 1456 |
| ليبيا | 244 | 8494 | 0.4 | 7008 | 118 | 1368 | 8494 | 8491 | | | 3 |
| مصر | 29579 | 32102 | 23.1 | 4856 | 10364 | 16878 | 32102 | 27640 | 3220 | 882 | 360 |
| المغرب | 16574 | 24055 | 22.6 | 2287 | 2696 | 19067 | 24055 | 23722 | 212 | 74 | 47 |
| موريتانيا | 194 | 282 | 6.8 | 118 | 16 | 147 | 282 | 259 | 23 | | 0 |
| اليمن | 555 | 980 | 2.6 | 381 | 39 | 558 | 980 | 944 | 1 | 11 | 24 |
| **دول مجلس التعاون الخليجي (1)** | **199248** | **222496** | **25.4** | **68793** | **20332** | **133184** | **222496** | **176205** | **17771** | **16529** | **11991** |
| **دول نفطية أخرى (2)** | **7608** | **18530** | **2.2** | **8957** | **2107** | **6064** | **17134** | **15412** | **1662** | **11** | **49** |
| **دول غير نفطية (3)** | **55116** | **67427** | **21.8** | **9,658** | **15300** | **42458** | **67427** | **61282** | **4635** | **1055** | **455** |

المصدر: بنك التسويات الدولية، قاعدة البيانات <www.bis.org/statistics/secstats.htm>.

(1) دول مجلس التعاون الخليجي: الإمارات، السعودية، عمان، قطر والكويت، بيانات البحرين غير متوفرة

(2) دول نفطية أخرى: الجزائر، السودان، العراق، ليبيا، موريتانيا، واليمن.

(3) دول غير نفطية: الاردن، تونس، مصر والمغرب،.بيانات لبنان غير متوفرة